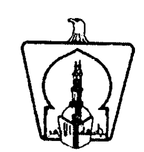
جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالزقازيق



تاريخ السنة

الأستاذ الدكتور
محمود عمر هاشم
أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه بالكلية





بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً ﴾

صدق الله العظيم

الآيه (٢١) سورة الأحزاب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين من بعد بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فللسنة النبوية الطهرة مكانتها فى الإسلام ومنزلتها من كتاب الله ولدراستها أهمية بالغة فهى المصدر الثانى للتشريع الإسلامى وهى حجة فى إثبات الأحكام.

ولقد وضح الله تعالى أن رسوله عليه الصلاة والسلام هو المبين لما أنزل من القرآن فقال تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾.

وأمر الله تعالى المؤمنين أن يعملوا بما جاءهم به الرسول صلى الله عليه وسلم وأن ينتهوا عما نهاهم عنه ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾.

وفى هذا الكتاب دراسة للسنة النبوية وعلومها فى أعظم وأزهى عصور التدوين وعرض لجهود أئمة الحديث النبوى فى تدوين السنة وحفاظهم عليها، والأطوار التى مرت بها السنة ومدارس الحديث فى القرن الأول الهجرى ومناهج المحدثين فى القرن الثانى الهجرى، منهج تدوين السنة فى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، وكتابة الحديث بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم.

والله أسأل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد على آله وصحبه وسلم.

د. محمود عمر هاشم

تعريف السنة لغة واصطلاحاً

- السنة فى اللغة:

تطلق السنة فى اللغة بعدة اطلاقات، فتطلق ، يراد بها الوجه لصقالته وملامسته، وقيل دائرته، وقيل الصورة، وقيل الجبهة والجبينان، وكله من الصقالة والأسالة، ووجه مسنون: مخروط أسيل كأنه قد سن عنه اللحم، «سنة الوجه دوائره، وسنة الوجه صورته، قال ذو الرمة:

تريك سنة وجه غير مقرفة . . ملساء ليس بها خال ولا ندب

ومثله للأعشى:

كريما شمائله من بنى . . معاوية الاكرمين السنن

والسنة: الصورة وما أقبل عليك من الوجه، وقيل: سنة الخد صفحته[1] أهـ.

وقال الأزهرى: السنة الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة، معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة، والسنة الطبيعية وبه يفسر بعضهم قول الأعشى السابق.

كريما شمائله من بنى . . معاوية الاكرمين السنن[٢]

وقد سبق بيان أن بعضهم فسر السنن فى هذا البيت بالوجوه، أما رأى البعض الآخر فمعناها الطبيعة.

«وقال الراغب» سنة النبى ﷺ طريقته التى كان يتحراها، وسنة الله عز وجل قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته[٣]. والسنة السيرة حسنة كانت أو قبيحة قال خالد بن عتبة الهذلى.

---

(١) لسان العرب جـ ١٣ ص ٢٢٤ ط بيروت.

(٢) تاج العروس جـ ٩ ص ٣٤٤ ط بيروت.

(٣) المرجع السابق.

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها .. فأول راض سنة من يسيرها

وفى الكتاب العزيز: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾[1]، قال الزجاج: سنة الأولين أنهم عاينوا العذاب، وسننتها سنا واستننتها: سرتها، وسننت لكم سنة فاتبعوها، وفى الحديث: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة[2]»، يريد من عملها ليقتدى به فيها، وكل من ابدأ أمراً عمل به قوم بعده قيل هو الذى سنه.

وقد تكرر ذكر السنة وما تصرف منها والأصل فيها الطريقة والسيرة وإذا اطلقت فى الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبى ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً، ولهذا يقال فى أدلة الشرح الكتاب والسنة أى القرآن والحديث[3] . أ هـ.

وقد وردت فى القرآن الكريم فى مواضع متعددة بمعنى العادة المستمرة الطريقة المتبعة فقال تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ﴾[4] وقال عز وجل: ﴿ سُنَّةَ مَن

---

(١) سورة الكهف آية (٥٥).

(٢) وروى الإمام مسلم عن المنذر بن جرير عن ابيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شئ ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شئ» صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٠٥، وأخرجه الترمذى بلفظ من سن سنة خير فاتبع عليها فله أجره ومثل أجور من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئا ومن سنة سنة شر فاتبع عليها كان عليه وزره ومثل أوزار من اتبعه غير منقوص من أوزارهم شيئا، الترمذى جـ٤ ص ١٤٩ وقال حديث حسن وأخرجه الإمام أحمد بنحوه فى مسنده جـ١ ص ١٩٣ الساعاتى وأخرجه الدرامى جـ١ ص١٠٧.

(٣) لسان العرب جـ١٣ ص ٢٢٥ ط بيروت.

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٧).

﴿قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾[1] وقال تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾[2].

تعريف السنة فى الشرع: ظهرت للسنة تعريفات مختلفة فى لسان أهل الشرع، وكان هذا حسب اختلاف الاغراض التى اتجه إليها العلماء من ابحاثهم، فبعد أن تشعبت العلوم التى تبحث فى السنة برزت هذه التعريفات محددة الغرض فى كل اتجاه: «فعلماء أصول الفقه عنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية، وعلماء الحديث عنوا بنقل ما أضيف إلى النبى ﷺ، وعلماء الفقه عنوا بالبحث عن الاحكام الشرعية من فرض وواجب ومندوب وحرام ومكروه، والمتصدرون للوعظ والارشاد عنوا بكل ما أمر به الشرع أو نهى عنه»[3].

أما علماء الأصول: فعرفوا السنة بأنها هى كل ما روى عن النبى ﷺ ما ليس قرآنا من أقوال وأفعال أو تقريرات مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعى.

وبعض الأصوليين أطلق لفظ السنة على ما عمل به أصحاب الرسول صلوات الله وسلامه عليه سواء كان ذلك فى القرآن أو مأثورا عن الرسول عليه الصلاة والسلام أو اجتهد فيه الصحابة كجمع المصحف وتدوين الدواوين.

وأما علماء الفقه: فعرفوا السنة بأنها: هى ما ثبت عن النبى ﷺ من غير افتراض ولا وجوب فهى عندهم صفة شرعية للفعل المطلوب طلباً غير جازم، ولا يعاقب على تركه «وتطلق على ما يقابل البدعة كقولهم: فلان من أهل السنة»[4] «أ.هـ».

---

(١) سورة الإسراء آية «٧٧».

(٢) سورة الفتح آية «٢٣».

(٣) الحديث والمحدثون ص ١.

(٤) ارشاد الفحول ص ٣١.

السنة فى لسان علماء الوعظ والإرشاد: هى المقابلة للبدعة ، فيقال عندهم: فلان على سنة اذا عمل على وفق ما عمل عليه النبى ﷺ سواء كان ذلك مما نص عليه فى الكتاب العزيز أو لا، ويقال: فلان على بدعة اذا عمل على خلاف ذلك.

السنة فى اصطلاح المحدثين: هى أقوال النبى ﷺ وافعاله وصفاته وسيره ومغازيه وبعض اخباره، وقصر بعض العلماء التعريف على (أقوال النبى ﷺ وافعاله وأحواله)[1] ، وهو يشتمل على ما سبق، لأن الاحوال تتضمن اخلاقه الكريمة، وصفاته العظيمة وتتضمن افعاله الحسنة، وقال بعض العلماء هى «ما أضيف إلى النبى ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة)[2] . والتعريفان متقاربان. ويتفق كل منهما فى أن السنة النبوية فى اصطلاح علماء الحديث النبوى هى أقوال السرول صلوات الله وسلامه عليه وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلقية والخَلقية، فيدخل فى هذا معظم ما يذكر فى سيرته كوقت ميلاده ومكانه وتحنثه فى غار حراء، وغير ذلك مما يذكر قبل البعثة أو بعدها.

---

(١) تدريب الراوى ص ٥.

(٢) قواعد التحديث ص ٦١.

أنـــواع الســـــنة

وتنقسم السنة بحسب حقيقتها على ما ذكره المحدثون إلى ثلاثة أقسام: سنة قولية وسنة فعلية وسنة تقريرية[1].

١- القسم الأول: السنة القولية وهى أكثر أنواع السنة ومثالها: ما روى عن مجاهد أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قال، لا وصية لوارث،[2] ومثال السنة القولية أيضاً قول الرسول ﷺ: «أيها الناس اتقوا الله وأجملوا فى الطلب خذوا ما خل ودعوا ما حرم»[3].

٢- القسم الثانى: السنة الفعلية «وهى أفعاله ﷺ التى رواها الصحابة عنه مثل أدائه الصلوات الخمس بأركانها وسننها وهيئاتها، وأدائه مناسك الحج والصوم والزكاة وغير ذلك من أعماله الشريفة ﷺ. ومن أمثلة السنة الفعلية ما أخبر به الصحابة وأمهات المؤمنين عن أعمال الرسول ﷺ وأحواله، مثال ذلك: ما روى عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل أمرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجداً شديداً فأرسل إمرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين، فأخبرتها فقالت أم سلمة: «أن رسول الله يقبل وهو صائم» فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته، فزاده ذلك شراً،

---

(١) أصول الفقه : الأستاذ/ محمد أبو زهرة ص ١٠٥.

(٢) رواه الشافعى فى الأم ٤ : ٢٧، ورواه الترمذى ٢ : ١٦ط بولاق، ٣ : ١٨٩ من شرح المباركفورى عن طريق إسماعيل بن عياش قال الترمذى : وهو حديث حسن صحيح، فتح البارى جـ ٥ ص ٢٧٨، ومسند احمد ٥ : ٢٦٧، أبو داود ٣ :٧٣، وابن ماجه ٢ :٨٣ كلهم من طريق إسماعيل بن عياش، قال الإمام أحمد: ما رواه إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيح، وقال ابن حجر فى الفتح: وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامى ثقة فالإسناد صحيح لا مطعن فيه ورواه النسائى ٢ : ١٢٨ من طريق قتادة بإختلاف يسير والدرامى ٢ : ٣٠١ تحقيق السيد عبد الله يمانى.

(٣) رواه ابن ماجه من حديث جابر جـ ٣ ص ٣، والحاكم فى المستدرك جـ ٢ ص ٤ وصححه على شرط مسلم ونقله المنذرى فى الترغيب ٣ ٧٠ وذكر تصحيح الحاكم له.

وقال: لسنا مثل رسول الله يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله عندها، فقال رسول الله ﷺ «ما بال هذه المرأة» فأخبرته أم سلمة، فقال «ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك»؟ فقالت أم سلمة: أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال: لسنا مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما شاء فغض رسول الله ثم قال: «والله إنى لأتقاكم لله ولأعلمكم بحدوده»[1].

٣- **القسم الثالث**: «السنة التقريرية وهى ما أقره الرسول ﷺ مما رآه من بعض أصحابه، فعلاً كان أو قولاً، بأن يقع ذلك فى حضرته فلا ينكره، بأن يسكت عنه، أو يوافق عليه مظهراً استحسانه وتأييده، فيعد ذلك إقراراً، من ذلك ما رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه خرج رجلان فى سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً، فصليا ثم وجدا الماء فى الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له فقال للذى لم يعد: «أصبت السنة» وقال للآخر: (لك الأجر مرتين)[2].

---

(١) الموطأ ص ١٢٤ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقال الزرقانى فى شرح الموطأ جـ٢ ص ٩٢: «وصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الأنصار»، ورواه الشيخان: فتح البارى جـ ٤ ص ١٣١، ومسلم فى صحيحه جـ ١ ص ٣٠٥ من حديث عمر بن أبى سلمة، وأخرجه الامام أحمد فى المسند بنحوه جـ ٥ ص ٤٣، وفى مجمع الزوائد جـ ٣ ص ١٦٦ قال الهيثمى «ورجاله رجال الصحيح»، وأخرجه الدارمى جـ ١ ص ٣٤٥ بنحوه تحقيق السيد عبد الله يمانى.

(٢) رواه أبو داود عن أبى سعيد الخدرى جـ ١ ص ٩٣ بتحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين، وسبل السلام جـ ١ ص ٩٧ ورواه النسائى.

منزلة السنة في الدين

السنة هى الأصل الثانى من أصول الإسلام أجمع فقهاء المسلمين قديما وحديثا من لدن الصحابة رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا إلا من شذ من بعض الطوائف على الاحتجاج بها وإعتبارها المصدر الثانى للدين بعد القرآن الكريم فيجب إتباعها وتحرم مخالفتها، وقد تضافرت الأدلة القطعية على ذلك فأوجب الله سبحانه على الناس طاعة رسوله ﷺ وبين أنه عليه الصلاة والسلام هو المبين لما أنزل من القرآن، وذلك بعد أن عصمه من الخطأ والهوى فى كل أمر من الأمور ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ . عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴾[1] كما عصمه من الناس حين أمره بتبليغ ما أنزل إليه قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾[2].

فهو إذاً قد مهد لرسوله طريق الدعوة وذلل له مهمة تبليغها فبين سبحانه وتعالى للناس ما يأتى:

أولا: وجوب طاعة الرسول ﷺ.

ثانيا: أن الرسول ﷺ هو الذى يبين للناس كتاب ربهم سبحانه وتعالى. وهذان الأمران متلازمان فى إثبات حجية السنة لأن الله تعالى أوجب طاعة رسوله عليه الصلاة والسلام لأنه مبين للناس ما أنزل إليهم، قال الشاطبى: (فإذا عمل المكلف وفق البيان أطاع الله فيما أراد وأطاع رسوله فى مقتضى بيانه، ولو عمل على مخالفة البيان عصى الله تعالى فى عمله على مخالفة البيان إذا صار عمله على خلاف ما أراد بكلامه وعصى رسوله فى مقتضى بيانه)[3].

---

(١) سورة النجم الآيات ٣ – ٥.

(٢) المائدة الآية (٦٧).

(٣) الموافقات (٤: ١٩).

وسأتناول الحديث عن هذين الأمرين وهما وجوب طاعة الرسول ﷺ وبيان أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو الذى بين للناس ما نزل إليهم:

١- وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم:

فرض الله سبحانه وتعالى طاعة رسوله ﷺ، وورد الأمر بها فى القرآن الكريم على وجوه كثيرة تختلف بإختلاف أحوال المخاطبين ومشاربهم ونياتهم، فمنهم اليهودى الذى يحتاج إلى كثرة الأدلة والمنافق الذى يحتاج إلى أسلوب التهديد والمؤمن الذى يقبل الأمر ويعرف هداية الله من أقرب طريق. وقد سلكت آيات القرآن الكريم فى بيان ذلك مسلكاً مناسباً ونهجت منهجاً حكيماً:

١- فقد دلت مرة على وجوب طاعة الرسول، بالأمر بالإيمان بالرسل ،وهذا يستلزم وجوب طاعة الرسول ﷺ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾(١) وقوله: ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾(٢) فالأمر بالإيمان بالرسل مع الإيمان بالله لا يكون إلا إذا كان مع الإيمان تصديق لما يبلغه الرسل عن الله واذعان وطاعة لهديهم على هذا فرسولنا صلوات الله وسلامه عليه يجب الإيمان به للأمر بالإيمان بالرسل وطاعته واجبة كطاعتهم التى إستلزمها الأمر بالإيمان بهم.

٢- ودلت الآيات على وجوب طاعة الرسول ﷺ بإقتران الأمر بالإيمان به مع الأمر بالإيمان بالله سبحانه قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾(٣) .

---

(١) سورة النساء آية ١٧١ . ٢- سورة آل عمران آية ١٧٩ .

(٣) سورة النساء آية ١٣٦ .

وقال الله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[1] .

وقد أظهر الله تعالى فى هذ الآيات وغيرها مكانة نبيه ﷺ فنص على الإيمان به ولم يكتف بالأمر العام السابق رغم دخوله فيه، وذلك لأن رسالته خاتمة وبعثته عامة فاقتضت الحكمة أن يخص بمزيد عنايته ويفهم من ذلك الأمر بطاعته قال الإمام الشافعى رضى الله عنه: (وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل شأنه أن جعله علماً لدينه لما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به فقال تبارك وتعالى : ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾[2] وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾[3] فجعل كمال ابتداء الإيمان الذى ما سواه تبع له الإيمان بالله ثم برسوله)[4] . ‹‹أ . هـ.››.

٣- كذلك دلت الآيات على وجوب طاعة الرسول ﷺ بإيجاب الله تعالى طاعة الرسل قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[5] فطاعة الرسل إذاً هى الهدف من إرسالهم، ورسولنا ﷺ كواحد من الرسل داخل فى مضمون الحكم العالم فينطبق عليه الحكم بوجوب طاعته لا سيما والرسل قبله كانت شرائعهم خاصة بطائفة معينة أما رسولنا عليه الصلاة والسلام فشريعته عامة وخاتمة، لذا كانت طاعته آكد وألزم.

---

(١) سور التغابن آية ٨.

(٢) سورة النساء آية ١٧١.

(٣) سورة النور آية ٦٢.

(٤) الرسالة للإمام الشافعى ص ٧٣.

(٥) سورة النساء آية ٦٤.

٤- إقتران الأمر بطاعة الرسول بالأمر بطاعة الله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾(١) وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾(٢) والناظر إلى الآيات الواردة فى وجوب طاعة الرسول ﷺ يرى أن منها ما جاء بالأمر بطاعة الله مقرونا بالأمر بطاعة الرسول بالعطف بالواو كالآية الأولى حيث يفيد ذلك مطلق الإشتراك والجمع بينهما، أو بطريق العطف بها مع إعادة العامل حيث يفيد ذلك تأكيد عموم الطاعة فى كل ما يصدر عن الرسول ﷺ ومنها ما جاء بتكرار العامل فى شيئين مع العطف على الأخير بدون تكرار العامل كقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾. بدون تكرار العامل فى عطف أولى الأمر. وهذا يدل على أن أولى الأمر ليس لهم طاعة مستقلة، وليس لهم تشريع خاص يصدر عنهم يخالف الإسلام (وإنما يطاعون فيما شأنه أن يتلوه ويباشروه فى إطار من الدين الذى شرعه الله قرآنا كان أو سنة)(٣) فطاعة الرسول إذاً واجبة فى كل ما أتى به سواء كان فى الكتاب الكريم أو ليس فيه.

٥- أمر الله بطاعة الرسول على الانفراد قال الله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(٤) وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(٥)

---

(١) سورة آل عمران آية ٣٢. (٢) سورة النساء آية ٥٩.
(٣) السنة النبوية ومكانتها فى التشريع ص ٥٨.
(٤) سورة النساء آية ٦٥.
(٥) سورة النور آية ٥٦.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾[1] ففى هذه الآيات نص صريح على وجوب طاعة الرسول والتسليم لحكمه وإتباعه، وهذه الطاعة فى حال حياته وبعد وفاته، ففى حال حياته كان الصحابة يتلقون أحكام الشرع فى القرآن الذى أخذوه عن رسولهم ﷺ حيث كان يبين لهم ما أنزل إليهم وحيث كان يبين لهم كثيراً من الأحكام حين تقع لهم الحوادث التى لم ينص عليها فى القرآن فهو إذا كان يطبق لهم الأحكام من حلال أو حرام مما كان مصدره القرآن أو الوحى الذى يوحيه الله له ، وقد حث الله على الإستجابة لما يدعو له الرسول ﷺ فقال تعالى: ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾[2] ولم يبح الله لمؤمن ولا مؤمنة مخالفة حكم الرسول أو أمره قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً ﴾[3] وقد كان المسلمون ملتزمين حدود أمره ونهيه ومتبعين له فى عبادتهم ومعاملاتهم وقد بلغ من طاعتهم للرسول واقتدائهم به أنهم كانوا يفعلون ما يفعل ويتركون ما يترك ولم يجز واحد منهم لنفسه مراجعة الرسول إلا إذا كان هناك أمر غريب عن عقولهم فيناقشونه ليعرفوا الحكمة فيه فقط كما لم يجز واحد منهم مراجعته فى أمر (إلا إذا كان فعله أو قوله اجتهاداً منه فى أمر دنيوى كما فى غزوة بدر حين راجعه الحباب بن المنذر فى مكان النزول)[4] ومثل هذا إنما حدث تطبيقا لمبدأ الشورى فى الإسلام.

---

(١) سورة الحشر آية ٧.

(٢) سورة الأنفال آية ٢٤.

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٦.

(٤) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٦٦.

و إذا كان الحال هكذا فى حياة الرسول ﷺ ، فإنه أيضا تجب طاعته وإتباع سنته بعد وفاته، لأنه صلوات الله وسلامه عليه إنتقل إلى الرفيق الأعلى بعد أن أطمأن تماما على أنه أرسى معالم الدين وأدى الأمانة الإلهية على منهاج الحق ووصى المسلمين أن يطيعوه ويتبعوه بعد وفاته تمسكا بالكتاب والسنة وسيراً على هديهما كما قال ﷺ (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتى)[1] وكما وجب على الصحابة بنص القرآن إتباع الرسول وطاعته فى حياته وبعد مماته كما فى الحديث السابق وجب على من بعدهم من المسلمين إتباع سنته بعد وفاته، لأن النصوص التى أوجبت طاعته عامة لم تقيد ذلك بزمن حياته ولا بصحابته دون غيرهم، ولأن العلة جامعة بينهم وبين من بعدهم رهى أنهم أتباع لرسول أمر الله بإتباعه وطاعته[2] لهذا كله تلقى الصحابة السنة النبوية وبلغوها إلى من بعدهم.

٢- منـزلة السنة من القرآن وبيانها لـه

تبين من البحث السابق أن طاعة الرسول ﷺ واجبة على المسلمين وأنهم تقبلوا منه السنة كما تقبلوا القرآن مستجيبين لله الذى أمرهم بإتباع النبى وطاعته وذلك لأن للرسول ﷺ مـهـمـة هى التبليغ وبيان مـا فى القرآن من أحكام وقواعد وغير ذلك فرسالته ليست قاصرة على التبليغ وإنما لابد مع التبليغ من البيان وهو الأمر الثانى فى إثبات حجية السنة.

فالقرآن الكريم جاء بالأصول العامة رلم يتعرض للتفاصيل والجزئيات ولم يفرع عليها إلا بالقدر الذى يتفق مع تلك الأصول ويكون ثابتاً بثبوتها لا يعتريه تغير أو تطور بإختلاف الأعراف والبيئات ومرور الأزمان، لأنه الكتاب الخالد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، إشتمل على العقائد والشرائع وعلى الآداب والأخلاق فكان

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك وفى جامع بيان العلم وفضله جـ ٢ ص ١٨٠ والموطأ شرح الزرقانى، والترغيب والترهيب.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٦٧.

تبيانا لكل شئ، وجاءت السنة توافق الكتاب الكريم وتتعرض للتفصيلات والجزئيات، ففسرت مبهمة وفصلت مجمله وقيدت مطلقه وخصصت عامه وشرحت أحكامه كما أتت السنة كذلك بأحكام لم يرد فى القرآن نص عليها، وجاءت بهذا متممة ومطبقة لما فى القرآن الكريم فكانت مرتبتها بعد القرآن. (وأيضاً فإن السنة إما أن تكون بياناً للكتاب أو زيادة عليه، فإن كانت بياناً فهى فى الإعتبار بالمرتبة الثانية عن المبين، فإن النص الأصلى أساسى والتفسير بناء عليه وإن كانت زيادة فهى غير معتبرة إلا بعد أن لا توجد فى الكتاب وذلك دليل على تقدم إعتبار الكتاب)[1] وكل ما جاء فى السنة النبوية على لسان الرسول ﷺ إنما يتبع فيه ما يوحى إليه قال تعالى: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾[2] ولهذا جعل الله تعالى طاعة رسوله طاعة له، وأوجب على المسلمين إتباع بيانه فيما يأمر وينهى قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[3]، وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[4] إذاً فالرسول صلوات الله وسلامه عليه حين يبين للناس ما نزل إليه لا يصدر فى بيانه من تلقاء نفسه وإنما يتبع ما يوحى إليه، وقد امتن الله تعالى على رسوله بأن أنزل عليه الكتاب ليشرح ما جاء فيه، ويظهر المراد منه فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[5] وروى المقدام بن معد يكرب قال: «حرم النبى ﷺ أشياء يوم خيبر منها الحمار الأهلى وغيره، فقال رسول الله ﷺ : «يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثى فيقول بينى وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحللناه وما وجدنا فيه حراما حرمناه وأن ما حرم رسول الله كما حرم الله»[6].

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٢٤.
(٢) سورة الأنعام آية ٥٠.
(٣) سورة النساء آية ٨٠.
(٤) سورة الحشر آية ٧.
(٥) سورة النحل آية ٤٤.
(٦) رواه الترمذى (٢ : ١١١) وابن ماجه (١ : ٥) والدرامى (١: ١١٧ تحقيق السيد عبد الله يمانى ورواه الإمام أحمد فى المسند ٤: ١٣٠) وهو حديث صحيح كما قال الترمذى.

وينقسم بيان السنة إلى أقسام:

أولا : بيان التقرير، وهو أن تكون السنة موافقة لما جاء به القرآن ومؤكده له، ومن ذلك : ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : «بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»[1] فإنه يوافق قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[3] وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[4].

الثانى : بيان التفسير لما جاء فى القرآن، وهذا القسم أغلب الأقسام وأكثرها وروداً فمنه بيان المجمل: كالأحاديث التى بينت العبادات وكيفياتها كفريضة الصلاة مثلاً فقد فرضها الله تعالى فى القرآن من غير أن يبين أوقاتها وعدد ركعاتها وأركانها وكيفيتها، فبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه ذلك كله بصلاته وتعليمه الناس وقال: «صلوا كما رأيتمونى أصلى[5]»، ومثل ذلك فى الحج والزكاة وغير ذلك من العبادات التى وردت فى القرآن مجملة وفصلتها السنة النبوية. ومن هذا القسم تقييد المطلق: «كالاحاديث التى بينت المراد من اليد

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ٥٥، ورواه مسلم من طريق سعد بن عبيدة بتقديم الصوم على الحج جـ ١ ص ١٥٠ ط الشعب ورواه أيضاً بتقديم الحج على الصوم ص ١٥١ الترمذى جـ ٤ ص وقال حديث حسن صحيح، والمسند جـ ٤/ ٣٦٤.

(٢) سورة البقرة آية ٨٣.

(٣) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٤) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٥)أخرجه البخارى جـ ١، ص ١٢٥ حاشية السندى وأخرجه الدارمى جـ ١ ص ٢٣٠ بتحقيق السيد يمانى، وأخرجه الإمام أحمد، والنسائى جـ ٢ ص ٥٩ بنحوه والشافعى فى مسند ص ١٩ .

في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[1] فوضحت السنة أنها اليد اليمنى وأن القطع من الكوع لا من المرفق[2]. ومن هذا القسم أيضا تخصيص العام، كالأحاديث التى خصصت الوارث والمورث فى قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[3] فخصصت السنة المورث بغير الأنبياء قال ﷺ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)[4] كما خصصت السنة الوارث بغير القاتل، يقول الرسول ﷺ: (ليس للقاتل شئ وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث القاتل شيئا)[5].

الثالث: أن تكون السنة ناسخة لحكم ثبت بالقرآن على رأى من يجوز نسخ الكتاب بالسنة وهذا مثل حديث (لاوصية لوارث)(٦) فهذا الحديث نسخ حكم الوصية للوالدين والأقربين الوارثين الثابت بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾(٧). والنسخ من قبيل البيان لأنه بيان إنتهاء أمد الحكم ولذلك يطلق عليه بعض علماء الأصول بيان التبديل،(٨).

الرابع: أن تكون السنة دالة على حكم لم يرد فى القرآن وهذا القسم اختلف العلماء فيه: فذهب الجمهور إلى أن السنة اثبتت أحكاماً جديدة على طريق الإستقلال.

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨. (٢) الحديث والمحدثون ص ٣٨.

(٣) سورة النساء آية ١١.

(٤) فتح البارى جـ ٦ ص ٢٨٩ صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٣٧٨ مسند أحمد جـ ١ ص ٣٣٤ شاكر والموطأ ص ٥٤.

(٥) رواه أبو داود فى سننه (٤: ٣١٣) من طريق محمد بن راشد بإسناد صحيح. ورواه الترمزى (٢: ١٤)، سنن ابن ماجه (٢:٧٤).

(٦) سبق تخرجه ص ٦. (٧) سورة البقرة آية ١٨٠.

(٨) الحديث والمحدثون ص ٤٠.

وذهب صاحب الموافقات وآخرون إلى أنها أثبتت أحكاما داخلة تحت نصوص القرآن ولو بتأويل. وقال الشافعى رحمه الله فى القسمين الأول والثانى:

(والوجهان يجتمعان ويتفرعان: أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب. والآخر مما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراد وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما)[1]، ثم ذكر الإمام الشافعى هذا القسم الذى دلت السنة فيه على حكم لم يرد فى القرآن فذكر اختلاف العلماء فيه قال،فمنهم من قال جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق فى علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب. ومنهم من قال لم يسن سنة قط إلا ولها أصل فى الكتاب كما كانت سنته لتبين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة، وكذلك ما سن من البيوع وغيرها من الشرائع لأن الله قال: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾[2] وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[3] (فما أحل وحرم فإنما بين فيه عن الله كما بين الصلاة)، ومنهم من قال (بل جاءته به رساله الله فأثبتت سنته بفرض الله، ومنهم من قال: (ألقى فى روعه كل ما سن وسنته المحكمة التى ألقى فى روعه عن الله فكان ما ألقى فى روعه سنته[4] .أ.هـ.

ويتضح من كلام الإمام الشافعى السابق أن أصحاب الرأى الأول والثالث والرابع يرون أن السنة تستقل بالتشريع فى بعض الأمور، أما أصحاب الرأى الثانى فيرون أنها لا تستقل بالتشريع وإنما تدخل أحكامها ضمن نصوص القرآن.

---

(١) الرسالة ص ٩٢.

(٢) سورة النساء آية ٢٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٤) الرسالة للإمام الشافعى ص ٩٣.

أدلـة القائلين بالإستقـلال

استدل القائلون باستقلال السنة بالتشريع فى بعض الأمور بأنه قد ورد فى القران الكريم ما يوجب طاعة الرسول ص وأتباعه قـال تعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[2] (فدلت الآيات على وجوب طاعة الرسول ﷺ فيما يأمر به وينهى عنه) دون تفريق بين السنة المبينة أو المؤكدة أو المستقلة، وهكذا كل أدلة القرآن تدل على أن ما جاء به الرسول وكل ما أمر به ونهى فهو لاحق فى الحكم بما جاء فى القرآن، فلابد أن يكون زائد عليه[3] كما وردت بعض الأحاديث الدالة على وجوب الأخذ بما فى السنة من الأحكام كما يؤخذ ما فى الكتاب مثل قوله ﷺ «يوشك بأحدكم أن يقول هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحللناه وما كان فيه من حرام حرمناه ألا من بلغه عنى حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله والذى حدثه»[4].

وقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بتبليغ أحكامه من أى طريق سواء كان بالكتاب أو غيره، وعصمه من الخطأ فلا مانع من إستقلال السنة بالتشريع.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[5] فلا تفيد الآية قصر مهمة الرسول ﷺ على البيان، بل يستفاد منها ومن قوله تعالى: ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ أن الرسول يبين للناس كتاب ربهم وإذا جاوز البيان إلى الأحكام التى لم يتعرض لها القرآن فإنه حينئذ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى، وقد صرح بذلك بعض علماء السلف، فمن ذلك ما يروى عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى محرما عليه ثيابه فنهاه فقال: إئتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى، فقرأ عليه ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[6].

---

(١) سورة النساء آية ٨٠.

(٢) سورة الحشر آية ٧.

(٣) الموافقات ٤: ١٣.

(٤) رواه الطبرانى فى الأوسط عن جابر.

(٥) سورة النحل آية ٤٤.

(٦) جامع بيان العلم جـ ٢ ص ١٨٩، الحديث والمحدثون ص ٤٤.

وقد استدل أصحاب هذا الرأى بأن السنة بيان للقرآن، كما قال تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾. وأجابوا عن أدلة القائلين بإستقلال السنة بأن الآيات التى تفيد وجوب طاعة الرسول يقصد منها وجوب طاعته فى بيانه وشرحه ،ولا يلزم من أفراد الطاعتين تباين المطاع فيه بإطلاق فلا دليل فيها على أن ما فى السنة ليس فى الكتاب، وإذا كانت هناك أحكام زائدة فليست زائدة بزيادة شئ ليس فى القرآن بل زيادة الشرح على المشروح،[1] وعلى هذا الرأى تكون الأحكام الواردة فى السنة اشتمل القرآن عليها بطريق الإجمال فصح أن تكون السنة بيانا للقرآن عن طريق الإلحاق أو القياس أو إستنباط القواعد العامة من الجزئيات، أما الإلحاق فقد ينص القرآن على حل شئ وحرمة شئ آخر ويكون هناك شئ ثالث لم ينص على حكمه وهو آخذ من كل منهما بطرف فيكون ثم مجال للإجتهاد فى إلحاقه بأحدهما فيعطيه النبى ﷺ حكم أحدهما ومثال ذلك: أن الله تعالى أحل صيد البحر فيما أحل من الطيبات وحرم الميتة فيما حرم من الخبائث فدارت ميتة البحر بين الطرفين وأشكل حكمها فقال ﷺ : «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»[2] وأما القياس فقد ينص القرآن على حكم شئ فيلحق به الرسول ﷺ ما يشاركه فى العلة قياسا عليه، ومثال ذلك أن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين ثم قال: ﴿**وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ**﴾[3] ثم جاء نهيه ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس كما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٣٢ بتصريف يسير.

(٢) أخرجه أصحاب السنن: سنن أبى داود بتحقيق محمد محيى الدين جـ ١ ص ٢١، والترمذى جـ ١ ص ٤٧ وقال هذا حديث حسن صحيح، ورواه الإمام مالك فى الموطأ ص ٤٣ ط المجلس الأعلى والدرامى جـ ٢ ص ١٥١ كلهم برواية أبى هريرة.

(٣) النساء آية ٢٤.

على الكبرى»[1]. وأما طريق إستنباط القواعد العامة من نصوص القرآن الجزئية فذلك بأن تأتى نصوص من القرآن فى معان مختلفة لكن يشملها معنى واحد فتأتى السنة بمقتضى ذلك المعنى الواحد فيعلم أنه مأخوذ من مجموع تلك النصوص، ومثال ذلك قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ....»[2] فهاتان قاعدتان تؤخذان من الآيات التى تحث على الإخلاص مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾[5].

ويمكن الجمع بين ما ذهب إليه الفريقان بأن الجميع متفقون على وجود أحكام فى السنة لم ينص عليها فى القرآن ولكن القائلين بأن السنة لا تأتى بأحكام زائدة عما فى القرآن أرادوا أن القرآن اشتمل على جميع الأحكام إجمالاً أو تفصيلاً فعلى رأيهم أن الأحكام داخلة تحت النصوص بوجه من الوجوه، وأما القائلون بأنها تأتى بأحكام زائدة فأرادوا بذلك الأحكام التفصيلية التى لم يرد فيها نص صريح فعلى رأيهم أن السنة تستقل بالتشريع لأنها أثبتت أحكاماً جديدة، فكل واحد من الفريقين متفق على وجود أحكام زائدة عما فى القرآن وإنما الخلاف فى مخرجها، فالخلاف إذاً لفظى لأن النتيجة واحدة وهى وجود أحكام جديدة سواء سمى ذلك استقلالاً أم لا[6].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٣ ص ٥٦٢، الموطأ ص ١٧٧، الأم جـ ٥ ص ٤، نيل الأوطار جـ ٦ ص ٢٨٥ سنن أبى داود جـ ٢ ص ٢٢٤، جامع الترمذى جـ ٢ ص ٢٩٧ وقال: حديث حسن صحيح، وابن حبان بزيادة فإنكم إذا فعلتم قطعتم أرحامكم وهو المعنى الذى حرم الجمع بسببه.

(٢) فتح البارى جـ ١ ص ٩ المسند جـ ٢ ص ٣٠٢ ورواه مسلم جـ ٦ ص ٤٨ والترمزى جـ ٦ ص ٤٨ وهو حديث صحيح.

(٣) سورة البينة الآية رقم ٥.
(٤) سورة الزمر الآية رقم ٣.

(٥) سورة الكهف الآية رقم ١١٠.

(٦) الحديث والمحدثون ص ٤٥ السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٣٢.

وهناك طائفة من الأحاديث النبوية على سبيل العظة، وتنبيه المكلفين وهدايتهم وخرجت مخرج القصص، منها ما جاء موافقاً ومؤكداً لما فى القرآن ولا يخلو من بعض الشرح كحديث الخضر مع موسى عليه السلام الذى رواه سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير قال: «قلت لابن عباس: إن نوفاً البكالى يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل؟ فقال ابن عباس: كذب عدو الله، أخبرنى أبى بن كعب قال «خطبنا رسول الله...» وذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى صاحب الخضر[1] أ هـ - فهذا الحديث يوافق القصة المذكورة عنهما فى سورة الكهف.

ومنها ما ورد على سبيل التوضيح كقوله عليه الصلاة والسلام[2] يدعى نوح فيقال هل بلغت؟ فيقول نعم بلغت، فيدعى قومه فيقال: هل بلغكم؟ فيقولون : ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد فيقال من شهودك؟ فيقول: محمد وأمته، قال: فيأتى بكم تشهدون أنه قد بلغ فذلك قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[3] .

ومنها ما يرد على طريق الإستقلال ومن أمثلته: «حديث جريج العابد وحديث الأبرص والأقرع والأعمى» و «حديث الصخرة» فهذه الأحاديث وما فى معناها جاءت لتأكيد المقاصد التى جاء بها القرآن، وحكمتها تنشيط المكلفين وتنبيه الغافلين[4].

---

(١) الرسالة للإمام الشافعى ص ٤٤٢، ورواه البخارى جـ ١ ص ١٩٧ من فتح البارى، ورواه مسلم جـ ٢ ص ٢٢٧ من طريق سفيان بن عيينة.

(٢) أخرجه البخارى والترمذى.

(٣) سورة البقرة الآية رقم ١٤٣.

(٤) الحديث والمحدثون ص ٤٥.

حـــول حجيـــة السنـــة

من المباحث السابقة تتضح حجية السنة وحيث إن الله تعالى أمر بوجوب طاعة الرسول ﷺ ، وبين أنه الذى يبين للناس ما نزل إليهم، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(1) وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾(2) .

فقد جعل سبحانه التولى عن طاعة الله، وعن طاعة الرسول كفراً، لأن من أركان الإيمان بالله الإيمان بالرسول ﷺ ، والإيمان بأن كل ما أتى به صدق. وعن عمران بن حصين أنه قال لرجل: «إنك امـــرؤ أحمق أتجد فى كتاب الله الظهر أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا، ثم قال: أتجد ذلك فى كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب أبهم هذا وأن السنة تفسر ذلك، ومن كل ذلك يتأكد لنا حجية السنة.

- **رد بعض الشبه والطعون:**

١- ذهب بعض أصحاب الآراء الجامحة من الفرق والطوائف إلى إنكار حجية السنة جملة، متواترة كانت أو آحاداً مستندين فى ذلك إلى فهمهم السقيم فى مثل قوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(3) وقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾(4) وأصل هذا الرأى الفاسد - وهو رد السنة والإقتصار على القرآن أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن(5) ونسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: ما جاءكم عنى

---

(١) سورة النحل الآية رقم ٤٤.
(٢) سورة آل عمران الآية رقم ٣٢.
(٣) سورة النحل الآية رقم ٨٩.
(٤) سورة الأنعام الآية رقم ٣٨.
(٥) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة.

فأعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله[1] كما استدلوا على عدم حجيتها أيضاً: بنهى الرسول ﷺ عن كتابة السنة وأمره بمحو ما كتب منها.

والإجابة عن هذه الشبه تتلخص فيما يأتى:

أولاً: أن قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فالمراد والله أعلم أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه، أو بالإحالة على السنة التى تولت بيانه، وإلا فلو لم يكن الأمر كذلك لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

ثانيا: وأما قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ فالكتاب هو اللوح المحفوظ بدليل السياق ﴿ومـا من دابة في الأرض ولا طائر يطيـر بجناحيـه إلا أمم أمثالكم﴾ وعلى تقدير أنه القرآن فالمعنى أنه يحتوى على أمور الدين إما بالنص الصريح وإما ببيان السنة له.

ثالثاً: وأما الحديث الذى نسبوه إلى النبى والذى زعموا - حسب ادعائهم - أنه يفيد ضرورة عرض السنة على الكتاب فقد قال فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى: «ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شئ صغر ولا كبر...»[2] وذكر أئمة الحديث أنه موضوع وضعته الزنادقة قال عبد الرحمن بن المهدى: «الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا نعرض هذا الحديث عل كتاب الله قبل كل شئ ونعتمد على ذلك قالوا فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله، لأنا لم نجد فى كتاب الله

---

(١) لم يرد بهذا المعنى حديث صحيح ولا حسن «وفى عون المعبود» (٤ : ٣٢٩) فأما ما رواه بعضهم أنه قال: «إذ جاءكم الحديث .. إلخ فإنه حديث باطل لا أصل له».

(٢) الرسالة للإمام الشافعى ص ٢٢٥.

أنه لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال»[1].

رابعا: وأما نهى الرسول ﷺ عن تدوين السنة فلا يدل على عدم حجيتها لأن المصلحة يومئذ تقضى بتضافر كتاب الصحابة - وهم قلة - على جمع القرآن الكريم وتدوينه وحفظه أولا خشية الضياع وخشية أن يلتبس بغيره على البعض فنهاهم عن تدوين السنة حتى لا يكون تدوينها شاغلاً لهم عن القرآن أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه.

واخيراً فكيف يترك الاحتجاج بالسنة اقتصاراً على القران؟ ولا سبيل إلى فهم القرآن إلا عن طريق السنة الصحيحة التى بها يعلم المفسر أسباب النزول والظروف والمناسبات والوقائع الخاصة التى نزلت فيها آيات القرآن الكريم ولا سبيل إلى معرفة كل ذلك إلا عن طريق السنة الصحيحة.

٢- الرد على من ينكر الاحتجاج بخبر الواحد:

من الحديث ما هو متواتر ومنه ما هو احاد، أما الحديث المتواتر فقد عرفه العلماء بأنه (هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة بأن يكونوا جميعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره)[2] ولذا كان مفيداً للعلم الضرورى وهو الذى يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله ولا يشترط فيه عدد معين فى الأصح[3]، وأما خبر الآحاد فهو:

«الخبر الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان المخبر واحدا أو اثنين أو ثلاثه أو أربعة أو خسمة إلى غير ذلك من الأعداد التى لا يشعر بأن الخبر

(١) جامع بيان العمل وفضله (٢ : ١٩).

(٢) تدريب الراوى ص ٣٧١.

(٣) قواعد التحديث للقاسمى ص ١٤٦.

دخل بها فى حيز المتواتر،[١] وقيل فى تعريفه: هو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوى له واحدا أو أكثر[٢]. والتعريفان يتفقان فى أن خبر الواحد لا يجتمع فيه شروط المتواتر، فهما متقاربان.

وقد اتفق جمهور المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم على وجوب العمل بخبر الواحد وأنه حجة، ويفيد الظن، ومنع من وجوب العمل به بعض طوائف: كالروافض والقدرية، والجبائى فى جماعة من المتكلمين.

والدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ما يأتى:

أولاً: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٣] والنبأ هو الخبر، وهو نكرة فى سياق الشرط فيعم كل خبر، ويدخل فيه الخبر الذى يتعلق بالرسول ﷺ قبل غيره لأهميته. وقد أوجب الله تعالى التثبيت فيه لوجود الفسق، فإذا انتفى هذا السبب بأن كان المخبر ثقة عدلاً قبل الخبر من غير تثبيت ولا توقف.

ثانياً: ورد فى السنة الشريفة ما يدل على قبول خبر الواحد، من ذلك ما روى عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن ابيه أن النبى ﷺ قال: نضر الله عبداً سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: اخلاص العمل لله والنصيحة، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم[٤].

---

(١) توجيه النظر ص ٣٣.   (٢) قواعد التحديث ص ١٤٧.

(٣) سورة الحجرات الآية رقم ٦.

(٤) رواه أحمد جـ ١ ص ٤٣٦ عن زيد بن ثابت، والترمذى جـ ٤ ص ١٤٢ عن عبد الله بن مسعود عن أبيه بلفظ (نضر الله امرءاً ..) وقال: حديث حسن صحيح، والدرامى بنحوه جـ ١ ص ٦٥.

وفى هذا الحديث يدعو الرسول ﷺ لاستماع مقالته وأدائها ويدعو بالنضرة للقائم بذلك فيقول: (نضر الله عبداً) وفى رواية (امرءا)، وكل واحدة من الكلمتين بمعنى (الواحد)، والرسول لا يأمر أن يؤدى عنه إلا الذى تقوم به الحجة، فدل ذلك على وجوب العمل بخبر الآحاد.

وقد تواتر عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه كان يبعث بكتبه ويلزم المسلمين العمل بالآحاد منها.

ثالثاً: اجماع الصحابة المستفاد من الوقائع الكثيرة التى كانت تحدث، وتتواتر عنهم فى العمل بخبر الواحد وكثيراً ما يكون لهم رأى فى أمر من الأمور فإذا جاءهم خبر عن رسول الله ﷺ أخذوا به وتركوا آراءهم، كما كانوا يرجعون إلى بيت النبوة فى بعض ما يحتاجون إليه فيسألون أمهات المؤمنين رغبة منهم فى الوقوف على حكم النبى ﷺ فى مثل هذه الأمور، وعلى هذا النهج سار التابعون من بعدهم(١).

ومما يشهد للعمل بخبر الواحد أن الصحابة كانوا يكتفون به فيما ينزل من أحكام الدين ولا يطلبون خبراً آخر من ذلك ما روى عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال: (بينما الناس بقباء فى صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فقال: أن النبى قد نزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة)(٢) فقد أخبرهم بتحويل القبلة واحد صادق فلو لم يكن خبر الواحد جائزا لما تحولوا إلى الكعبة بخبره.

---

(١) مكانة السنة فى الإسلام الدكتور محمد أبو زهو ص ٢١.

(٢) الموطأ ص ١٥٦، فتح البارى جـ ١ ص ٤٢٤ ورواه مسلم من طريق مالك جـ ١ ص ١٤٨ وأحمد جـ ٢ ص ١١٣ والشافعى فى الأم جـ ١ ص ٨١.

- رد بعض الإعتراضات:

١ - وقد يعترض على العمل بخبر الواحد، بتوقف بعض الصحابة فى العمل به وطلبهم شاهداً أو يميناً.

- والجواب على ذلك:

إن هذا كله لم يكن لأن الحديث خبر آحاد، وإنما لزيادة التثبت فى الرواى والمروى وشدة الحيطة فى ذلك، فربما وقع لهم الريب فى الراوى بأن كان غير حافظ أو غير ضابط، فطلبوا الشاهد أو اليمين لذلك.

٢ - وقد يعترض كذلك بأن الصحابة لم يكثروا من رواية السنة وقصروا العمل على القرآن والمشهور من الأحاديث، واجتهدوا بالرأى بعد ذلك.

- والجواب على ذلك:

أنهم ما تركوا الحديث الصحيح ولا لجأوا إلى الرأى، وتشهد بذلك الوقائع الكثيرة المأثورة عنهم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول: (إياكم والرأى فإن أصحاب الرأى اعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها فقالوا فى الدين برأيهم)[١].

وأما ما جاء عن الصحابة من الإجتهاد بالرأى، فإنه لم يكن إلا بعد البحث عن الحديث، فإذا لم يجدوه اجتهدوا برأيهم، فإذا جاءهم بعد ذلك حديث عن رسول الله ﷺ اتبعوه وتركوا الرأى. وعن عبد الله بن مسعود قال: (من عرض له منكم قضاء فليقض بما فى كتاب الله فإن لم يكن فى كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه ﷺ، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله ولم يقض فيه نبيه ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله ولم يقض به نبيه ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأيه فإن لم يحسن فليقم ولا يستحى)[٢].

---

(١) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٤٦ المنيرية.

(٢) المرجع السابق ص ٥٣.

الأطوار التي مرت بها السنة

في القرنين: الأول والثاني

رواية السنة وكتابتها. وتدوينها وتصنيفها

– العهد النبوى:

اصطفى الله تعالى رسوله صلوات الله وسلامه عليه ليبلغ الرسالة الإلهية إلى الناس جميعا، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وأعد الله تعالى رسوله ﷺ اعداداً كاملاً فرباه بعنايته، وكلأه برعايته وعصمه من الناس وعلمه ما لم يكن يعلم، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾(١).

وقام الرسول ﷺ بأداء الرسالة خير قيام، وأدى الأمانة الإلهية على أكمل وجه وتحمل فى سبيلها ما تحمل وصبر واستعذب الأذى حت أرسى دعائم الدعوة وأقام دين الله تعالى.

وقد تضافرت عوامل ثلاثة حفزت همم المسلمين إلى الإقبال الشديد على السنة الشريفة ومدارستها.

أولاً: القدوة الحسنة التى تمثلت فى الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾(٢).

ثانياً: ما تضمنته آيات القران الكريم والأحاديث الشريفة من الحث على العلم والعمل، بل كانت أولى آيات الوحى الإلهى من القرآن دعوة صريحة إلى العلم، توجه

---

(١) سورة النساء الآية رقم ١١٣.

(٢) سورة الأحزاب الآية رقم ٢١.

أنظار البشرية إليـــه، وتحض عليه، قال تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنســان من علق . اقرأ وربك الأكرم . الذي علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم﴾[1] ، وقال تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[2] ، كما يحض الرسول ﷺ على طلب العلم وتبليغه، عن ابن شهاب قال: قال حميد بن عبد الرحمن: سمعت معاوية خطيباً يقول سمعت النبى ﷺ يقول: «من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين وإنما أنا قاسم والله يعطى ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حت يأتى أمر الله»[3] وقال ﷺ «نضر الله عبداً سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[4].

ثالثاً: الاستعداد الفطرى، والذوق العربى الأصيل والذاكرة الواعية الأمينة التى كانوا عليها، وقد حركت هذه العوامل قلوب المسلمين للالتفاف حول رسولهم صلوات الله وسلامه عليه، لينهلوا من معين سنته المطهرة التى وجدوا فيها مادة خصبة لدنياهم وأخراهم، تكفل لهم سعادة الدارين، لأن أحكامها الكريمة وآدابها الفاضلة تتعلق بالعقيدة والشريعة والأخلاق وتتعلق بجميع آدابهم وأحوالهم.

---

(١) سورة العلق الآية رقم ١ : ٥.

(٢) سورة التوبة الآية رقم ١٢٢.

(٣) فتح البارى جـ ١ ص ١٥٠، ١٥١ والمسند عن أبى هريرة جـ ١٢ ص ١٨٠ ورواه ابن ماجه جـ ١ ص ٤٩ ومجمع الزوائد (١ : ١٢١).

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ٢٧.

ونهج النبى ﷺ معهم منهج القرآن، يتدرج فى انتزاع الشر والباطل، ويعمل على غرس الخير والحق، ويفتيهم فى مسائلهم فى كل مكان حسبما اتفق فى الحل والترحال، وكان «المسجد» هو المكان المتعارف الذى تعاهدوا على حضور المجالس العلمية فيه، تلك المجالس التى يعقدها لهم رسولهم ﷺ تشرق بنور الله، وتنبثق منها الروحانية الصافية، فيتعلمون ويتفقهون ويعبدون فيها ربهم ويسبحون بالغدو والآصال. وكان الرسول ﷺ يتبع معهم أسمى الطرق فى التعليم: ويتوخى مخاطبتهم بلغاتهم ولهجاتهم وعلى قدر عقولهم متواضعاً حليماً، ولم يحرم النساء من حقوقهن فى العلم وإنما خصص لهن وقتاً يتلقين فيه العلم.

السنة فى عصر الصحابة والتابعين

انتقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الرفيق الأعلى ولم يترك وصية لمن يتولى الخلافة من بعده مكتفيا بتعاليمه الشريفة التى تضمن لهم سعادة الدنيا والآخرة، وقد أكمل الله لهم الدين وأتم عليهم النعمة قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا﴾[1] وقد تمثلت سعادتهم فى الأصلين الكريمين: الكتاب والسنة فحرصوا على حفظهما وحراستهما. ولاخوف على التراث النبوى فى ظل الحياة المستقرة الآمنة ما دام بعيداً عن أعداء الدعوة وأهل الأهواء، أما حين تضطرب الحياة وتظهر العداوة والبغضاء والفتن والأهواء فحينئذ يخشى على التراث النبوى أن تمتد إليه أيدى من مردوا على البغى والعدوان.

وقد كان أول اهتزاز يخشى من اضطراب الدولة الإسلامية ويشب بين المسلمين الخلاف من جرائه هو مسألة الخلافة بعد الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فقد اختلف المهاجرون والأنصار فيمن يكون خليفة، واجتمعوا فى السقيفة وبعد محاورة بينهم ومناقشة تداركهم الله بفضل منه، فانحسم الأمر وتمت البيعة لأبى بكر الصديق رضى الله عنه، وكان على الصديق أن يباشر مهام خلافته، وكانت أولى مسئولياته الضخمة التى واجهت تلك الحركة المتمردة العنيفة التى تمثلت فى المرتدين ومانعى الزكاة، وهى حركة لو قوبلت بلين وهوادة لهددت الدعوة وكانت خطراً جسيماً على المسلمين لذا نشط الصديق فى مقاومتها من أول يوم وتأهب للقتال وأعد عدته، ونازلهم حتى أصاخوا لحكم ربهم واستجابوا لأبى بكر رضوان الله تعالى عليه فدخلوا الإسلام وأدوا الزكاة فانتظم أمر الدعوة واستقرت الأمور وعادت الحياة آمنة، وصفا الجو العلمى للصحابة فاستكمل صغارهم علومهم ومعارفهم كما أرادوا، ونهل التابعون من علوم الصحابة التى حملتها إليهم صدورهم الأمينة وحوافظهم القوية وبعض صحائفهم العزيزة التى كانت تشكل روافد صافية إلى منابع السنة الشريفة.

---

(١) سورة المائدة الآية رقم ٣.

وهكذا سارت الحياة رخاء طيبة، في عهد الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتى كانت الخلافات التي بدأت تبرق شرارتها حين أخذ الناس على سيدنا عثمان رضي الله عنه بعض الأمور، ومن ذلك الوقت تسربت الفتنة بين الناس وتولى كبرها عبد لله بن سبأ اليهودي، حتى انتهت بمقتل الخليفة عثمان رضي الله عنه، ومن هنا بدأت تتسعر نار الفتنة التي أطاحت بكثير من الصحابة.

ووسط هذا الجو الخانق تولى الإمام علي رضي الله عنه الخلافة فكان أول صدام واجهه على أثر مطالبة معاوية بدم عثمان - تلك المعارك التي أصابت سير الحياة بهزات عنيفة وفرقت المسلمين، (وانتهت بمعركة صفين التي كان على أثرها تفرق أصحاب علي إلى خوارج وشيعة)[1].

أما الشيعة فهم الذين يرون أن الخلافة يجب أن تكون في بيت النبي وقد قرروا أنها حق لعلي بن أبي طالب ثم لأولاده بالوراثة من بعده.

وأما الخوارج فهم من أشياع علي بن أبي طالب الذين خرجوا عليه بعد التحكيم ثم صاروا حرباً عليه وعلى جماعة المسلمين من بعده، وقد قضى عليهم المهلب بن أبي صفرة في عهد الدولة الأموية. ووسط هذا الانقسام، وبين تلك الثورات العارمة والمعارك الدامية لابد أن يجد الأعداء وأصحاب الأهواء الطريق ممهدة لهم، فاستغل اليهود والفرس وأعداء الدعوة تلك الفرصة السانحة ليكيدوا للإسلام ويناهضوا ببغيهم وعدوانهم التراث النبوي ليدسوا ويضعوا، فماذا ترى يفعل الصحابة؟!

(١) الحديث والمحدثون ص ٦٥.

لم يكن هناك مجال للخلاف فى عهد النبى ﷺ ، ولا خوف على السنة الشريفة، لأن الصحابة كانوا إذا ظهر بينهم خلاف فى مسألة من المسائل يرجعون إلى النبى ﷺ وإذا عن لهم أمر يسألونه فيه. فلما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى خيف العبث بالسنة، خصوصاً والحديث لم يدون بعد فى كتاب، والإسلام تتسع رقعته يوما بعد يوم ويدخل فيه الكثير وفيهم من لا يؤمن جانبهم على الدين من المنافقين ونحوهم؛ لذا كان من الضرورى أن يتثبت الصحابة فى سنة نبيهم الذى وضع لهم الأساس الأول فى قاعدة التثبيت فبنوا عليها منهجهم فى الرواية وذلك بما بينه لهم عليه الصلاة والسلام من خطر الكذب عليه حين قال (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[1] وقال «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[2] وكان أول من وضع قوانين الرواية فيهم أبو بكر الصديق رضوان الله تعالى عليه وتبعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وسائر الصحابة ويتلخص منهجهم فى أنهم أقلوا من رواية الحديث كراهية أن يشتغل الناس برواية الحديث وينصرفوا عن تلاوة القرآن، وخشية الوقوع فى الخطأ أو تسرب التحريف إلى السنة، والإقلال من الرواية كان سيراً

---

(١) رواه البخارى جـ ١ ص ١٧٩ فتح البارى بلفظ (من كذب على فليتبوأ مقعده من النار) ورواه مسلم جـ ١ ص ٥٥ ط الشعب عن أبى هريرة، والترمزى جـ ٤ ص ١٤٢ - عن عبد الله وأخرجه الزهرى عن أنس بن مالك وقال الترمذى حديث حسن غريب، صحيح من هذا الوجه من حديث الزهرى عن أنس بن مالك، والدرامى جـ ١ ص ٦٦ عن جابر.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٥١ عن سمرة بن جندب وعن المغيرة بن شعبة ط الشعب، والترمزى جـ ٤ ص ١٤٣ عن المغيرة بن شعبة وقال حسن صحيح ورواه ابن ماجه جـ ١ ص ١٠.

سليما على ما رسمه لهم نبيهم عليه الصلاة والسلام، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال. قال رسول الله ﷺ «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»(١). كما سار الصحابة على طريق التثبت من الراوى والمروى فما أطمأنوا إليه قبلوه وما لم يطمئنوا إليه طلبوا عليه شاهداً، وما لم تقم البينة على صدقه ردوه وكان تثبتهم قائما على ميزان النقد العلمى الصحيح. ومنع الصحابة الرواة من أن يحدثوا بما يعلو على فهم العامة.. لأن فى هذا مدعاة إلى تكذيبهم للمحدث فيما لا يفهمونه ومدعاة للخطأ والارتياب فى الدين فامتنعوا عن ذلك خشية أن يستغل أصحاب الأهواء ظاهر النصوص لصالح بدعهم وأهوائهم.

عن عبيد الله بن عبد الله بن عبتة أن عبد الله بن مسعود قال: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»(٢).

ومن أمثلة التثبت عن الصحابة ما رواه البخارى عن أبي سعيد الخدرى قال: «كنت فى مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لى فرجعت فقال: ما منعك؟ فقلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لى فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع» فقال: والله لتقيمن عليه بينة، أمنكم أحد سمعه من النبى ﷺ؟ فقال أبى بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم وقمت معه فأخبرت عمر أن النبى ﷺ قال ذلك فقال عمر لأبى موسى أما أنى لم أتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ(٣).

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٦٠ ط الشعب.
(٢) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٦٣ ط الشعب.
(٣) فتح البارى جـ ١١ ص ٢٢، شرح الزرقانى على الموطأ جـ ٤ ص ١٨٨، الرسالة ص ٤٣٥ برقم ١١٩٨ مختصراً.

وقد سار على سنة التثبت التابعون ومن جاء بعدهم وعنوا بالأسانيد والنقد العلمى الدقيق. ولما كان الصحابة متفاوتين فى العلم فلم يكن عند الجميع ما قاله الرسول ﷺ فقد بدأت الرحلات العلمية فقام الصحابة والتابعون بالرحلات إلى كثير من البلاد حتى كان يتميز البعض بكثرة الرحلات والإنتقال إلى أكثر من بلد، وكانت الرحلة سبيلاً إلى طلب الحديث والتثبت منه.

كما كانت أيضا تدعيما لوحدة المسلمين وتعرفاً على الجو العلمى فى شتى الأقطار الإسلامية، ومعرفة وإلماما بطرق الحديث الكثيرة.

تـدويـن السنـة

قام أعداء الإسلام يعلملون فى ظلال الفرقة التى دبت بين المسلمين على أثر قتل الخليفة الثالث سيدنا عثمان رضى الله عنه - حين افترق المسلمون فرقاً وأحزابا ما بين شيعة وخوارج وجمهور، وساعدهم على ذلك اتساع البلاد، فوجدوا المناخ ملائماً لبث سمومهم ودس أكاذيبهم، وبعد أن انقضى عهد الخلافة الراشدة وافترق المسلمون إلى فرق، ظهر أرباب الكذب والنفاق من الملل الأخرى يكذبون ويلفقون ويضعون الأحاديث، فكان ظهور الوضع فى الحديث أهم الأسباب التى حفزت همم العلماء لتدوينه وتصنيفه صيانة له من الأيدى العابثة، يقول الإمام الزهرى: «لولا أحاديث تأتينا من المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ولا أذنت فى كتابه»[1].

ولم يكن ذلك الوقت الذى ازداد فيه نشاط العلماء فى الجمع والتدوين هو مبدأ زمن التدوين وإنما بدأت كتابة الحديث منذ عهد النبى ﷺ بصورة خاصة وغير رسمية فالسنة النبوية لم تبق مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر بن عبد العزيز، وإنما كانت تكتب كتابة فردية فى عهد الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، وحفظت فى الكراريس والصحف بجانب حفظها فى الصدور، حيث كانت توجد بعض الصحائف التى شاركت الصدور فى حفظ السنة ومن بين هذه الصحائف صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التى تسمى بالصادقة، لأنه كتبها عن رسول الله ﷺ مباشرة، يقول عبد الله بن عمرو بن العاص لمجاهد: «هذه الصادقة فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ وليس بينى وبينه أحد»[2].

وهى تشتمل على ألف حديث[3] وكان لسعد بن عبادة الأنصارى صحيفة، ولسمرة بن جندب صحيفة التى دونت فيها حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة.

---

(١) تقييد العلم ص ١٠٨.

(٢) المحدث الفاصل، وتقييد العلم ص ٨٤.

(٣) أسد الغابة ٣/٢٣٣.

وكان لجابر بن عبد الله الأنصارى صحيفة ولأنس بن مالك صحيفة كان يبرزها اذ اجتمع الناس ولهمام بن منبه صحيفة تسمى الصحيفة الصحيحة رواها عن أبى هريرة وكان ابن عباس معروفا يطلب العلم وبعد وفاة النبى ﷺ كان يسأل الصحابة ويكتب عنهم وكانت تلك الصحيفة والمجاميع تحتوى على العدد الأكبر من الأحاديث التى دونت فى القرن الثالث.

يقول الاستاذ ابو الحسن الندوى فى كتابه «رجال الفكر والدعوة» : «وإذا اجتمعت هذه الصحف والمجاميع وما احتوت عليه من الأحاديث كونت العدد الأكبر من الأحاديث التى جمعت فى الجوامع والمسانيد والسنن فى القرن الثالث وهكذا يتحقق أن المجموع الكبير الأكبر من الأحاديث سبق تدوينه وتسجيله من غير نظام وترتيب فى عهد الرسول ﷺ وفى عصر الصحابة رضى الله عنهم وقد شاع فى الناس حتى المثقفين والمؤلفين أن الحديث لم يكتب ولم يسجل إلا فى القرن الثالث الهجرى وأحسنهم حالاً من يرى أنه قد كتب ودون فى القرن الثانى وما نشأ هذا الغلط إلا عن طريقتين:

الأولى: أن عامة المؤرخين يقتصرون على ذكر مدونى الحديث فى القرن الثانى ولا يعنون بذكر هذه الصحف والمجاميع التى كتبت فى القرن الأول لأن عامتها فقدت وضاعت مع أنها اندمجت وذابت فى المؤلفات المتأخرة.

الثانية: أن المحدثين يذكرون عدد الأحاديث الضخم الهائل الذى لا يتصور أن يكون قد جاء فى هذه المجاميع الصغيرة التى كتبت من القرن الأول » أ. هـ[1].

ويقول العلامة مناظر أحسن الكيلانى متفقا مع الندوى فى كتابه «تدوين الحديث» (وقد يتعجب الإنسان من ضخامة عدد الأحاديث المروية فيقال أن أحمد بن حنبل كان يحفظ أكثر من سبعمائة ألف حديث، وكذلك يقال عن أبى زرعة، ويروى عن الإمام البخارى أنه كان يحفظ مائتى ألف من الأحاديث الضعيفة ومائة ألف من

(١) رجال الفكر والدعوة ص ٨٢.

الأحاديث الصحية، ويروى عن مسلم أنه قال جمعت كتابى من ثلاثمائة ألغف حديث ولا يعرف كثير من المتعلمين فضلا عن العامة أن الذى يكون هذا العدد الضخم هو كثرة المتابعات والشواهد التى عنى بها المحدثون فحديث إنما الأعمال بالنيات يروى من سبعمائة طريق فلو جردنا مجاميع الحديث من هذه المتابعات والشواهد لبقى عدد قليل[1] من الأحاديث، وقد صرح الحاكم أبو عبد الله الذى يعتبر من المتسامحين المتوسعين أن الأحاديث التى فى الدرجة الأولى لا تبلغ عشرة آلاف ....»[2] «أ. هـ.».

وأنا أرجح هذا الرأى وهو كتابة الحديث فى القرن الأول، لأن أهل القرن الأول هم حلقة الاتصال بالنسبة لمن بعدهم من أصحاب القرون التالية الذين انتقلت على أيديهم السنة، وأهل العهد الأول وإن كانت الأحاديث المدونة عنهم يظن أنها قليلة إلا أنها صحيحة كلها لا يداخلها شك، إذ لم يكن الكذب أو الوضع قد شاع فيهم كالذين جاءوا من بعدهم فهم عدول وهم خير القرون وما من شك فيما كانوا عليه فى العهد الأول من المنزلة العالية فى الحفظ والضبط، وليس هذا غريبا على قوم انحدروا من أصلاب آباء كانوا قمما عالية فى الحفظ والإتقان، ولكن مع هذا فقد كتب بعضهم الأحاديث فكان وصولها إلى القرون التالية شفاهة وتحريراً وهذا أقوى وأوثق، يقول ابن الصلاح «ولولا تدوينه – أى الحديث – فى الكتب لدرس فى الأعصر الأخر»[3].

ومنذ سنة أربعين من الهجرة بعد وقوع الفتنة وحرب الإمام على ومعاوية دبت الخلافات السياسية والمذهبية وظهر الوضع فى السنة النبوية من الذين لا ثقة فيهم ولا صحبة لهم حقيقية، إلا أن هذه الحركة قوبلت بقوة مؤمنة من علماء السنة الذين حصروا الوضاعين وصانوا سنة نبيهم عليه الصلاة والسلام سيراً على منهجه الكريم

---

(١) أى بالنسبة إلى ضخامة عدد الأحاديث المروية فالقلة نسبية.

(٢) القرآن والنبى للدكتور عبد الحليم محمود ص ٣٣٧، ص ٣٣٨ عن «تدوين الحديث».

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٧١.

الذى وضعه لهم فى الحفاظ على السنة الشريفة، قال عليه الصلاة والسلام: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من قال علىّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»[2].

وقد وردت بعض أحاديث تنهى عن الكتابة منها ما رواه أبو سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال «لا تكتبوا على ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه»[3].

وعن أبى نضرة قال: قيل لأبى سعيد لو اكتتبنا الحديث؟ فقال لا نكتبكم، خذوا عنا، كما أخذنا عن نبينا ﷺ[4].

وهذا النهى عن كتابة الحديث كان فى بدء الدعوة خشية أن يختلط الحديث بالقرآن فيلتبس على بعض الناس، أو أن النهى كان فى حق من يوثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة ولذا أذن بالكتابة لمن لا يوثق بحفظه كأبى شاه.

عن أبى هريرة رضى الله عنه: «أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه فأخبره بذلك النبى ﷺ فركب راحلته فخطب فقال: «إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل»، قال ابو عبد الله: كذا، قال أبو نعيم وسلط عليهم رسول الله ﷺ والمؤمنون ألا وإنها لم تحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدى وإنها أحلت لى

---

(١) الحديث سبق تخريجه ص.

(٢) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٠ عن سلمة الأكوع بلفظ «من يقل...» وأخرجه أحمد جـ ٢ ص ٥٠١ عن أبى هريرة (بلفظ من قال) بإسناد صحيح وابن ماجه ص ١٠ من طريق محمد بن عمرو وعن أبى سلمة ومسلم جـ ١ ص ٥ والحاكم جـ ١ ص ١٠٢ والشافعى فى الرسالة ص ٣٩٦ والدارمى بحوه جـ ١ ص ٦٧.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٨ ص ١٢٩ وكتاب جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٧٦ ورواه الدارامى جـ ١ ص ٩٨.

(٤) جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٧٦.

ساعة من نهار ألا وإنها ساعتى هذه حرام لا يختلى شوكها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد فمن قتل فهو بخير النظرين إما أن - يعقل وإما أن يقاد أهل القتيل، فجاء رجل من أهل اليمن - هو أبو شاه فقال: اكتب لى يا رسول الله: فقال: اكتبوا لأبى فلان ...»[1].

أى الخطبة التى سمعها من رسول الله ﷺ أو أن النهى كان عاما وخص بالسماح له من كان كاتباً مجيداً لا يلتبس عله الحال بين السنة والكتاب كعبد الله بن عمرو بن العباس رضى الله عنهما، قال أبو هريرة رضى الله تعالى عنه: «ما من أصحاب النبى ﷺ أحد أكثر عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[2].

كما كان للنهى عن الكتابة ثمرة عظيمة: هى اتساع المجال أمام القرآن الكريم حتى يأخذ مكانه فى الكتابة ويثبت فى صدور الحفاظ، «أو أن النهى كان خاصا بكتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة والإذن فى تفريقهما»[3].

أو أن النهى متقدم والإذن ناسخ له عن الأمن من الإلتباس وهو أقرب الآراء وممن روى عنه كراهة الكتابة فى الصدر الأول (عمرو بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدرى - وممن روى عنه إباحة ذلك أو فعله: على وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص)[4].

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٣، مسند الإمام أحمد جـ ١٢ ص ٢٣٢ وجامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٨٤.

(٢) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٤، وجامع بيان العلم جـ ١ ص ٨٤ ورواه الدارمى جـ ١ ص ١٠٣.

(٣) حاشية الدارمى جـ ١ ص ١٠٣ وتدريب الراوى ص ٢٨٧.

(٤) مقدمة بن الصلاح ص ٧١.

(قال البلقيني: وفي المسألة مذهب ثالث وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ)[1] وأرى أن النهي عن الكتابة كان عاما في بادئ الأمر، وخص الرسول ﷺ بعض الصحابة بالإذن في الكتابة لأسباب منها: أن البعض لا يوثق بحفظه كأبي شاه، ومنها أن البعض كان كاتباً مجيداً لا يلتبس عليه الحال كعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان قارئا للكتب المتقدمة ويكتب بالسريانية والعربية[2].

وظل النهي عن الكتابة قائماً حتى كثرت السنن وخيف عليها أن تضيع من البعض فكان الإذن بالكتابة ناسخا لما تقدم من النهي، ولم يلحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث مأذون فيها.

وقد هم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بكتابة الحديث واستشار أصحاب الرسول ﷺ، فأشار عليه، فطفق يستخير الله في ذلك مدة ثم عدل عن ذلك، روى البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فإستشار في ذلك أصحاب الرسول ﷺ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له وقال: إني كنت أردت أن أكتب السنن وإن ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً[3].

وأستمر حال السنة على هذا حتى انتشر الإسلام، واتسعت الفتوحات وتفرق الصحابة في الأقطار ومات الكثير منهم، فدعت الحالة إلى تدوين الحديث النبوي، وذلك حين أفضت الخلافة إلى الإمام العادل عمر بن عبد العزيز فراد أن يجمع السنن ويدونها مخافة أن يضيع منها شئ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى، فكتب إلى بعض علماء الأمصار يأمرهم أن يجمعوا الأحاديث، كما كتب إلى عماله في أمهات

---

(١) تدريب الراوى ص ٢٨٥.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٦.

(٣) جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٢٢، تدريب الراوى ص ٢٨٧ تقييد العلم ص ٥٠.

المدن الإسلامية، وهكذا أصدر الخليفة العادل أمره إلى أقطار الإسلام: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه»[1].

وكتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١٢٢هـ. (اكتب إلى بما يثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، وحديث عمرة فإني خشيت دروس العلم وذهابه) وفي رواية: (فإني خشيت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا)[2].

كما أوصاه أن يكتب له بما عند القاسم بن محمد بن أبي بكر كما أمر ابن شهاب الزهري ١٢٤هـ وغيره بجمع السنن فكتبوها مستجيبين لأمر الخليفة الذي حفز هممهم وصادف أمره في نفوسهم الاستجابة والقبول، وهكذا أتم الله على يد عمر بن عبد العــزيز تنفيذ رغبــة جــده عمر بن الخطاب التي عدل عنها خشية التباس السنة بالقرآن الكريم.

وكان تدوين الإمام الزهري للسنة – عبارة عن جمع الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد في مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب العلم مؤلف قائم به، فكتاب للصلاة مثلا، وآخر للصوم، وهكذا وكل مؤلف من هذه المؤلفات تدون فيه الأحاديث المتصلة بموضوعه، ومختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وقد أخلص الإمام الزهري نيته وعمله لله وللرسول في تدوين السنة والتنبيه على العناية بأساليبها.

أما بعد الإمام الزهري – فقد تناول الأئمة رسالته، وأخذوا يكملون ما بدأه فقد كان عمل الزهري بمثابة حجر الأساس لتدوين السنة في كتب خاصة، ولكي يوضح الإمام الزهري هذا العمل ويسلم أساس البناء للجيل الذي سيأتي بعده. كان يخرج لطلابه الأجزاء المكتوبة ليرووها عنه..

---

(١) فتح الباري جـ ١ ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق.

وفعلا فقد بدأ العمل بعده، وتعاون الأئمة والعلماء فى المدن الإسلامية: فى مكة وفى المدينة وفى البصرة والكوفة والشام وخراسان واليمن وواسط والرى، واضطلع الإئمة من أمثال الإمام بن جريج ١٥٠هـ بمكة، والإمام مالك ١٧٩هـ بالمدينة، والإمام سفيان الثورى ١٦١هـ بالكوفة وغيرهم بالمهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم، فأكملوا ما بدأه الزهرى، الذى قام بالتدوين فجمع كل باب فى مولف خاص كما سبق، فجاء هؤلاء من بعده، فجمعوا أحاديث كل باب من أبواب العلم على حدة ثم ضموا الأبواب بعضها إلى بعض، فكانت مصنفاً واحداً، وخلطوا الأحاديث بأقوال الصحابة والتابعين.

أما ما جاء بعد هؤلاء الأئمة – من أهل عصرهم فقد سار على دربهم ونسج على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة إفراد الحديث وخاصة على رأس المائتين فى أوائل القرن الثالث الهجرى .. فألفت المسانيد، ثم جاءت طبقة أخرى دونت السنة فى كتب خاصة تحروا فى تدوينها الصحيح على شروطهم وأفردت الحديث عن غيره، وجمعته على أبواب الفقه، واختارت الرواة المشهورين بالثقة، وبهذا يتضح أن تدوين السنة لم يأخذ وضعه فى الظهور والتصنيف تماما إلا فى منتصف القرن الثاني فى خلافة بنى العباس، وإن كان قد بدأ قبل ذلك.

وكان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره الجليل فى حفظها من الدخيل، ومن الكذب على الرسول ﷺ، كما كان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره حيث سهل الطريق للاجتهاد والاستنباط.

بعد هذا كله أرى أن السنة النبوية كانت تكتب فى عهد الرسول ﷺ وأنه وإن وردت بعض الأخبار بالنهى عن كتابتها، فإن إباحة الكتابة كانت جائزة للبعض، وكانت آخر ما ترك الرسول ﷺ أصحابه عليه، فلم يلحق بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث قائمة وقد حفظت فى الصحف بجانب حفظها فى الصدور، ولم تبق مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر بن عبد العزيز، وأحاديث الإذن بالكتابة أكبر شاهد على ذلك. وهكذا كتبت الأحاديث، وحفظ الكثير منها فى الصدور من لدن صدورها من الرسول ﷺ إلى أن تلقفتها الصدور الواعية، والصحف الأمينة، وتناقلتها جيلاً بعد جيل إلى أن تسلمها منهم أهل القرن الثالث.

الوضع في الحديث

لم يشع الكذب في عهد الرسول ﷺ ولا عهد الخلفاء الراشدين من بعده وما كان بينهم من خلاف فقهي فلا يتعدى اختلاف وجهة النظر في أمور الدين، أخرج البيهقي أن أنسا حدث بحديث فقال له رجل: (أسمعت هذا من رسول الله ﷺ قال نعم، أو حدثني من لم يكذب والله ما كنا نكذب ولا كنا ندري ما الكذب)[1].

وكان الكذب في عهد كبار التابعين أقل منه في عهد صغارهم لوجود الصحابة وكبار التابعين، ولما كانوا عليه من الورع والتدين، ولأن الخلاف السياسي كان في أول عهدهم بسيطاً كل ذلك كان سببا في تضييق بواعث الوضع والحد من الكذب.

ولما كان الشيعة: هم أول من تجرأ على ذلك فيمكننا الحكم بأن أول بيئة نشأ الوضع فيها هي العراق وكان الإمام مالك رضي الله عنه يسمي العراق دار الضرب أي تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم، ويقول: نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم. وقال له عبد الرحمن بن مهدي يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم – المدينة – أربعمائة حديث في أربعين يوما ونحن بالعراق نسمع هذا كله في يوم واحد، فقال له يا عبد الرحمن من أين لنا دار الضرب التي عندكم؟ تضربون بالليل وتنفقون بالنهار. وقال ابن شهاب: يخرج الحديث من عندنا شبرا فيعود في العراق ذراعا وذلك لبعد العراق عن الحجاز ولوجود اختلاط المسلمين من مختلف الأمم وظهور المذاهب المختلفة في العراق من معتزلة ومرجئة وأصناف من المتكلمين وكل صنف من هؤلاء يؤيد رأيه بتأويل آيات القرآن واختلاف الحديث.

---

(١) مفتاح الجنة ص ٢٥.

أسباب الوضع فى الحديث

[أ]

التعصب السياسى

كان للاحداث السياسية أثرها فى انقسام المسلمين شيعاً وأحزابا وسبب هذا الإنقسام قيام المذاهب الدينية التى حال أصحابه تأييد موقفهم بالقرآن والسنة فتأول بعضهم القرآن على غير وجهه السليم وحملوا السنة ما لا تتحمله، وقد عجزوا عن الوضع فى القرآن لأنه ثبت بالتواتر المفيد لليقين والقطع ولتوفر المسلمين على حفظه وتلاوته، فوجهوا عنايتهم إلى الوضع فى الحديث لتأييد ما يدعون فخلطوا الصحيح بغيره، ووضعوا أحاديث فى فضائل ائمتهم ورؤساء أحزابهم، وبهذا الوضع انقسمت الفرق السياسية فى حمأة الكذب والوضع. وكانت الرفاضة أكثر الفرق كذباً. يقول ابن تيمية: «وكذب الرفضة مما يضرب به المثل، وسئل مالك عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون[1] وقال حماد بن مسلم حدثنى شيخ لهم قال (كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئا جعلناه حديثا)[2] وقد أسرف الرافضة فى وضع الأحاديث فى فضائل على وآل بيته بجرأة بالغة وذلك (لأن أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام، وأما الشيعة فقد كثر الوضع منهم وصنعوا بعض الأخبار التى تنال من أبى بكر الصديق وعمر زاعمين أنهما أساءا إلى على. ومن الأخبار التى وضعوها (وصيى وموضع سرى وخليفتى فى أهلى وخير من أخلف بعدى على)[3] وحينما وجد أهل الأحزاب الأخرى أن ما وضعه الشيعة ينقص من أبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية هب بعض الوضاعين من أحزابهم بوضع ما يقابل هذا من أحاديث ترفع من شأنهم. من ذلك (ما فى الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا

---

(١) مناهج اسنة جـ ١ ص ١٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الآليئ المصنوعة جـ ١ ص ١٨٥.

الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين)[1] كما وضع المتعصبون لمعاوية والأمويين أخبار كثيرة منها قولهم (الأمناء عند الله ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية)[2] كما فعل الذين أيدوا العباسين فنسبوا إلى النبى قوله (العباسى وصيى ووارثى) ولما رأى بعض الذين حسنت نياتهم من طعن وتجريح فى حق الصحابة دفعهم حبهم للصحابة أن يضعوا أحاديث فى فضلهم ليبينوا بها أنهم جميعا خيار ولا فرق بينهم وظنوا أنهم بهذا العمل يقدمون خيراً وفاتهم أنهم قد ارتكبوا منكراً بكذبهم على الرسول ﷺ وكان الشيعة منهم المعتادون الذين يرون أفضلية على وأولويته بالخلافة وهم مسلمون مخلصون ومنهم الغلاة الذين تظاهروا بالمحبة لآل البيت وهم بعيدون عن الإسلام وكان هدفهم أن يدخلوا ما معهم من مبادئ اليهودية والنصرانية والزراد شتية فى الإسلام ليشوهوا معالمه وعقيدته، وكان من هؤلاء طائفة تعتقد أن جبريل اخطأ فى النزول بالرسالة على محمد وهى لعلى، وطائفة تقول بألوهية على وهم أصحاب عبد الله بن سبأ، وقد أعلن على براأته منهم، وأطلق المؤرخون على هؤلاء اسم (غلاة الشيعة) ولكن لما كان آراؤهم الهدامة لا مجال لها فى النفوس ألبسوها ثيابا مصطنعة وتقنعوا بالدين، فلجأ أهل الزيغ منهم تأييداً لآرائهم الزائفة إلى الوضع فى السنة فأساءوا إلى الحديث النبوى وإلى الإسلام عامة.

وأما الخوارج وهم الذين خرجوا على الإمام على رضى الله عنه بعد قبوله التحكيم فكانوا أقل لفرق فى الكذب لأن من مبادئهم أن مرتكب الكبيرة كافر والكذب كبيرة ولا سيما على رسول الله ﷺ فلم يستحلوا الكذب، إلا أن بعض الرؤساء منهم وقعوا فى الكذب على الرسول ﷺ فقد روى عن شيخ لهم أنه قال: (إن هذه الأحاديث

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٥.

(٢) تنزيه الشريعة جـ ٢ ص ٤.

دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا)[1] وقد قال بعض الباحثين أن نسبة هذا القول إلى شيخ خارجى خطأ.

وأنا أرجح عدم نسبة الوضع إلى الخوارج، لما هو معروف عنهم من الصراحة والشجاعة عدم الميل إلى التقية، ولو كانوا يستحلون كذبا لاستحلوا على بعض الإمراء الطغاة كزياد والحجاج. يقول ابن تيمية: (ليسوا ممن يتعمدون الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال أن حديثهم من أصح الحديث)[2].

---

(١) اللالئ المصنوعة جـ ١ ص ٢٣٦.

(٢) منهاج السنة جـ ٣ ص ٣١.

[٢]

التعصب العنصرى

قامت الدولة العباسية على أكتاف الفرس من أهل خراسان وكانت هذه البلاد موضع التشيع لهذا البيت ولما كان الفرس يفهمون أن الملك ينال بالوراثة بآراء الشيعة فعدوا بنى أمية غاصبين لحقوق هذا البيت ينبغى قتالهم وتخليص الحق إلى صاحبه الشرعى، ومن المعلوم أن الفرس أمة ذات حضارة وتاريخ وكان لها نفوذها فلما وقعوا فى يد العرب تحركت فى نفوسهم نزعة العظمة الأولى وعندما قام العباسيون بطلب الخلافة كان الفرس على استعداد تام أملا فى الحصول على نفوذهم القديم فتفانى أبو مسلم الخراسانى وغيره فى مناصرة بنى العباس ومحاربة بن أمية، ولما تم الأمر للعباسيين لم ينحازوا للعرب ضد الفرس، لأن الفرس هم الذين نصروهم من قبل ولأن بعض الخلفاء العباسين كانوا من أمهات فارسيات، وإنما انحازوا للدين فحاربوا الزنادقة وشهروا بهم، وهنا ظهرت على ألسن بعض العالمة فكرة تفضيل العجم على العرب وهى التى تعرف بالشعوبية، وهذه الفكرة بلغت أشدها فى القرن الثالث وساعدها أن الخلفاء العباسين لم يتعصبوا للعربية فانتهز الشعوبيون الفرصة فى محاربة العرب ووضعوا أحاديث فى فضل الفرس وبلدانهم وعلمائهم والحط من قيمة العرب ومن ذلك ما وضعوه فى فضل أبى حنيفة النعمان لأنه من أصل فارسى وذم الشافعى لأنه عربى ومن ذلك:

(يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن ادريس أضر على أمتى من إبليس ويكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى)[١] وضعه مأمون بن أحمد

---

(١) اللالئ المصنوعة جـ ١ ص ٢٣٧.

الهروى من أهل القرن الثالث وقابلهم بعض الجهلة من العرب بالمثل من ذلك قولهم: «إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالفارسية وإذا رضى أنزل الوحى بالعربية»، كما وضعت أحاديث فى فضائل بعض البلدان والقبائل[1]. (ومن ذلك ما رووه فى فضل محمد بن كرام السبحستانى العابد المشهور بالتنجيم ووضع الحديث المتوفى سنة ٢٥٥ وقد ارتحل من خراسان إلى الشام وأقام بها) «يجئ فى آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام يحيى السنة والجماعة هجرته من خراسان إلى بيت المقدس كهجرتى من مكة إلى المدينة»[2] وقد بلغ بهم التعصب مبلغا كبيراً أدى بهم إلى الإلحاد فى الدين، والتحلل من أحكامه، وأما أحاديثهم الموضوعة فلم تكن بخافية على العلماء وائمة الحديث الذين تتبعوا وكشفوا زيفها وميزوا بين الصحيح وغيره.

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٠٠.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٣٥.

[٣]

الزندقة

تطلق الزندقة فى العصر العباسى على أتباع دين المجوس مع التظاهر بالإسلام، وقد دعاهم إلى ذلك دينهم الذى ألفوه قديما، وما توارثه الخلف منهم عن السلف من عادات وتقاليد، ولما رأوا أنهم لا يستطيعون الوصول إلى المنصب والجاه إلا عن طريق الإسلام تظاهروا به ولم يدخل الإيمان فى قلوبهم، ثم اتسع إطلاق الزندقة، فصارت تطلق على الملحدين الذين لا دين لهم، فقد شك هؤلاء فى الأديان، وحكموا العقل فيما لا مجال فيه ونبذوا الأديان جملة.

واطلقت الزندقة أيضا على الإباحيين الذين يتبجحون بالقول فيما يمس الدين لا عن نظر، وإنما عن خلاعة ومجون، وهؤلاء كان همهم فى الحياة شهواتهم.

وقد ساعد على انتشار الزندقة فى القرن الثالث خاصة أمور:

أولاً: ما أثارته مذاهب الكلام من كثرة الجدل فى أمور الدين الأصلية، وانتشار بحوث الفلسفة التى كثر تناول العلماء والخلفاء لها.

ثانياً: ومما ساعد أيضاً على انتشار الزندقة مكيدة الفرس للإسلام والمسلمين، ومحاولتهم إفساد العقيدة ونشر مفاهيمهم المجوسية وخاصة مذهب (مانى)، وكان ذلك بعد إنتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين، وكان الفرس يطمعون فى أن تكون الحكومة فارسية، فلما لم يحصلوا على ما يطعمون فيه رأوا أنهم لا يمكن أن يصلوا إلى ما أرادوا والإسلام فى قوته وسلطانه، فعملوا على إضعافه بفشو الزندقة.

ثالثاً: وساعد على انتشار الزندقة فى هذا القرن قيام الموالى من الفرس بالسلطة الحكومية وإبعاد العرب، وهذا بدوره، مكن للفرس أن يظهوا مذاهبهم القديمة، فقد انتعش الموالى منهم فى العصر العباسى. وكانت لهم ديانات سابقة، ولم

يجرأوا – في الحكم الأموي – أن يتكلموا بشيئ من ذلك، وما كان يهمهم إلا الحصول على الحرية السياسية، وما أن اطمأنت الحياة وتحقق ما يتمنونه إلا وأخذت دياناتهم القديمة والجديدة في الظهور، فوجدت الزندقة حينئذ المناخ الملائم وكان الطريق الذي سلكوه لإنتشار الزندقة هو الكذب على رسول الله ﷺ لإثارة الشبه التي تشوه سماحة الإسلام وجماله رغبة منهم في تنفير الناس منه، والتحلل من أحكامه، حتى تضعف قوة المسلمين، فيتمكن هؤلاء من فرض سلطانهم، فبثوا مذاهب المانوية والمجوسية وكثيرا من المذاهب الخبيثة التي تنطوي على اتجاهات ضالة مضلة. وكان منهم من تظاهر بالصلاح والورع، وأضمر الحقد على المسلمين، فهم إذا قوم من أعداء الإسلام تظاهروا به وانتحلوا نحلاً وآراء لا تتفق وأصوله العامة وقواعده المقررة، وكل هدفهم إنما هو استدراج العامة إلى الخروج من الإسلام وإضعاف شوكة المسلمين فهم يكرهون الإسلام كدين ودولة لأنه الذي أنهى عهودهم عهود الزعامات والعروش المتسلة، وفي الجو الإسلامي نعم المسلمن وأمنوا على كرامتهم وتحرير عقولهم واحترام عقيدتهم فأقبلوا عليه وعز جانبه وقويت شوكته ولم يعد للزعماء ولا للامراء أمل في سلطانهم الزائل، فلم يجد الزنادقة بدا للثأر من هذا الدين إلا تشويه عقيدته وتفرق اتباعه، فبأوا بنشر تعاليم المجوسية والمانوية وكثير من المذاهب الضالة كما سبق، وتقنعوا بأثواب نحل مختلفة يستهدفون من وراء ذلك أن يستدرجوا الناس ويجتذبوهم من دينهم وبهذا تنهار قوة المسلمين.

كما شقوا طريق الوضع في الحديث النبوي الذي يمثل المصدر الثاني لهذا الدين وتستروا باسم التشيع أحيانا وباسم الزهد والتصوف أحيانا أخرى ووضعوا الحديث في العقائد ولأخلاق والحلال والحرام.

ومما وضعوه تضليلا للمسلمين وتنفيرا من عقيدتهم: «قيل: يا رسول الله مم ربنا؟ قال: من ماء مرور، لا من أرض ولا سماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق»[1].

وإنه لضلال ما بعده من ضلال وخبث ما بعده خبث وغباء لا يتصوره أدنى عقل ولا يقره أى بشر.

وروى العقيلى بسنده إلى حماد بن زيد قال وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث منهم عبد الكريم بن أبى العوجاء الذى قتل وصلب فى زمن المهدى قال ابن عدى لما أخذ ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال واحلل الحرام[2]. وقد تعقب الخلفاء العباسيون هؤلاء الزنادقة فشتتوهم وقتلوهم وقاوموا تلك الحركة الخبيثة الضالة كما لم يخف على الرجال الحديث فسادهم فشمر الجهابذة والنقاد عن ساعد الجد فبينوا أمرهم وتتبعوا هؤلاء الكذابين الوضاعين، وقد تنبه الخلفاء العباسيون إلى ما وراء حركة الزندقة من خطر على الكيان السياسى للإسلام فناهضوهم قتلا وتشريدا حتى طهروا ساحة الدعوة من شرهم، فأبو جعفر المنصور عاقبهم وأمر بعض الباحثين من رجال الكلام بالرد عليهم وتوضيح الحقيقة لمن خالطه الشكل وأوصى ابنه موسى الهادى بإبادتهم وقد أنفذ الهادى الوصية وفى عهد هارون الرشيد والمأمون ومن بعدهم طورد هؤلاء الزنادقة وحوربوا وفى عهد المعتصم كانت محاكمة قائد جيوشه المسمى (بالأفشين) حين اتهم بالزندقة فحبس ومنع الطعام والشراب حت مات ... وهكذا كانت يقظة الأمة الإسلامية فى حرصها على حراسة هذا الدين ومصادره وحمايته من كل دخيل أو عدو.

---

(١) اللالئ المصنوعة جـ ١ ص ٢ للسيوطى.

(٢) تدريب الراوى ص ١٨٦.

[٤]
القصاصــون

ذاع القصص فى القرن الثالث وكان من بين القائمين به فريق من الزنادقة ومنهم المرتزقة وأدعياء العلم الذين كثروا فى هذا العهد لدرجة أن الخلفاء كانوا يخشون على الناس منهم فيصدرون أوامرهم بمنعهم من الجلوس فى المساجد والطرقات ومن بيع كتب الفلسفة، ففى سنة ٢٧٩هـ. وهى السنة التى بويع فيها المعتصم الخليفة العباسى بالخلافة أصدر أمره بمنع الوراقين من بيع كتب الفلاسفة وما شاكلها، ومنع القصاص والمنجمين من القعود فى الطريق[١] وكان هؤلاء القصاص لا يهمهم إلا إلتفاف الناس حولهم فيثيرون مشاعرهم وعواطفهم ويستدرون ما عندهم فوضعوا الأحاديث رغبة منهم فى إستمالة قلوب العالمة إليهم، ورغبة فى التكسب والإرتزاق. وذكر ابن قتيبة شأن القصاص فقال: (إنهم كانوا يميلون وجه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث، من شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبا خارجا عن فطر العقول أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون فإذا ذكر الجنة قال فيها الحوراء من مسك أو زعفران وعجيزتها ميل فى ميل ويبوئ الله تعالى وليه قصرا من لؤلؤة بيضاء فيه سبعون ألف مقصورة فى كل مقصورة سبعون ألف قبة .. فلا يزال هكذا فى سبعين ألف كذا وسبعين ألفا كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها)[٢].

وحكى أبو حاتم السبتى أنه دخل مسجداً فقام بعد الصلاة شاب فقال حدثنا أبو خليفة أبو الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس وذكر حديثا، قال ابو حاتم: فلما فرغ

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٤٦.

(٢) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٥٦.

دعوته قلت: رأيت أبا خليفة؟ قال لا. قلت: كيف تروى عنه ولم تره فقال إن المناقشة معنا من قلة المروءة أنا أحفظ هذا الإسناد فكلما سمعت شيئا ضممته إلى هذا الإسناد[1]

وروى ابن الجوزى بإسناده إلى أبى جعفر بن محمد الطيالسى قال: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب، وريشه من مرجان. وأخذ فى قصة نحوا من عشرين ورقة. فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين، وجعل يحيى ابن معين ينظر إلى أحمد، فقال له: حدثته بهذا؟ فيقول والله ما سمعت هذا إلا الساعة. فلما فرغ من قصصه أخذ العطيات ثم قصد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده: تعال، فجاء متوهما لنوال ، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين. فقالا: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ فقال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققت هذا إلا الساعة. كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما. وقد كتبت عن سبعة عشر، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين .. فوضع أحمد كمه على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما[2] «أ. هـ».

وأكثر هؤلاء القصاص من الجهال الذين تشبهوا بأهل العلم واندسوا بين صفوفهم فأفسدوا كثيراً من عقول العامة بما كانوا يبثونه بين الناس حين يقومون بمهمة الوعظ وليس يهمهم إلا أن يستدروا المال وبكاء العيون وإعجاب الناس بهم فى سبيل ذلك يضعون الأكاذيب على رسول الله ﷺ ولا يخافون الله ومن عجيب أمرهم أنهم رغم كذبهم الفاضح وجهلهم الواضح وجدوا آذان العوام مصغية وقلوبهم متقبلة.

---

(١) الباعث الحثيث لابن كثير ص ٨٠.

(٢) الباعث الحثيث لابن كثير ص ٨٥.

[٨]

الخــــلافات الفقهية والكـــلامية

اتجه أتباع المذاهب الفقهية -- والكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة وضعوها تأييدا لهم ومن ذلك ما روى أنه قيل لمحمد بن عكاشة الكرمانى أن قوما يرفعون أيديهم فى الركوع وفى الرفع منه فقال حدثنا المسيب بن واضح عن أنس مرفوعا «من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له»[1] وحديث (كل ما فى السموات والأرض وما بينهم فهو مخلوق غير الله والقرآن وذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود وسيجئ أقوام من أمتى يقولون القرآن مخلوق فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم وطلقت أمرأته من ساعته لأنه لا ينبغى لمؤمنة أن تكون تحت كافر إلا أن تكون قد سبقته بالقول)[2].

ويظهر فى هذا القول ركاكة اللفظ كما يكشف اتجاه مرماه عن الوضع فى وضوح.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٨١ ، والباعث الحثيث.

(٢) اللآلئ المصنوعة جـ ١ ص ٣.

[٦]

الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير

قام بعض الجهلة بالدين الذين كانوا على جانب من الصلاح والزهد بوضع أحاديث فى الترهيب والترغيب حينما ساءهم وجود بعض الناس المتكالبين على الدنيا والذين تركوا آخرتهم فوضعوا بعض الأحاديث التى ترغبهم فى الآخرة وتخوفهم من عذاب الله ومن هؤلاء غلام خليل وهو أحمد بن محمد بن غالب الباهلى كان معروفا بالزهد وتوفى فى رجب سنة ٢٧٥هـ[١]. قال له أبو عبد الله النهاوندى: ما هذه الرقائق التى تحدث بها قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة، وهؤلاء هم أشد الوضاعين ضرراً وأفدح خطراً لأن أحاديثهم المختلقة كانت تجد قبولا عند بعض الناس لما كانوا عليه من الزهد والصلاح ولهذا قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير، كما رأى البعض منهم انشغال الناس بالفقه فخاف أن يعرضوا عن القرآن فوضع أحاديث فى فضائل سور القرآن، وقد قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القران سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القران واشتغلوا بفقه أبى حنيفة ومغازى ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة، وروى ابن حبان فى الضعفاء عن ابن مهدى قال قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها[٢]، وكان هؤلاء الوضاعون إذا قبل لهم فى ذلك قالوا: نحن ما كذبنا عليه أى على الرسول وإنما كذبنا له - وهذا من تمام جهلهم الفاضح وفجورهم وإفترائهم فإنه عليه السلام لا يحتاج فى كمال شريعته إلى غيره[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٦٧.

(٢) تدريب الراوى ص ١٨٤.

(٣) الباعث الحثيث ص ٧٩.

مقاومة الوضع

قيض الله سبحانه لسنة نبيه ﷺ رجالا أمناء صدقوا فى إخلاصهم لله ولرسوله ونصبوا أنفسهم للذب عن السنة الشريفة فأفنوا أعمارهم فى التمييز بين الصحيح والباطل صيانة للسنة النبوية وحفاظاً على الإسلام من الدس والتحريف وفى سبيل تنقيح السنة وتنقيتها من الوضع بذل علماء الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم جهوداً مخلصة فوضعوا قواعد الجرح والتعديل، وكان من ثمرة أعمالهم (علم مصطلح الحديث) وهو يشتمل على أدق الطرق العلمية للتحقيق والتوثيق وأقوامها فى التمحيص والنقد وكانت القواعد التى اتبعوها فى جهودهم تتسم بالآتى:

١- **إلتزام إسناد الحديث:** ظل الصحابة والتابعون بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى منعمين فى جو من الصدق، آمنين على تراث نبيهم، حيث كانت صدورهم الأمينة تفيض بالثقة والإخلاص وقلوبهم الواعية تنبض بالإيمان والصدق فكان البعض يسند الحديث مرة ولا يسنده أخرى إلى أن حدثت الفتنة وظهرت الأحزاب والفرق وأخذ الكذب على رسول الله ﷺ يزداد شيئا فشيئا، فانبرى الصحابة والتابعون يمحصون الأحاديث سنداً ومتناً ويشددون فى معرفة الرواة والطرق ويلتزمون الإسناد دائما، وكان ابتداء مرحلة التحرى وإلتزام الإسناد منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة[1]. فمنذ ذلك الحين وهم يتشددون فى إلتزام الإسناد دائما، عن ابن سيرين قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[2]. وكانوا يتسارعون إلى أخذ الحديث وسماعه فلما وقعت الفتنة وركب الناس الصعب والذلول لم يأخذوا من الأحاديث إلا ما يعرفون والتزموا التثبت والإسناد.

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٠٧.

(٢) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ص ٧١ط الشعب.

٢- التثبت من الأحاديث: كان من فضل الله تعالى وعنايته بالسنة النبوية أن بارك فى أعمار عدد من الصحابة والفقهاء يرجع الناس إليهم، ويلجأون لهم حين يقع الكذب ليستوثقوا من الأحاديث وقد كثرت الرحلات العلمية لبعض الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم من علماء الحديث من أجل التثبيت، يقول سعيد بن المسيب: (إن كنت لأسير الليالي والأيام فى طلب الحديث الواحد)[1].

وفى سبيل التثبت كانوا يتذكرون الأحاديث فيما بينهم لمعرفة ما يأخذون منها، وترك ما ينكرونه، كما كانوا على جانب كبير من الوعى والحيطة بحيث يحفظون الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة خشية أن تختلط عليهم وحتى يستطيعوا التمييز بين الصحيح وغيره بدقة فائقة وحيطة بالغة، وروى أبو بكر بن الأثرم: أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين بصنعاء فى زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة: فلو قال لك قائل: إنك تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجئ بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر عن أنس بن مالك، فأقول له كذب إنما هى عن معمر عن أبان لا عن ثابت[2].

ومن أجل التثبت كذلك ناهض العلماء الكذابين ومنعوهم من التحديث واشتدوا عليهم، لدرجة أنهم كانوا يضربونهم أحياناً ويهددونهم بالقتل أحيانا أخرى. عن حمزة الزيات قال: سمع مرة الهمذانى من الحارث الأعور شيئا فقال له: اقعد بالباب، قال: فدخل مرة وأخذ سيفه، قال وأحس الحارث بالشر فذهب[3].

---

(١) جامع بيان العلم ص ٩٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوى ص ١٠٧.

(٣) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٩٩.

٣- نقد الرواة ودراسة حياتهم وتاريخهم وبيان أحوالهم من صدق أو كذب :

وقد وصلوا عن طريق هذه الدراسة إلى تمييز الصحيح من المكذوب وكانت لديهم قواعد اتبعوها وساروا عليها فى الأخذ من الرواة أو عدم الأخذ منهم فحصروا المتروكين الذين يكذبون على الرسول ﷺ والذين يكذبون فى أحاديثهم العامة وإن لم يكذبوا على النبى ﷺ وأصحاب البدع والأهواء والزنادقة، والذين لا يفهمون ما يحدثون، ومن لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم.

وقد عين أئمة النقاد أياما ليتكلموا فى الرجال، وكانوا يسألون عن الرواة لمعرفة أحوالهم والتمكن من صدقهم أو كذبهم فكانوا ينقدونهم نقداً دقيقا: عن يحيى بن سعيد قال سألت سفيان الثورى وشعبة ومالكا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتا فى الحديث، فيأتينى الرجل فيسألنى عنه قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت[1]. وكانوا فى حكمهم لا يخافون فى الحق لومة لائم، ولا تأخذهم عاطفة حتى ولو كان أخاه، يقول زيد بن أبى أنيسة: «لا تأخذوا عن أخى»[2] ولم يحاب أحد من أهل الحديث أباه ولا أخاه وهذا على ابن المدينى المتوفى سنة ٢٣٤هـ. وهو إمام الحديث فى عصره لا يروى عنه حرف فى تقوية أبيه بل يروى عنه ضد ذلك[3].

وهكذا أخلصوا عملهم لله وخدموا الشريعة السمحة بدفع ما يشوبها وتخليص الغث من الثمين وبهذا تكون علم الجرح والتعديل الذى وضع قواعده كبار الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وكان الضعفاء فى القرن الثانى أكثر منهم فى القرن الأول وقد تناول الحديث فى العدالة والتجريح كثير من الأئمة وبينوا من تقبل روايته ومن لا تقبل روايته وتكامل علم الجرح والتعديل من العهد النبوى إلى عهد التدوين، وألفت المصنفات الكبيرة فى

---

(١) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٩٢.

(٢) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ١٢١.

(٣) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ص ٨٠ مخطوط بدار الكتب المصرية.

الرواة وألفت كتب خاصة بالضعفاء فصار من السهل التمييز بين المحق والمبطل على أساس من القواعد الدقيقة حتى أكتمل هذا العلم من القرن الثالث الهجرى على أيدى الأئمة الأعلام الذين أخذوا على عاتقهم حفظ السنة الشريفة، والذود عن حياضها، فألفوا الكتب الكثيرة فى الجرح والتعديل.

٤- **وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييز الصحيح من غيره:** لم يكتف العلماء فى إلتزام الإسناد، والتثبت من الأحاديث بالمرحلة ومراجعة الأحاديث ودراسة الأسانيد والطرق وإنما ضموا مع هذا تقسيم الحديث إلى درجات: صحيح وحسن ضعيف وذلك لمعرفة القوى من الضعيف وما يقبل وما يرد، وما لم يعرف الحسن فى القرن الثانى الهجرى وإنما عرف فيما بعد، وكتاب[1] أبى عيسى الترمذى أصل فى معرفة الحسن قال ابن الصلاح وإن وجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التى قبله كأحمد والبخارى وغيرهما.

وقد وضع العلماد قواعد يعرفون بها الحديث الموضوع، وبينوا العلامات الدالة على وضعه منها ما هو فى السند، ومنها ما هو فى المتن.

- **أما علامات الوضع فى السند فأهمها:**

١- أن يكون راوى الحديث معروفا بالكذب، وينفرد برواية الحديث، ولا يرويه ثقة غيره.

٢- إقرار واضع الحديث بوضعه كما أقره ميسرة بن عبد ربه الفارسى أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن[1].

٣- ما يقوم مقام الإعتراف بالوضع بأن يكون هناك قرينة مانعة من صحة الحديث كأن يروى عن شيخ لم يثبت لقاؤه به أو ولد بعد وفاته أو لم يدخل المكان الذى سماعه فيه، وهذا عن طريق دراسة تاريخ مولد الرواة وأقامتهم ورحلاتهم

---

(١) الباعث الحثيث ص ٨١.

ووفاتهم، كما قسموا الرواة إلى طبقات وعرفوا عنهم كل صغيرة وكبيرة وبهذا تكوّن «علم الطبقات» الذى لا يستغنى عنه رجال الحديث ونقاده، يقول سفيان الثورى: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

٤- معرفة حال الراوى وبواعثه النفسية مثل ما وقع من سعد بن ظريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكى، فقال: مالك؟ قال ضربنى المعلم قال: لأخزينهم اليوم، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: «معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين».

ولم تصل أمة من الأمم إلى ما وصلت إليه الأمة الأسلامية فى التحقيق والضبط، فقد عنى رجال الحديث بالسنة عناية لم يجد معها أهل الأهواء ثغرة ينفذون منها إلى نقض قواعدهم العلمية، ولذا كان نقد بعض المستشرقين والمغرضين وأمثالهم يتجه إلى المتن زعما أن المتن لم يلق من رجال الحديث ما لقيه السند من العناية.

- علامات الوضع فى المتن:

بذل علماء السنة جهوداً مشكورة وعناية فائقة بالمتن، ولئن كانت الجهود التى بذلت فى العناية بالسند أكثر من المتن فليس هذا تقصيراً منهم لحال المتن، وإنما يرجع ذلك إلى كثرة أحوال السند وتعددها مما كان سبباً فيما يتعلق به من علوم وبحوث كثيرة، على أنه قد قام علماء السنة ببحث ودراسة الصفات التى يجب توافرها فى صحة المتن وبيان العلامات الدالة على وضعه وهذه أهمها:

١- ركاكة المعنى واللفظ وتعرف بكثرة الممارسة لألفاظ الحديث النبوى فتحصل هيئة نفسانية وملكة يعرف بها اللفظ النبوى من غيره قال الحافظ ابن حجر: «المدار فى الركة على ركة المعنى فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لإحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير

فصيح نعم إن صح بأنه من لفظ النبى ﷺ فكاذب، وقال الربيع بن خثيم: «إن للحديث ضوءاً كضوء النهار نعرفة أو ظلمة كظلمة الليل ننكره»[1].

٢- فساد المعنى بأن يخالف الحديث بدهيات العقول أو القواعد العامة فى الأخلاق والآداب أو يخالف الحس أو قواعد الطب أو ما يوجبه العقل من تنزيه الله، أو يخالف قطعيات التاريخ أو سنة الله فى الكون والإنسان، أو يشتمل على سخافات يبعد عنها كل عاقل، يقول أبن الجوزى: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع»[2].

٣- مخالفته القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا[3] وقال ابن قيم الجوزية: ومن الأمور التى يعرف بها أن الحديث موضوع مخالفته صريح الكتاب كحديث مقدار مدة الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة، لمخالفته قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[5]. ومن ذلك أيضاً مخالفته صريح السنة المسلم بها لشهرتها أو لتواترها[6] مثل: «إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به سواء حدثت به أو لم أحدث» فإنه مخالف للحديث المتواتر: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» ومثل: «من قضى صلوات من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاة فائتة فى عمره إلى سبعين سنة» فإن هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شئ من العبادات[7].

---

(١) الباعث الحثيث ص ٨٢.

(٢) تدريب الراوى ص ١٨٠.

(٣) الباعث الحثيث ص ٨٣.

(٤) سورة الأعراف ١٨٧.

(٥) سورة لقمان آية ٣٤.

(٦) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٦م ص ٤٨.

(٧) السنة ومكانتها فى التشريع د. السباعى ص ١١٧.

٤- مخالفته للوقائع التاريخية المقطوع بصحتها ومثاله ما رواه الإمام مسلم بسنده عن أبى وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم: أتراه بعث بعد الموت لأن ابن مسعود توفى قبل «صفين»[1].

٥- صدور الحديث من راو تأييداً لمذهبه: كالأحاديث الصادرة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية المغالين فى تعصبهم مثل « من رفع يديه فى الصلاة فلا صلاة له» أو أن يروى رافضى حديثا فى فضائل أهل البيت أو مرجئ حديثاً فى الإرجاء[2].

٦- أن يشتمل الحديث على إفراط فى الثواب العظيم على العمل الصغير أو اشتماله على المبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير كالأحاديث التى وضعها القصاص فى ثواب بعض الأعمال وجزاء بعض الجرائم مثل (من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً) ومثل (من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف يستغفرون له)[3].

٧- أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لوقوعه بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، بهذا حكم أهل السنة بالوضع على الحديث المتضمن النص على خلافة على ووصايته.

٨- ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر[4].

بالإضافة إلى هذه الأسس الرصينة والقواعد المحكمة نقد العلماء المتن من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله كما بحثوا فيما وقع فيه من قلب أو غلط أو إدراج إلى غير ذلك من العلل التى عنى العلماء ببيانها وشرحها فيما وضع فى ذلك من

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ١٠٠ ط الشعب.
(٢) السنة ومكانتها ص ١١٧.
(٣) الموضوعات.
(٤) المنهج الحديث فى علم الحديث للإستاذ: محمد محمد السماحى ص ١٨٧.

الكتب[1] كما كان للذوق المؤمن مجاله فى النقد فإذا استساغت الملكات السليمة المؤمنة حديثاً قبلوه، وإذا لم تستسغه ردوه وكان هذا الذوق متفقا مع قوانين الرواية، كذلك. يقول الربيع بن خثيم «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه به وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها»[2] ويقول ابن الجوزى: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه فى الغالب.

وهكذا وضع علماء الحديث القواعد الهامة التى عرفوا بها الحديث الصحيح من الموضوع ووجهوا جهودهم إلى نقد السند والمتن على السواء. هذا وقد بدأت حركة النقد منذ وقوع الفتنة وظلت حتى كان عصر التدوين ودون العلماء الحديث دون تمييز بين الصحيح وغيره، وإنما تركوا ذلك لأهل الخبرة من العلماء، لهذا تحرى الإمام مالك رضى الله عنه فى كتاب (الموطأ) جمع الحديث المقبول حتى شهد له الكثيرون بالصحة والقبول وعندما كتب الإمام الشافعى رضى الله عنه (كتاب الرسالة) تعرض لشئ من علوم الحديث، كما كتب أيضا شيئا من ذلك فى كتاب (الأم).

وقام العلماء كذلك بنقد الحديث سنداً ومتنا خلال تأليفهم كما فى كتاب الترمذى، وبعضهم خصص مقدمة فى هذا العلم تتعلق بالكتاب الذى يؤلفه كما صنع الإمام مسلم فى مقدمة كتابه أو خاتمة توضح المصطلحات التى أرادوها كما صنع الإمام الترمذى فى آخر جامعه، وعنى البعض بالرواة فألف البخارى فى الصحابة كتبه فى التواريخ الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، وعنى فيها بنقد المرويات من حيث السند والمتن. وألف غيره فى تواريخ الرواه صحابة أو غيرهم كالإمام محمد بن سعد كاتب الواقدى

---

(١) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٣٨٦هـ - سنة ١٩٦٦م ص ٤٩.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٦.

المتوفى سنة ٢٣٠هـ ألف كتاب الطبقات كما أن بعضهم ألف فى الثقات كأبى حاتم بن حيان المتوفى سنة ٣٥٤هـ ألف كتاب الطبقات كما أنه خصصت تآليف فى الضعفاء والعلل ككتاب الضعفاء للبخارى صاحب الصحيح وهكذا، فرأى العلماء أن هذه الكتب قد تضمنت اصطلاحات خاصة لأهل الحديث وقواعد كثيرة لهم يعرف بها المقبول والمردود ففكروا فى تخليصها من هذه الكتب وجمعها فى علم خاص وتدوينها فى كتاب مستقل، وكان ذلك فى القرن الرابع. وكان أول من ألف فيه الرامهرمزى[1] .

ومن النتائج الجليلة القدر التى عادت على الإسلام والمسلمين من هذه الجهود الضخمة الموفقة أن تم تدوين السنة بعد أن سار أشواطه المباركة وانتهى الأمر بالتدوين التام، والتصنيف الكامل فى القرن الثالث الهجرى الذى كان أسعد عصور السنة الشريفة بظهور أئمة الحديث وقيامهم بتلك التآليف الخالدة وتمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها.

---

(١) المنهج الحديث للإستاذ/ محمد السماحى ص ٢١.

نماذج من الرجال المجروحين

في القرن الثالث

وجه علماء القرن الثالث هممهم العالية إلى نقد السند والمتن، وقد حلفت كتب الرجال والتراجم بالكثير الذى أطلعنا على جهودهم العظيمة فى مجال النقد العلمى النزيه، وسأضرب لذلك بعض الأمثلة لنرى من خلالها بعض النماذج للرجال المجروحين، وآراء بعض الأئمة فيهم:

١- إبراهيم بن أبى الليث المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائتين، حدث ببغداد عن عبيد الله الأشجعى متروك الحديث، قال صالح جزرة: كان يكذب عشرين سنة وأشكل أمره على أحمد وعلى حتى ظهر بعد. وقال أبو حاتم كان ابن معين يحمل عليه والقواريرى أحب إلى منه وقال ابن معين ثقة لكنه أحمق، وقال زكريا الساجى. متروك.

٢- إبراهيم بن محمد بن مروان المتوفى سنة ثلاث وستين ومائتين عرف بالعتيق، روى عن يعلى بن عبيد وطبقته، وروى عنه ابن صاعد ومحمد بن مخلد، قال البرقانى سمعت الدار قطنى يقول «غمزه».

٣- أحمد بن بديل الكوفى القاضى المتوفى سنة ثمان ومائتين قال النسائى: لا بأس به وقال ابن عدى: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه وهو ممن يكتب حديث على ضعفه، وقال الدار قطنى فيه لين.

٤- أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفى المتوفى سنة اثنتين وستين ومائتين بمصر قال الدار قطنى وغيره: متروك، وقال ابن حبان: كذاب روى عنه وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعا: «إذا كان يوم القيامة نادى منادى من تحت العرش فيؤتى بأبى بكر وعمر وعثمان وعلى) الحديث وقال ابن يونس حدث بمناكير.

٥- أحمد بن عبد الجبار العطاردى المتوفى سنة اثنتين وسبعين ومائتين، روى عن أبى بكر ابن عباس وطبقته، ضعفه غير واحد، قال ابن عدى: رأيتهم مجمعين على ضعفه ولا أرى له حديثاً منكراً إنما ضعفوه لأنه لم يلق الذين يحدث عنهم، وقال مطين: كان يكذب وقال الدار قطنى: لا بأس به وقال أبو حاتم: ليس بالقوى، وقال ابنه عبد الرحمن: كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه[1].

٦- حبيب بن أبى حبيب، واسم أبيه زريق وقيل مرزوق أبو محمد المصرى المتوفى سنة ثمانى عشرة ومائتين. قال أحمد: ليس بثقة، وقال ابن سعيد: كان يقرأ على مالك وتصفح ورقتين وثلاثة فسألونى عنه بمصر فقلت: ليس بشئ، وقال ابو داود: كان من أكذب الناس وقال أبو حاتم: روى عن ابن أخى الزهرى أحاديث موضوعة، وقال ابن عدى: أحاديثه كلها موضوعة، وقال ابن حيان: كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروى عن الثقات الموضوعات وكان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم. وساق له ابن عدى عن مالك عن نافع عن ابن عمر حديثين موضوعين: أحدهما: لمالك بن عبد الله بن سيف حدثنا حبيب حدثنا مالك وابن أخى الزهرى عن الزهرى عن أبى سلمه عن أبيه مرفوعا قال: «تذهب زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة» والثانى: روى محمد بن مسعود العجمى انبأنا حبيب حدثنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير عن أبيه مرفوعا: (استنزلوا الرزق بالصدقة).

٧- حجاج بن نصيرت الفساطيطى بصرى المتوفى سنة أربع عشرة ومائتين. قال يعقوب ابن شيبه: سألت ابن معين عنه فقال: صدوق لكن أخذوا عليه أشياء فى حديث شعبة وقال ابن المدينى: ذهب حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف ترك حديثه

---

(١) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى جـ١ ص ٢٦، ٤٠، ٤٢، ٥٣.

وقال البخارى: سكتوا عنه، وقال النسائى: ضعيف، وقال ابو داود تركوا حديثه، وقال الدار قطنى وغيره: ضعيف، وأما ابن حيان فذكره فى الثقات[1]. وبهذه النماذج يتضح لنا دقة سلفنا فى نقد الرجال، وتمحيص أحوالهم، وسبر صفاتهم فى دقة فائقة، وتحقيق علمى نزيه، وكان بين المجروحين من تكلم فيه مع جلالته، لأنهم لم يرعوا منزلة ولا جاهاً للرجال إلا بمقياس التقوى والصدق والحفظ والإتقان. كما كان أيضا من بين من تكلم فيهم مع ثقتهم بأدنى لين وبأقل تجريح، وتلك هى الدقة الكاملة التى يراعون فيها أمر دينهم، وحفظ شريعتهم، لأن الرواة هم نقلة العلم النبوى فلابد أن يكونوا على درجة عالية فى الإتقان والضبط مع التقوى والأمانة.

---

(١) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٢١٠، ١١٦.

من جهود العلماء فى مقاومة أعداء الحديث

الإمام ابن قتيبة الدينورى

تبين فى المبحث السابق كيف تصدى علماء الحديث لمحاربة بعض الطوائف، وكيف قاموا بنخل جميع ما ألقوه به فى محيط الأحاديث من الترهات، فميزوا بذلك البهرج من الصحيح، ونفوا عن السنة النبوية تحريف الغالين، وانتحال المبطلين.

وفى هذا البحث أسوق مثلا من أمثلة هذا الجهاد المبرور المشكور، لعلم من أعلام هذا القرن كان له فى هذا المجال باع طويل، وجهد عظيم، إلا وهو الإمام محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينورى وقيل المروزى، والدينورى نسبة إلى (دينور) وهى بلدة من بلاد الجبل قرب قرميسين[1]، أقام بها مدة قاضيا فنسب إليها، ويقال له أيضا (المروزى) لأن أباه من (مرو الروز) وأصله فارسى، وقد صرح بذلك فى قوله – حين حاج الشعوبية. (فلا يمنعنى نسبى فى العجم أن أدفعها عما تدعيه لها جهلتها).

وقبل التعرض لجهوده المشكورة فى خدمة السنة النبوية والدفاع عنها، أقدم نبذة سريعة تعطينا فكرة عن نشأته وحياته العلمية، كمدخل لهذه الجهود.

-نشـــأته:

ولد ابن قتيبة ببغداد، وقيل بالكوفة، وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفى فى ذى القعدة سنة سبعين ومائتين وقيل سنة إحدى وسبعين ومائتين ورجح ابن خلكان أنه توفى فى منتصف رجب سنة ست وسبعين ومائتين وعاش ابن قتيبة معظم حياته ببغداد وهى فى أوج مجدها العلمى، وقضى جزءا من حياته فى الدينور أثناء ولايته القضاء فيها، واتسم – منذ نشأته الأولى بمكارم الأخلاق، والتحلى بحميد

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ١ ص ٣١٤.

السجايا، وكان يرى أن التجمل بالخلق أفضل من طلب العلم، وعرف بالسماحة والتواضع والزهد والدعوة إليه فكان من أوائل من جعلوا الزهد ركنا هاما من أركان الأدب وأفرد له بابا خاصا فى كتاب (عيون الأخبار) وابن قتيبه بما قام به من دعوة صارخة إلى الزهد، شارك فى مقاومة تيارات التحلل والمجون التى ألحت على الدولة حينئذ ولم يكن ابن قتيبه رحالة كغيره من الأئمة وإنما نشأته مستقرة أنفق الشطر الأكبر منها فى بغداد فى طلب العلم ثم فى تصنيف الكتب وإملائها وأقام بالدينور مدة أثناء توليه القضاء.

اتسمت حياة ابن قتيبه العلمية بالإستقرار، فلم يشتغل بالرحلة إلى البلاد كشأن غيره من الأئمة، وإنما قضى معظم حياته فى بغداد، وأخذ عن علمائها علوم الحديث والفقه واللغة والتفسير والنحو والأدب والأخبار وعاش مدة فى الدينور أعانته على إتقان اللغة الفارسية.

وضطلع ابن قتيبه بمهمة جسيمة، ورسالة عظيمة ملكت عليه أقطار نفسه، وكانت شغله الشاغل وهذه المهمة هى (الدفاع عن زهل السنة ومذاهبهم، ووضع المؤلفات لسد حاجة المسلمين وتحبيبهم فى دراسة اللغة العربية).

وكان غزير الثقافة استوعب معظم ما كان يعج به عصره من ثقافات وعلوم، وهذا راجع إلى أنه أخذ عن شيوخ مختلفين، منهم المحدث، ومنهم اللغوى ومنهم النحوى وهكذا. ومن أشهر الشيوخ الذين أخذ عنهم: أبو الفضل الرياش، وأبو حاتم السجستانى واسحاق بن راهوية وأحمد بن حنبل[١].

وروى عنه ابنه أحمد وعبيد الله بن عبد الرحمن السكرى وعبد الله وآخرون.

ومن تصانيفه : كتاب المعارف، وأدب الكتاب، وغريب القران، ومشكل الحديث ومشكل القرآن وكتاب الشعر والشعراء، والأشربة، واصلاح الغلط، وكتاب التفقيه، وكتاب الخيل، وكتاب إعراب القرآن وكتاب الأنواء وكتاب المسائل والجوابات، والميسر والقداح وغير ذلك[٢].

---

(١) لسان الميزان لابن حجر جـ ٣ ص ٣٥٧ تاريخ بغداد جـ ١ ص ١٧٠.

(٢) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٣١٤، مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ١٩١.

وبعض هذه المؤلفات ليس له فيها إلا فضل الجمع والتبويب مثل كتاب: (عيون الأخبار) وكتاب: (المعارف) ومثل هذه الكتب لا تظهر لنا فيه شخصيته العلمية إلا فى القليل من – التنسيق الذى يدل فقط على خبرته وحسن إختياره، أما البعض الآخر من مؤلفاته فصنفه فى الرد على أعداء أهل الحديث، وعلى الشعوبية مثل كتاب (تأويل مختلف الحديث) وكتاب: (الإختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة) وهذا النوع من مؤلفاته هو الذى كتبه واستمد مادته من عقليته الحافظة المتفتحة وتفكيره الخصب، الذى كان له أكبر الأثر فى التوفيق بين نصوص القرآن والحديث، وبيان المراد وشرح ما غمض على بعض العقول. وهذه المؤلفات تدل على تبحره فى علوم الدين واللغة من حديث وفقه ونحو وأدب وغير ذلك.

مكانته وفضله

كان ابن قتيبه ثقة دينا فاضلاً كما قال الخطيب[1]، وهو أحد أعلام الأئمة الذين برزوا فى الميدان العلمى بأعمال كثيرة، ومصنفات وافرة فلم يترك حقلا من حقول العلم إلا وكان من زراعية ولا بحراً من بحور المعرفة إلا وأدلى بدلوه فيه، وكان من أجود الأئمة تصنيفاً وأحسنهم ترصيفاً، له زهاء ثلاثمائة مصنف[2] وكانت له مكانته بين العلماء، يقول فيه أهل المغرب: من استجاز الوقيعة فى ابن قتيبه يتهم بالزندقة. ويقولون كل بيت ليس فيه شئ من تصنيفه لا خير فيه. ومع المبالغة فى هذا القول فهو يعطينا صورة لمكانته وفضله.

وقد حامت حوله شبهة لا أساس لها من الصحة وهى إتهامه بالإنحراف عن أهل البيت النبوى. وإذا نظرنا إلى كتبه وآرائه وجدنا ما يناقض هذه الشبهة، فقد أحب ابن قتيبه الإمام على بن أبى طالب وآله رضوان الله عليه وكان يذكرهم بالاكبار والتجلة، بل ويحث على حبهم ويرى أن مناصرتهم مما ينفع المرء فى يوم الميعاد[3].

وحب ابن قتيبه لآل البيت ليس فيه غلو كالشيعة بل كان متعدلا. ويرى بعض الباحثين أنه كان فى بعض آرائه إنحراف عن أهل البيت إلا أنه رجع إلى الصواب ولطف لهجته[4].

(١) لسان الميزان جـ ٣ ص ٣٥٧.
(٢) مقدمة مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبه ط الخانجى.
(٣) ابن قتيبه للدكتور عبد الحميد سند ص ٢٣٧.
(٤) مقدمة الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبه لابن قتيبة بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى ص ٣.

وأرى أن ابن قتيبه كعالم أخذ على عاتقه مناصرة السنة وأهلها، وظهرت ميوله إلى آل البيت كما تبين فى الرأى الأول وبهذا يكون بعيداً كل البعد عن هذه الشبهة، ولعل الذى دعا بعض الباحثين إلى ذلك هو ما أثار خصومه حول شخصيته العلمية وما أشاعوه فيه.

وقد اخترت ابن قتيبة كمثال لجهود العلماء في مناصرة الحديث ومقاومة أعدائه لأنه كان من طليعة العلماء الذين مثلوا ثقافة القرن الثالث الهجرى بكل ما فيها من علوم ومعارف وثقافات مختلفة، ألف فى الحديث والتفسير وأخذ وضعه فى إمامة أهل السنة فى زمنه جمع بين العلم والعمل، وكان أديبا ناقدا ولغوياً ضليعا ورواية للأخبار، كل ذلك يدل على عقلية متفتحة وأفق واسع.

ابن قتيبة وأهل الرأى والكلام

كانت الخصومة حادة بين أهل الحديث وأهل الرأى، وقد حمل أهل الرأى على أهل الحديث حملات عنيفة وأنبرى ابن قتيبه يرد كيد خصومه من أهل الرأى ويدافع عن أهل الحديث الذين عانوا كثيرا من هذه الخصومة التى بلغت مبلغا كبيراً حتى أن القضاة من أهل الرأى هم الذين قاموا بإختبار المحدثين أثناء فتنة القول بخلق القرآن، وكان لأهل الرأى فهم فى الآيات على غير وجهها الصحيح، وتأولوا الأحاديث تأويلا لا يقره دين، فوقف ابن قتيبه منهم موقف المدافع عن الدين. ففند آراءهم، ورد أباطيلهم. أما عن أهل الكلام فكان موقفهم من الحديث موقف الشك، لأنهم يحكمون العقل فى كل شئ ولا يثقون فى الحديث إلا إذا اتفق مع عقولهم، وأحلوا العقل مكانة كبيرة، وجعلوا له سلطانه مع ما فيه من جموح فكان غلوهم فى تحكيم العقل وتعصبهم لبعض آرائهم هو الذى فتح سبيلاً للغى. وهذا هو الذى حفز ابن قتيبه ليناهضهم ويتصدى للرد عليهم وعلى غيرهم من أعداء الحديث، ويذود عن حمى الدين فى إخلاص وحمية. وسأعطى نموذجا لعلم ابن قتيبة فى الدفاع عن الحديث وهو كتابه (تأويل مختلف الحديث):

الباعث لابن قتيبة على تأليف كتابه تأويل مختلف الحديث

مختلف الحديث فن من أهم الفنون التى يضطر العلماء إلى معرفتها والوقوف عليها، ومعناه: أن يأتى حديثان ظاهرهما التناقض فى المعنى فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما على الآخر. والتوفيق بين الأحاديث قد يكون بتقييد المطلق أو تخصيص العام أو الحمل على تعدد الحادثة وما إلى ذلك من الوجوه.

وأول من تكلم فى الفن هو الإمام الشافعى فى كتاب «الأم» وذكر السيوطى أن الشافعى لم يقصد استيفاءه ولا إفراده بالتأليف[1]، ولكنه فى الجزء السابع ألف على هامشه كتاباً خاصاً باسم «اختلاف الحديث» ثم صنف بعد ذلك ابن قتيبة كتابه فى مختلف الحديث. وكان الباعث لابن قتيبه على تأليف هذا الكتاب: هو تنزيه ساحة السنة النبوية عن تلك الطعون الزائفة التى وجهها إلى الحديث وأهله أعداء السنة؛ فألف هذا الكتاب عندما رأى أهل الكلام يقومون بثلب أهل الحديث والتحامل عليهم، فعز ذلك عليه سيما وأن أحد أنصار الحديث كتب إلى ابن قتيبه يطلب منه أن يرد على أهل الكلام فصنف هذا الكتاب النفيس وقد بين الباعث له على تأليفه فى مقدمة الكتاب إذ يقول: (فإنك كتبت إلى تعلمنى ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وإمتهانهم وإسهابهم فى الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الإختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وكفر بعضهم بعضا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث)[2].

---

(١) تدوين الراوى ص ٣٨٧.

(٢) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢.

منهج ابن قتيبه فى هذا الكتاب

ويتحدد منهج ابن قتيبة فى هذا الكتاب فى أمرين:

١- جمع الطعون التى وجهها أهل الكلام إلى الحديث ورجاله والرد عليها.

٢- جمع الأخبار التى زعم البعض أنها متناقضة ومختلفة فيزيل عنها ما زعموه من تناقض ويجيب عما أوردوه حولها من شبه.

وقد تناول ابن قتيبه الحديث عن أهل الكلام والرأى وعن بعض المعتزلة الذين طعنوا فى أهل الحديث وبدأ بالنظام فبين طعنه فى أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما ثم تعرض فى رده للعلاف «وعبيد الله بن الحسن» «وبكر صاحب البكرية» «هشام ابن الحكم» كما تعرض «للجاحظ مبينا استهزاءه بالحديث، وما قام به من وضع وكذب، وأخذ يف مزاعمهم العجيبة، وأقوالهم الغريبة وطعونهم الجريئة ويجيب عنها، كما وضح م فه من المعتزلة وأهل الكلام، وكيف عزف عنهم وقاطع مجلسهم حيثما رأى منهم مالا يتفق مع عقيدتهم ومشربه، وأخذ يذيع على الناس ما خفى من أمورهم وجرأتهم فى رد السنة الصحيحة، ورد على الروافض الذين زعموا أنهم على علم بباطن القرآن ففسروا الآيات بما يمليه عليهم الهوى والغرض.

قال ابن قتيبه: «ولو أردنا - رحمك الله - أن ننتقل عن أصحاب الحديث ونرغب عنهم فى أصحاب الكلام ونرغب منهم أخرجنا من إجتماع إلى تشتت، وعن نظام إلى تفرق وعن أنس إلى وحشة وعن إتفاق إلى إختلاف»[1].

وقد وضح ابن قتيبه مسلك أهل الحديث فى إتباع الطريق الصحيح، وأجاب عن الطعون التى وجهت إليهم وهم منها براء كما تصدى لما وضعه الزنادقة وأهل الأهواء من الأحاديث فنبه وحذر منها، ورد عليها، وشرح ما قام به رجال الحديث من جهود مخلصة وأمينة فى سبيل الدفاع عن السنة، حتى ميزوا الصحيح من غيره، وبين أن

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٩.

هذا هو ما حدا بهم إلى ذكر بعض الأحاديث الضعيفة موضحا أن وجهة نظرهم فى ذكرها هو التنبيه عليها لتتضح للناس. وليميزوا بين الصحيح والسقيم.

وفى سبيل إلتماسهم للحق وتتبعهم له وجمعهم للأحاديث قام رجال الحديث برحلاتهم العلمية الهائلة براً وبحراً وشرقاً وغرباً، ويرحل الواحد منهم فى سبيل الخبر الواحد وهكذا عاشوا مجتهدين مخلصين حتى أدركوا الصحيح من الأحاديث (وفهموا صحيح الأخبار وسقيمها وناسخها ومنسوخها وعرفوا من خالفها من الفقهاء فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد إن كان دارساً، وإجتمع بعد أن كان متفرقاً وإنقاد للسنن من كان عنها معرضا وتنبه لها من كان عنها غافلاً وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان[1] وقد مرد بعض المستشرقين والملحدين ممن يلبسون الحق بالباطل، والصحيح بالعاطل فأخذوا تلك المطاعن ونسبوها إلى ابن قتيبة، وقدموها كقواعد مسلمة عند المسلمين ووجهوا على ضوئها طعونهم الزائفة فى الدين دون أن يذكروا ما قام به هذا الإمام الجليل من جهود مخلصة فى الإجابة عليها وبيان الحق من الباطل[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٨٩.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٦٩.

وليس معنى دفاع ابن قتيبه عن الحديث وأهله أنه كان يتعصب لرأى البعض ممن ينتسبون إلى أهل الحديث، أو ممن يروون أحاديث غير صحيحة تجنح إلى الخرافة أو الشك، لا. وإنما كان لا يقبل الأحاديث غير الصحيحة، ومع ذلك قد أثيرت حول ابن قتيبة الشبهة الآتية:

الشبهة: اتهم ابن قتيبة بأنه لا يفرق بين الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الصحيحة، وكان كل همه أن يتناول التوفيق بين الأحاديث المتناقضة ويبحث عما يؤيد آراءه من الأحاديث.

الرد على ذلك: وردنا على هذه الشبهة، يتلخص فى أنها دعوى غير صحيحة لأن ابن قتيبة رفض أحاديث كثيرة وردها لأنه رأى فيها من الخرافات والكذب ما لا يستقيم مع العقل، وما يضاعف شكوك المرتابين، وهى أيضا تحمل بين طياتها دلائل وضعها وكذبها، ومقام الرسل صلوات الله وسلامه عليه أعظم من ذلك. ومن أمثلة ما رده ابن قتيبة من أحاديث: «من قرأ سورة كذا وكذا، ومن فعل كذا وكذا اسكن من الجنة سبعين ألف قصر فى كل قصر ألف مقصورة فى كل مقصورة سبعون ألف مهاد على كل مهاد سبعون ألف كذا... إلخ»[1] ومثل ذلك ما قيل عن عوج بن عنق: «قالوا: حديث يكذبه النظر، قالوا: رويتم أن عوجا إقتلع جبلا قدره فرسخ فى فرسخ على قدر عسكر موسى فحمله على رأسه ليطبقه عليهم فصار طوقا فى عنقه حتى مات، وأنه كان يخوض البحر فلا يجاوز ركبتيه وكان يصيد الحيتان من لججه ويشويها فى عين الشمس وأنه لما مات وقع على نيل مصر فجسر للناس سنة أى صار جسراً لهم يعبرون عليه من جانب إلى جانب وأن طول موسى عليه السلام كان عشرة أذرع وطول عصاه عشرة أذرع ووثب من الأرض عشراً ليضربه فلم يبلغ عرقوبه - قالوا هذا كذب بين لا يخفى على عاقل ولا على جاهل وكيف صار فى زمن موسى

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٩.

عليه السلام من خالفه أهله الزمان هذه المخالفة وكيف يجوز أن يكون من ولد آدم من يكون بينه وبين آدم هذا التفاوت؟ وكيف يطيق آدمى حمل جبل على رأسه قدره فرسخ فى فرسخ؟».

قال أبو محمد: «ونحن نقول أن هذا حديث لم يأت عن رسول الله ﷺ ولا عن صحابته إنما هو خبر من الأخبار القديمة التى يرويها أهل الكتاب سمعه قوم منهم على قديم الأيام فتحدثوا به».

وهكذا نرى كيف وقف ابن قتيبة من هذه الأخبار الكاذبة والخرافات الضالة موقف الناقد البصير فردها وحكم بكذبها ووضعها. بل إنه حدد الوجوه التى يدخل منها الفساد إلى الحديث وحصرها فى ثلاثة أمور:

الأول: الزنادقة وما قاموا به من دس الأحاديث الشنيعة والمستحيلة التى لم يخف أمرها على رجال الحديث الذين كشفوا عوارها، وبينوا خطرها، وأشار إلى بعض أولئك الوضاعين أمثال ابن أبى العوجاء الزنديق، وصالح بن عبد القدوس الدهرى.

الثانى: القصاص وما كانوا يقومون به من إستمالة وجوه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث.

الثالث: ما كان الناس عليه فى الجاهلية من أخبار متقادمة تشبه أحاديث الخرافة كقولهم أن الضب كان يهوديا عاقاً فمسخه الله تعالى ضبا، ولذلك قال الناس: أعق من ضب، وأيضاً ما قام به أعداء الحديث والجهلة وما إلى ذلك، فبين هذه الأسباب، وطفق يدافع عن السنة فى إخلاص المؤمن وحمية الغيور على دينه.

- **بعض المآخذ:** والذى نأخذه على ابن قتيبة ما يأتى:

أولاً: تحامله على أئمة الرأى والكلام، ويرى بعض الباحثين أن هذا راجع إلى أن بعض متكلمى المعتزلة، وبعض القضاة المتفقهين على مذهب أبى حنيفة قاموا بإختبار المحدثين فى القول بخلق القرآن فى المحنة المشهورةالتى قام بها المأمون(١).

وأرى أن السبب فى ذلك يرجع إلى ما جنح إليه أهل الكلام والرأى من أقوال فى الدين غريبة، وتجريح لأهل الحديث بالإضافة إلى ما ذكره بعض العلماء من سبب المحنة، والكتاب يفيض بالكثير من هذه الآراء التى ذكرها ورد عليها، ولعله قد أخذته غيرته على الدين وأهل الحديث فتحامل على أهل الرأى والكلام.

ثانياً: نأخذ على ابن قتيبة أنه كان فى بعض الأحوال النادرة لا يرد بعض الأحاديث غير المعقولة المنسوبة إلى الصحابة مستبعدا أن يتعمد واحد منهم الكذب،، وذلك كبعض الأحاديث التى وقعت فى (كتاب العرب) التى أيد بها رأيه فى تفضيل العرب، وفيما نقله أيضا فى كتابه (تأويل مختلف الحديث) أن القردة مسخت من بنى إسرائيل(٢).

وأرى أن ابن قتيبة كان ثقة صادقا فى روايته إلا أنه ينقصه تحقيق بعض الأخبار ووزنها بالميزان العقلى السليم، وإن كان قد قصر فى البعض فقد أنجح فى البعض الآخر وفتح باب الرد على أهل الأهواء وجاهدهم مستبسلاً صابراً فلله دره.

---

(١) الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة تعليق الشيخ زاهد الكوثرى ص ٣.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ١٦٧.

أثـر علمـاء القـرن الثالث
فى العصـور التـالية

كان القرن الثالث الهجرى أزهى عصور السنة، ظهر فيه الأئمة الأفذاذ من حفاظ الحديث النبوى وظهرت الكتب الستة التى إستوعبت معظم الحديث الصحيح وعنى فيه العلماء بدراسة الإسناد وتاريخ الرجال والتمييز بين الصحيح وغيره، وكان تدوينهم للحديث يعتمد على الرواية الشفاهية إعتمادا كبيراً، ولذا قاموا برحلاتهم الطويلة للقاء الشيوخ والأخذ عنهم، ولم يعولوا على الكتب إلا إذا نقلوا أحاديث تلك الكتب بطريق السماع من مؤلفيها، وتميز هذا القرن الثالث بأنه الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من رواة السنة النبوية وحفاظها.

وبمقابلة مناهج التصنيف فى القرن الثالث ومقارنتها بما بعدها نستطيع أن نستبين أثرها فى مناهج التصنيف بعد ذلك.

وقد أطل القرن الرابع الهجري، والدولة فى تقهقر سياسى خطير، إلا أنه لم يمس الحالة العلمية، بل استمرت على ازدهارها ونموها، ولا سيما فى عهد السلجوقيين بالمشرق، وعهد الدولة الفاطمية بمصر، ونبغ فيها كبار العلماء وأساطين المفكرين[(١)].

وإستمرت النهضة الفكرية قائمة على قدم وساق ولم يزل العلماء يجوبون البلاد الإسلامية برحلاتهم العلمية من قطر إلى قطر، ويروى بعضهم عن بعض، ويقومون بعرض الكتب والمرويات على شيوخهم حتى سنة ٣٩٥هـ[(٢)] حيث توفى أبو عبد الله محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الذى يعتبر خاتمة الرحالين الذين رحلوا لسماع الحديث، وبرع علماء هذا القرن فى نقد الرجال وتمحيص المرويات، وكانت لهم مصنفات نفيسة فى علل الحديث، وتاريخ الرواة، وعلوم الحديث عامة، إلا أنهم رغم ذلك كله لم يصلوا إلى ما وصل إليه المتقدمون، بل كانوا ينسجون على منوالهم.

---

(١) تاريخ التشريع الإسلامى للشيخ محمد الخضرى ص ٢٧٨.

(٢) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى: آدم متز، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده جـ ١ ص ٣٣٥، الرسالة ص ٣٨.

منهج التدوين في القرن الرابع

معلوم كما سبق أن مصنفات القرنين: الثانى والثالث تميزت بدقة التدوين والجمع ولم تدع الكتب الستة من الصحيح سوى القليل حتى جاء القرن الرابع الهجرى فوجد علماء هذا القرن من كتب الحديث التى جمعت فى القرن الثالث الهجرى موضوعا لبحثهم، بما كان فى هذه الكتب من التبويب الفقهى والترتيب الموضوعى والتدوين السليم للسنة النبوية مما جعل دراسة هذه المصنفات – فى بعض الأحيان – تحل محل الأسفار والرحلات العلمية التى كان يقوم بها الأئمة من قبل، فقد وجد من بين علماء هذا القرن من إستطاع عن طريق دراسة مصنفات المتقدمين أن يتضلع فى العلم، ويكون إماما حافظا فى الحديث دون أن يرحل مثل أبو يونس[1] الصفدى المتوفى عالم ٣٤٧هـ، وقد قام علماء القرن الرابع بتأليف كتب جديدة يقوم منهج التدوين فيها على الطرق الآتية:

١ – تخريج الأحاديث الصحيحة على غرار ما كان يصنع البخارى ومسلم.

٢ – طريقة المستدركات ٣– طريقة المستخرجات.

٤ – طريقة المعاجم. ٥– التأليف على العلل.

٦ – التأليف على الأبواب. ٧– شرح الأحاديث النبوية.

طريقة تخريج الصحيح

إلتزم بعض علماء القرن الرابع تخريج الأحاديث الصحيحة على نمط صنيع أهل القرن الثالث وإن لم يبلغوا فى ذلك شأن البخارى ومسلم، فلم يصلوا إلى ما وصلا إليه فى شروطهما، ومن هؤلاء:

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى جـ ٢ ص ١٦٤، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع جـ ١ ص ٣٣٥.

ابن حبان البستى (٣٥٤)هـ

وهو الإمام أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد أبو حاتم البستى التميمى ومن شيوخه: الحسين بن إدريس الهروى، وأبو عبد الرحمن النسائى، وأبو يعلى الموصلى، وأبو بكر بن خزيمة.

ومن تلاميذه: الحاكم أبو عبد الله، ومنصور بن عبد الله الخالدى وغيرهما.

وكان ابن حبان رحالة زمانه، إلتقى بكثير من الشيوخ، ورحل إلى كثير من البلاد، وكان ذا أفق علمى واسع، قال الحاكم: «كان من أوعية العلم والفقه والحديث واللغة والوعظ من عقلاء الرجال» وكان إلى جانب ذلك عالماً بالفلسفة والفلك والطب وغيرهما من العلوم، قال أبو سعيد الأدريسى «كان على قضاء سمرقند زمانا، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار عالما بالطب والنجوم وفنون العلم» وله مؤلفات كثيرة منها: «التاريخ» و«الضعفاء» و «فقه الناس» و «المسند الصحيح»: وقد قسم مسنده على الأوامر والنواهى والأخبار والإباحات وأفعال النبى ﷺ ونوع كل قسم إلى أنواع، والكشف فيه عسر، لأنه لم يرتبة على الأبواب ولا على المسانيد، وقام بترتيبه على الأبواب: علاء الدين على بن بلبان المتوفى سنة ٩٣٧ وسماه «الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان».

- المسند الصحيح لابن حبان:

يرى بعض الأئمة أن ابن حبان متساهل فى التصحيح ولكن تساهله أقل من تساهل الحاكم، قال الحازمى: «ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم». ويظهر تساهل ابن حبان فى قاعدته التى قال فيها: العدل من لم يعرف فيه الجرح إذا التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه. فابن حبان إذا يحكم بالعدالة إذا انتفت جهالة العين، وجهالة العين عنده ترفع برواية واحد مشهور، وهذا الذى ذهب إليه ابن حبان يخالف ما عليه الجمهور، فإن جهالة العين عندهم لا تزول إلا برواية عدلين فصاعدا عن المجهول وتعيينهما له ومع ذلك فلا تثبت للمجهول العدالة بروايتهما، ولقد كان إطلاق اسم «الصحيح» على كتابه فيه تجرؤ.

وممن سار على طريقة تخريج الصحيح أيضاً فى القرن الرابع الهجرى.

قاسم بن أصبغ الأندلسى (٣٤٠)

وهو الإمام قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف الأندلسى أبو محمد، كان عالما بالسنة ورجالها عالما بالحديث والفقه والعربية.

ومن شيوخه: بقى بن مخلد، وابن أبى الدنيا، وابن أبى خيثمة وغيرهم.

ومن تلاميذه: قاسم بن محمد تليمذه، وعبد الله بن محمد الباجى، وعبد الوارث ابن سليمان وغيرهم. ومن مؤلفاته: كتاب «الصحيح»، و«بر الوالدين»، و«المنتقى فى الآثار» و«الانساب».

ابو على ابن السكن (٣٥٣)

هو أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ورحل إلى بلاد كثيرة، وتضلع فى الحديث وعلومه.

ومن شيوخه: أبو القاسم البغوى، ومحمد بن يوسف الفريرى، وسعيد بن عبد العريز الحلبى.

ومن تلاميذه: أبو عبد الله بن منده، وعبد الغنى بن سعيد، وعبد الله بن محمد ابن أسد القرطبى.

وأجل مصنفاته: كتاب «الصحيح المنتقى» ويسمى بالسنن الصحاح، ألفه على طريقة الأبواب، ودون فيه ما صح عنده من السنن مع حذف الأسانيد.

مقارنة بين جهود هؤلاء وجهود أهل القرن الثالث

سار هؤلاء الأئمة من أهل القرن الرابع فى درب بعض علماء القرن الثالث:

(أ) فالتزموا تخريج الأحاديث الصحيحة كالبخارى ومسلم، ولكنهم لم يصلوا إلى ما وصل إلى البخارى ومسلم فى تمحيص الرجال، وتثقيف الشروط: كاشتراط مسلم المعاصرة، وإشتراط البخارى اللقاء مع المعاصرة، وتخريجهما لأهل الطبقة الأولى والثانية.

(ب) كان أهل القرن الثالث يدونون كتبهم من مروياتهم التى حفظوها عن شيوخهم أو من الكتب مع الرجوع إلى أصحابها، أما فى هذا القرن فقد وجد العلماء فى الكتب المدونة فى القرن الثالث موضوع بحثهم، والمادة العلمية التى صنفها السابقون.

وبهذا تتضح لنا جهود علماء القرن الرابع وإنها مدينة فى مناهجها للمتقدمين الذين مهدوا الطريق، ووضعوا الأصول، ودونوا الصحيح فكان لهم تأثيرهم فى جهود المتأخرين بالنسبة للتدوين والصناعة الحديثية.

طريقة المستدركات

وتقوم طريقة المتدركات على جمع الأحاديث النبوية التى تكون على شرط أحد الأئمة ولم يخرجها فى كتابه، فالشيخان مثلا لم يستوعبا الصحيح فى كتابيهما، ولا إلتزماه، وهناك من الأحاديث ما هو على شرطهما، أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها فى كتابيهما، فيأتى صاحب المستدرك فيحصى هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها فى كتابه. وذلك كما فعل «الحاكم أبو عبد الله النيسابورى» المتوفى سنة ٤٠٥هـ، فألف كتابه المستدرك وأودع فيه من الأحاديث ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحدهما، ولم يخرجاه، كما أودع فيه أيضا ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وربما أودع فيه ما لم يصح منبها على ذلك[1]. وما

---

(١) تدريب الراوى ص ٥١.

ورد فى مستدرك الحاكم على شرط الشيخين يشير إليه بقوله: «هذا الحديث على شرط الشيخين» وما رد فيه على شرط أحدهما يشير إليه كذلك.

وإن كان من قبيل ما صححه هو فإنه يشير إليه بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد. وأما مالم يصح فإنه ينبه عليه.

وقد قام بتلخيص المستدرك الحافظ الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

وقد اختلف العلماء فى الأحاديث التى إنفرد الحاكم بتصحيحها: فمنهم من قام بقبول تصحيحه مطلقاً.

ومنهم من قال: أنه متساهل، وقال ابن الصلاح أنه: «واسع الخط فى شرط الصحيح متساهل فى القضاء به، فالأولى أن نتوسط فى أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن. يحتج ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه[1] أ. هـ.

والذى أرجحه هو ما ذهب إلى بدر الدين بن جماعة: وهو أن ما انفرد بتصحيحه نتتبعه ونحكم عليه بما يليق به من الصحة أو الحسن أو الضعف. لما قيل فيه أنه متساهل فى التصحيح.

وممن ألف على هذه الطريقة: «أبو الحسن على بن عمر بن أحمد الدار قطنى» المتوفى سنة ٣٨٥هـ ألف كتابه «الالزامات» وجمع فيه من الأحاديث ما كان على شرط الشيخين، وليس بمذكور فى كتابيهما وألزمهما ذكره، وهذا غير لازم، لأنهما لم يلتزما إخراج كل الصحيح كما سبق.

وأبو ذر الهروى عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصارى المتوفى سنة ٤٣٤هـ فقد ألف كتابه «المستدرك على الصحيحين».

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٩.

المقارنة بين هذه الطريقة وبين جهود علماء القرن الثالث

١- استفاد أصحاب طريقة المستدركات من شرط البخارى ومسلم، فدونوا على أساسها ما تركاه، لأنهما لم يلتزما تخريج كل الصحيح، فكانت أعمالهم إذاً متممة لأعمال سابقيهم، وليست مبتكرة ولا جديدة. نعم اجتهد بعضهم فى تصحيح بعض الأحاديث وإن لم تكن على شرط الشيخين أو أحدهما كالحاكم النيسابورى، إلا أنه لم يبلغ شأنهما فى ذلك لما عرف عنه من التساهل فى التصحيح.

٢- كان من بين علماء القرن الثالث من اشترط على نفسه إذا أورد حديثاً به وهن شديد أن يبينه كالإمام أبى دواد السجستانى، وقد تأثر بمثل ذلك بعض أصحاب هذه الطريقة، كالحاكم حين يورد ما لم يصح عنده ينبه عليه، وللتنبيه مزية: هى بيان درجة الحديث لمن ليس من أهل الشأن والخبرة، كما أن التنبيه كذلك يرفع من قيمة الكتاب المصنف (فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح فى الكتاب)[1].

---

(١) حجة الله البالغة للدهلوى جـ١ ص ١٠٦.

طـــريقة المستخـرجــــات

يقوم منهج التأليف على هذه الطريقة بأن يأتى المصنف إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح البخارى مثلا فيخرج أحاديث بأسانيد لنفسه عن طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه، وشرطه: ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقـــرب إلا لعـــذر من علو أو زيـــادة مـهـمـة. وممن ألف على هذه الطريقة:

الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباسى الإسماعيلى الجرجانى المتوفى سنة ٣٧١هـ ألف الصحيح المستخرج على صحيح البخارى.

الإمام يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابورى الإسفرائينى المتوفى سنة ٣١٦هـ ألف الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم.

الإمام ابو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيبانى النيسابورى المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤هـ ألف المستخرج على الصحيحين.

مقارنة بين جهود أصحاب هذه الطريقة
وجهود علماء القرن الثالث

واضح أن معظم المستخرجات قامت على تخريج أحاديث الصحيحين: البخارى ومسلم، منهم من استخرج أحاديث صحيح البخارى، ومنهم من استخرج أحاديث صحيح مسلم، والبعض استخرج أحاديث الصحيحين، وجهود صاحبى الصحيحين تذكر فتشكر، فقد قعد كل واحد منهما القواعد، واشترط الشروط، ومن بين ما اشترطوه الضبط، والإتقان والسلامة من الشذوذ والعلة، ومن بينها كذلك: المعاصرة، وزاد البخادى اللقاء كما سبق بيان ذلك، وخرج البخارى أحاديث الطبقة الأولى، ومسلم خرج أحاديث الأولى والثانية متلزمين تخريج الصحيح فقط.

أما أصحاب المستخرجات: فقد قاموا بتخريج الأحاديث بأسانيد لأنفسهم من غير طريق صاحب الكتاب ولهذا فقد تأتى رواياتهم الجديدة بزيادات فى الأحاديث ليست موجودة فى الأصل. وقد تأتى كذلك: مبينة ما إذا كان صاحب الأصل قد روى عمن اختلط قبل اختلاطه أو بعده وقد تأتى رواية صاحب المستخرج «معينة» اسم الراوى إذا كان صاحب الأصل قد أهمل اسمه وقد تأتى «مميزة» للراوى إذا كان صاحب الأصل ذكره ولم يميزه.

وقد تأتى رواية صاحب المستخرج «سالمة» من بعض العلل التى أعلت بها رواية الأصل، أو تأتى «متمشية» مع قاعدة عربية خالف فيها صاحب الأصل فيعرف بالاستخراج ان ما فى الأصل وهم من الرواة.

وكان من ثمرات هذه الطريقة كذلك: علو الإسناد، وتقوية الحديث بكثرة طرقه، وبهذه المقارنة يتضح لنا أن المستخرجات إما أن تأتى بزيادة أو تأتى مبينة وموضحة فمنزلتها فى الأصل منزلة المتمم لما سبق والموضح له.

طـريقـة المعـاجـم

ويقوم منهج التأليف على المعاجم بترتيب صاحب الكتاب للصحابة أو الشيوخ على حسب حروف المعجم ومنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم، وممن صنف على هذه الطريقة:

الإمام ابو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامى اللخمى الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠هـ ألف «المعجم الكبير» فجمع فيه مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم ما عدا القسم الثانى منه وهو قسم الأفعال فإنه مرتب على المسانيد ذاكراً عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابى الذى خرج عنه[1] والمعجم الأوسط وقد رتب فيه شيوخه على حروف المعجم، «والمعجم الصغير» وهو عن كل شيخ له حديث واحد والقارئ لهذه الكتب يدرك أنها متأثرة فى منهجها إلى حد كبير بطريقة التصنيف على المسانيد التى سلكها الإمام أحمد بن حنبل وغيره فى القرن الثالث، وبهذا يتضح أثر المتقدمين فى المتأخرين.

طـريقـة التصنيف على العـلل

وهذه الطريقة تعتبر أدق الطرق فى التأليف، ولا يقف عليها إلا من أوتى حظاً وافرا من المعرفة التامة بالرواة ومراتبهم، وفى هذه الطريقة يقوم المصنف بجمع طرق الحديث، والنظر إلى الرواة، حتى يتبين إختلاف ضبطهم وإتقانهم، فيستطيع معرفة الحديث المعلول فيحكم بعدم صحته، أو التوقف فيه. فالعلة كما سبق بيانها فى الباب الثالث: هى سبب خفى غامض يقدح فى صحة الحديث.... ومن ألف على هذه الطريقة من أهل القرن الرابع. الإمام ابو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس التميمى الحنظلى الرازى المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، ألف كتاب العلل ورتبه على أبواب الفقه والإمام ابو الحسن الدار قطنى المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٨٣.

التأليف على الأبواب

وقد ألف على هذه الطريقة الإمام الدار قطنى ٣٨٥ كتابه «السنن» الذى جمع فيه بين الصحيح والحسن والضعيف، بل والموضوع على ندرة، ومن بين الموضوعات ما نبه عليه الدار قطنى ومنها ما لم ينبه عليه.

الشرح

وقد عنى علماء القرن الرابع بشرح الأحاديث النبوية كالإمام أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى البستى المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ٣٨٨هـ ألف كتاب «معالم السنن» شرح سنن أبى داود، وكتاب اعلام السنن شرح صحيح البخارى وهكذا.....

المقارنة

ونلاحظ على كل من الطريقتين: الخامسة (التنصنيف على العلل) والسادسة (التصنيف على الأبواب) أن كلا منهما قد طرق التأليف علها علماء القرن الثالث، وأنهم كانوا أكثر تصنيفاً وأوسع باعا من أهل القرن الرابع الذين ساروا على نهجهم.

أما الطريقة الأخيرة «الشرح» ففيها تتجلى عناية المتأخرين بمصنفات المتقدمين خاصة أهل القرن الثالث، فتناولوا مصنفاتهم بالشرح والتحليل، وقد خلفوا فى هذا المضمار من الكنوز والنفائس ما يشهد لهم بجهود مشكورة فى خدمة السنة النبوية، حيث استنبطوا من مؤلفات أهل القرن الثالث ما تضمنته من أحكام وآداب وقواعد بلاغية ونحوية، وكان للصحيحين من العناية الخاصة ما يدل على منزلتهما السامية فى نفوس المتأخرين.

منهج التصنيف من القرن الخامس
إلى سقوط الخلافة العباسية

ومن القرن الخامس حتى نهاية الخلافة العباسية، عندما سقطت بغداد فى أيدى التتار على يد (هولاكو) سنة ٦٥٦هـ فى هذه المرحلة أقتصرت أعمال العلماء على الجمع والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين.

ويقوم منهج التصنيف فى هذه المرحلة على تدوين ما تفرق فى كتب الأولين بجمع ما اتفق عليه الشيخان، أو التقريب والاختصار بحذف الأسانيد وإقتصارهم أحيانا على المتون وأحيانا أخرى على بعضها أو اقتصارهم على جمع أحاديث الأحكام والترغيب والترهيب ومن هؤلاء:

١- من قام بجمع أحاديث كل من صحيح البخارى وصحيح مسلم فى مصنف واحد، وممن قام بالتصنيف على هذه الطريقة: إسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات المتوفى سنة ٤١٤ هـ، ومحمد بن نصر الحميدى الأندلسى المتوفى سنة ٤٨٨هـ، وربما زاد زيادات ليست فيهما، وحسين بن مسعود المتوفى سنة ٥١٦هـ.

٢- ومنهم من قام بالجمع بين أحاديث الكتب الستة: الصحيحان، وموطأ مالك، وسنن النسائى وسنن أبى داود، وجامع الترمذى، وممن صنف على هذه الطريقة: أحمد بن رزين بن معاوية العبدى السرمسطى المتوفى سنة ٥٣٥هـ فى كتابه (تجريد الصحاح).

٣- ومنهم من جمع بين أحاديث من كتب مختلفة مثل: «مصابيح السنة» للإمام حسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ٥١٦هـ جمع فيه ٤٤٨٤ حديثا من الأحاديث الصحاح، وهى التى أخرجها الشيخان أو أحدهما، والأحاديث الحسان وهى التى أخرجها أبو داود والترمزى وغيرهما، وما فيها من ضعف ولم يذكر المنكر ولا الموضوع: ومنها: «جامع المسانيد والألقاب» لأبى الفرج عبد الرحمن بن

على الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ جمع فيه بين الصحيحين، ومسند أحمد، وجامع الترمذى وقد رتبه ابو العباس أحمد ابن عبد الله المحب الطبرى المتوفى سنة ٩٦٤هـ ومنها: «بحر الأسانيد» للإمام الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندى المتوفى سنة ٤٩١ جمع مائة ألف حديث.

٤- ومنهم من دون أحاديث منتقاة فى الأحكام والمواعظ مثل كتاب: «منتقى الأخبار فى الأحكام» للحافظ مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى المعروف بابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢هـ انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذى والسنن للنسائى وأبى داود وابن ماجه، وشرحه محدث اليمن محمد بن على الشوكانى المتوفى نسة ١٢٥٠ هـ فى كتابه «نيل الأوطار» ومثل كتاب «السنن الصغرى» ومثل لكتاب «الأحكام الصغرى» للحافظ ابى محمد بن عبد الخالق الأشبيلى المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٦٠٠هـ جمع فيه أحاديث الأحكام التى اتفق عليها البخارى ومسلم، ومثل كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

٥- ومنهم من صنف على طريقة الأطراف وهى أن يذكروا طرفاً من الحديث يدل على بقيته ثم يجمعوا أسانيده إما على وجه الإستيعاب وإما مقيدة بكتب مخصوصة مثل: أطراف الصحيحين للحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى المتوفى سنة ٤٠٠هـ واطراف الصحيحين لأبى محمد خلف بن محمد الواسطى المتوفى سنة ٤٠١هـ ومنها أطراف السنن الأربعة لأبى القاسم على بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقى المتوفى سنة ٥٧١هـ رتبه على حروف المعجم وسماه «الإشراف على معرفة الأطراف» ومنها أطراف الكتب الستة لمحمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧[1].

---

(١) كشف الظنون جـ ١ ص ٢٨٥.

المقارنة بين جهود علماء هذه المرحلة
وجهود أهل القرن الثالث الهجرى

وإذا أردنا أن نقارن بين جهود أصحاب هذه الطريقة وجهود علماء القرن الثالث نرى أن أعمال هذه المرحلة لا تتسم بشئ من الإبتكار مثلما اتسمت به أعمال سابقيهم، وإنما سارت خطوات مشكورة فى التقريب ولاإختصار، وجمع ما تفرق فى الكتب المصنفة السابقة، وأعمالهم فى ذلك لا تتعدى المواد العلمية المدونة فى القرن الثالث وقد يكون لسابقيهم من أهل القرن الرابع بعض محاولات جديدة أضافوها إلى أعمال سلفهم من محاولة تخريج الصحيح على نمط ما صنع البخارى ومسلم، أو استدراكهم لبعض أحاديث صحيحة لم يخرجاها، أو استخراجهم لبعض الأحاديث بأسانيد لأنفسهم، أما أصحاب هذه المرحلة فلم تكن لهم أية إضافات أو زيادات على ما كان موجوداً قبلهم سوى التقريب والإختصار والجمع.

وليس معنى هذا أن أصحاب هذه الطريقة لم يكن لهم من جهد مشكور فى خدمة السنة النبوية وتدوينها، فإننا لا نغمط القوم، وإنما نسجل هنا ما قام به علماء هذه المرحلة من إنتقاء أحاديث الأحكام من ألوف الأحاديث النبوية وجمعها فى مصنف واحد، فسهلوا للباحثين الطريق، كما مهدوا السبيل لدعاة الفضائل والآداب والموجهين والوعاظ دون عناء أو مشقة، كما قاموا بضم أحاديث الكتب المختلفة بعضها إلى بعض أو اختصارها. وفى كل ذلك تذليل للصعوبات أمام الباحثين فى السنة ومحاولة دراستها وتناولها من أقرب طريق.

منهج التصنيف فى الفترة ما بين نهاية
الخلافة العباسية إلى عصرنا الحاضر

قبل منهج التصنيف فى هذه المرحلة نحب أن نجلى الموقف العلمى بكلمة يسيرة: فى هذه المرحلة ركدت الرحلات العلمية وإنقطع الإتصال بين العلماء بعد أن كانت الأقطار الإسلامية حلقات متصلة، متماسكة الجوانب، وقد حدث هذا الإنفصال بسبب ما قامت به أوربا من بث روح الفرقة والقضاء على شوكة المسلمين ومكنهم من ذلك غفلة المسلمين وإختلافهم حتى قضى على الخلافة العثمانية، ولم يتجاوز المسلمون بلادهم، فتوقفت الرحلات العلمية، ولم يعد بعد الرواية الشفاهية من ظهور فكانت «الإجازة والمكاتبة»، إلا ما كان من بعض المخلصين لتراثهم الذين استعذبوا الكد والجد فى سبيل شريعتهم، فقاموا برحلات كانوا يجلسون فيها للإملاء وإثراء الحركة العلمية، والعمل على نهضة السنة النبوية، ومن هؤلاء: الحافظ زين الدين العراقى ٨٠٦هـ، وشهاب الدين بن حجر ٨٥٢هـ فكانوا بوارق لامعة فى جو ملبد خانق، فلم يقدر للإجازة والمكاتبة الذيوع، وإنما عكف العلماء على كتب الأولين اختصاراً وتخريجا وشرحا، وعندما دالت دولة المماليك غربت معها الجهود العلمية لتبزغ فى الهند والحجاز حيث وجدت صدوراً أرحب، وآفاقا أوسع.

وأما عن المناهج التى سارت عليها جهودهم العلمية، فإن الناظر إلى أعمال العلماء آنئذ يجد أنها كانت مقتصرة على دراسة كتب السابقين، انتقاء وترتيباً وتخريجا وتهذيباً، ومن أنواع الكتب المصنفة فى هذه المرحلة.

١- **كتب الزوائد**: وفيها يقوم العلماء بإخراج الأحاديث الزائدة فى كتاب على آخر وتدوينها فى مصنفات خاصة لهم، وذلك لأن كتب المتقدمين كانت تتفاوت من

حيث ما تحتوى عليه قلة وكثرة، فنهض علماء هذه المرحلة بتمييز الأحاديث الزائدة فى مصنف على آخر ومن هذه الكتب كتاب: «اتحاف المهرة بزاوائد العشرة» أى على الكتب الستة، والمسانيد العشرة هى: مسند أبى الوليد الطيالسى، والحميدى، ومسدد وابن أبى عمر، وابن راهواية، وأبى بكرين أبى شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبى أسامة، وأبى يعلى الموصلى ومنها كتاب «زوائد مسند أحمد على الكتب الستة».

٢- **كتب الجوامع العامة**: وفيها جمع العلماء بين جملة من الكتب فى مؤلف واحد ككتاب جامع المسانيد والسنن لابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ جمع فيه بين الكتب الستة ومسانيد أحمد والبزار وأبى يعلى والمعجم الكبير للطبرانى، ومنها «جمع الجوامع» للسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها وكان يقصد جمع السنن بأسرها، وذلك غير ممكن.

٣- **كتب جامعة لأحاديث الأحكام**: ككتاب «الالمام فى أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ جمع فيه المتون دون أسانيدها، وكتاب «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» لابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ واشتمل على ألف وأربعمائة حديث فى الأحكام.

٤- **تخريج الأحاديث المذكورة فى مصنفات العلوم المختلفة**، وهذه الأحاديث أوردها بعض المصنفين فى العلوم المختلفة كالفقه وأصوله والتفسير وشرح الأحاديث والعقائد واللغة وجادوا بها للإستدلال أو الإستشهاد، دون بيان لدرجتها من الصحة أو الضعف، فتصدى بعض الحفاظ لتخريجها، وبينوا مواضعها وجمعوا ذلك فى كتاب على حدة مثل: «تخريج أحاديث تفسير الكشاف» للحافظ جمال

الدين الزيلعى المتوفى سنة ٨٦٢هـ «تحفة الراوى فى تخريج أحاديث البيضاوى» للشيخ عبد الرؤوف المغاورى والشيخ محمد همات زادة المتوفى سنة ١١٧٥هـ .

٥- **تخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة** : وهذا النوع من الأحاديث دار على ألسنة كثير من الناس كحكمة أو مثل، وراج بين عامتهم، ومنه الصحيح ومنه الضعيف ومنه الموضوع ومنه الحكمة ومنه المثل، فانبرى بعض العلماء ليطلعوا المسلمين على حقيقة الأمر فألفوا كتبا فى هذا النوع ككتاب «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوى. وكتاب «كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للحافظ إسماعيل ابن محمد العجلونى المتوفى سنة ١١٦٢هـ .

٦- كتب الأطراف، وفيها يذكر طرف من الحديث يدل على بقيته ككتاب «أطراف مسند الإمام أحمد» و «أطراف مسند الفردوس» لابن حجر و «اطراف صحيح ابن حبان» للعراقى.

هذه هى مناهجهم فى هذا الدور، وهناك غير ذلك بعض الشروح والمختصرات.

المقارنة بين جهود علماء هذه المرحلة وجهود علماء القرن الثالث الهجرى

واضح من عرض هذه النماذج لجهود العلماء هذه المرحلة أنها كانت قائمة على الترتيب والتهذيب والإنتقاء والتخريج. وإنها كمصنفات المرحلة السابقة أفادت من كتب المتقدمين وظهر أثرهم واضحا فى مناهج أصحاب هذه المرحلة، وهذ وإن لم تتسم بالابتكار إلا إنها كانت محاولات مخلصة وأمينة بذلوها على طول الطريق مستهدفين جمع ما احتوته مصنفات المتقدمين وإستيعابه، بل إن بعضهم كالسيوطى استهدف جمع السنة بأسرها، وهذا وإن لم يكن ممكنا إلا أنه كان محاولة ناجحة لتدوين أكبر عدد ممكن من الأحاديث.

كما أنهم تناولوا مصنفات سلفهم بالفحص والدراسة، ومعرفة الزائد على غيره وجمع أحاديث الأحكام لتسهيل مهمة الفقه الإسلامى، وإستخراج ما فى السنة من كنوز ونفائس. كما دفعهم ولاؤهم وحبهم للسنة أن أخلصوا العمل، وسهروا الليالى فى سبيل بيان درجة كثير من الأحاديث المتناثرة فى كتب العلوم المختلفة والأحاديث الدائرة على كثير من الألسنة فتناولوها بالتخريج رغبة منهم فى توضيح حالها للمسلمين حتى يقفوا على حقيقة أمرها ويتميز للناس الصحيح منها من السقيم.

سبقت الإشارة إلى ما صنف من كتب فى علوم السنة بالنسبة للقرن الثالث الهجرى وإن علماء هذا القرن صنفوا فى الجرح والتعديل، ومعرفة الصحابة، وتاريخ الرواة ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب. وتأويل مشكل الحديث، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة غريب الحديث ومعرفة علل الحديث. وكانت مؤلفات القرن الثالث فى علم مصطلح الحديث غير مستقلة، وإنما تابعة لمؤلفات كبيرة كالإمام مسلم فى مقدمة صحيحه، والإمام الترمذى فى خاتمة جامعه ، وهكذا وأما استقلال هذا العلم والتصنيف فى جميع بحوثه فلم يكن إلا فى القرن الرابع على يدى الرامهرمزى ٣٦٠هـ.

وإذا ألقينا النظر على مؤلفات علوم السنة من لدن القرن الرابع إلى آخر العصور المتأخرة نرى أنها لم تبلغ نضجها وتمامها فى التنصيف إلا بعد القرن الثالث، بخلاف المصنفات الأخرى فى علم الحديث رواية فإنها وصلت إلى مرحلة التمام والنضج فى القرن الثالث، ولم يكن أعمال العلماء بعد هذا إلا جمعا وترتيباً وتهذيباً.

وفى رأيى أن هذا راجع إلى سببين:

الأول: أن علماء القرن الثالث حملوا على عاتقهم مهمة جليلة وشاقة، وهى تدوين السنة النبوية وتصنيفها، فعنى بعضهم بتخليصها من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين وعنى الآخرون بتخليص الصحيح من غيره وتمييزه منه وهكذا. وفى سبيل هذا العمل المضنى عاشوا للسنة حراسا ساهرين، لا ينطبق له جفن ولا تلين لهم عزيمة، وجابوا الأقطار الإسلامية، وقطعوا المفاوز النائية، بل أن بعضهم ربما رحل الرحلات الطويلة لسماع حديث واحد، فانشغالهم بهذا العمل الضخم لم يكن ليمكن لهم من طول البحث أو كثرة التصنيف فى علوم السنة خاصة وأنهم ليسوا فى حاجة كبيرة إلى مثل هذه التصانيف لأنهم حملوا مقاييسهم وشروطهم فى السند والمتن وعلى ضوئها دونوا مادونوا مشافهة.

والثانى: أن علماء القرن الرابع لم ينشغلوا بمثل ما انشغل به أهل القرن الثالث الذين كفوهم عناء البحث فوجدوا فى مصنفاتهم ما يريدون.

ثم إن الرواية الشفاهية فى عهدهم فترت والرحلات العلمية قلت، فكان لديهم نوع من الاستقرار دعاهم لأن يتموا ما بدأه سلفهم بالنسبة لعلوم السنة، فتوفر لهم القوت وأنارت لهم السبيل بعض بواكير سلفهم من أهل القرن الثالث فأخذوا فى استكمال هذه العلوم حتى بلغت نضجها وكمالها.

وإذا تتبعنا مـــراحل التصنيف فى هـــذه العلوم نرى أنهـا تمت ونضـجت بعد القرن الثالث.

أولاً: بالنسبة «للجرح والتعديل» صنف فيه ابن أبى حاتم ٣٢٧، وأحمد بن نصر البغدادى ٣٢٣هـ، وابن منده ٣٩٥هـ، وهؤلاء من أهل القرن الرابع، كما صنف فيه من أهل القرن الخامس: أبو بكر البرقانى ٤٢٥هـ وأبو الفضل الفلكى ٤٣٨هـ، وأبو الوليد الباجى ٤٧٤هـ، وأبو عبد الله الحميدى ٤٨٨، ومن أهل القرن السادس: ابن طاهر المقدسى ٥٠٧، وأبو موسى المدينى ٥٨١، وأبو قاسم بن عساكر ٥٢٣، وأبو بكر الحازمى ٥٨٤، وعبد الغنى المقدسى ٦٠٠، ومن أهل القرن السابع: ابن الصلاح ٦٤٢، والحافظ المنذرى ٦٥٦هـ، وأبو شامة ٦٢٥، وابن دقيق العبد ٧٠٢، ومن أهل القرن الثامن، ابن تيمية ٧٢٨، والحافظ المزى ٧٤٢هـ وابن سيد الناس ٧٣٤هـ والعراقى ٨٠٦ وابن حجر ٨٥٢. وهكذا ظهر فى كل عصر من الأئمة الأعلام من وزنوا الرواة بميزان العدل، ومنهم من تكلم على الضعفاء ومنهم من اقتصر على الثقات ومنهم من جمع بين النوعين.

ثانياً: بالنسبة لمعرفة الصحابة: وهو فن رفيع من الفنون الحديثة يعرف به الاتصال والإرسال ألف فيه ابو موسى المدينى، وابن عبد البر وكتابه «الاستيعاب فى معرفة الاصحاب» يعتبر من أحسن المؤلفات فى هذا الفن، و «أسد الغابة» لابن الأثير ٦٣٠، واختصره الحافظ الذهبى ٧٤٨ فى كتابه

«التجريد» وابن حجر العسقلانى ٨٥٢ ألف كتابه «الاصابة فى معرفة الصحابة».

ثالثاً: علم تاريخ الرواة: ويبحث فى تاريخ كل راو ورحلاته وتاريخ مولده، ووفاته وأغلب أحواله التى لها دخل فى تعديله أو تجريحه، و من ثمرات هذا العلم:

(أ) معرفة السابق واللاحق من الأحاديث، وبذلك يمكن الوقوف على الناسخ والمنسوخ فلا يكون هناك تعارض.

(ب) معرفة ما يقبل من أحاديث الثقات قبل اختلاطهم.

(جـ) معرفة الموضوع من الأحاديث وذلك عن طريق معرفة ما إذا كان البعض لم يلتق بمن حدث عنه، ومن المصنفات فى ذلك: «الوفيات» لعبد الله ابن أحمد بن ربيعة الربغى الدمشقى ٣٧٣، ومن العلماء من ألف فى رجال الصحيحين، كابن طاهر المقدسى ٥٠٧، ومنهم من ألف فى رجال السنن الأربع كأحمد بن أحمد الكردى ٧٦٣، «تهذيب التهذيب» وتقريب التهذيب لابن حجر ٨٥٢.

رابعا: معرفة الأسمـــاء والكنى والألقاب: ومن الكتب المصـــنفة فى ذلك كتـــاب «المنى فى الكنى» للسيوطى، وكتاب «الأسماء والألقاب» لابن الجوزى ٥٩٧.

ومن هذه الأنواع كتب مؤلفة فى المتفق والمفترق للخطيب البغدادى وكتب فى المؤتلف والمختلف للدار قطنى.

خامسا: تأويل مشكل الحديث ألف فيه ابن الجوزى ٥٩٧هـ كتاباً سماه. «التحقيق فى أحاديث الخلاف»

سادساً: الناسخ والمنسوخ: وممن ألف فيه ابو بكر زين الدين محمد بن ابى عثمان الحازمى المتوفى سنة ٥٨٤ وسمى كتابه: «الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار».

سابعا: معرفة غريب الحديث، وممن ألف فيه ابو سليمان الخطابى ٣٧٨هـ، وجار الله ابو القاسم الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨، وابن الجوزى، وابن الأثير ٦٠٦هـ وسمى كتابه: «النهاية فى غريب الحديث والأثر» ولخصه السيوطى المتوفى سنة ٩١١ فى كتاب سماه «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير».

ثامنا: معرفة علل الحديث، ألف فيه الدار قطنى وابن حجر، واسم كتابه «الزهر المكلول فى الخبر المعلول».

تاسعا: الموضوعات، ألف فيه بعض العلماء كتبا حصرت الأحاديث المكذوبة، ومنها «تذكرة الموضوعات» لابن طاهر المقدسى و«الموضوعات الكبرى» لابن الجوزى و«اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة» للسيوطى و«تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين» لمحمد البشير ظافر أبى عبد الله المالكى المتوفى سنة ١٢٢٥هـ.

هذه نبذة عن بعض أنواع هذه العلوم، وهى كثيرة لاتحصى، وكما قال الحازمى: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل، ولو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، وقد ذكر ابن الصلاح منها خمسة وستين»[1] أهـ.

وقد سبق الكلام عن تاريخ نشأة هذا العلم، وأن أول من صنف فيه القاضى ابو محمد الحسين بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ فى كتابه «المحدث الفاصل بين الراوى والسامع» نعم كانت هناك مصنفات قبله، ولكنها كانت فى بعض الفنون، أما كتاب الرامهرمزى فيعتبر أعظم ما ألف فى زمانه جمعا لانواع هذا العلم، وإن لم يستوعب جميع المسائل. ثم تتابع التأليف بعد ذلك. فظهرت الكتب الكثيرة والمنظومات المختصرات.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٤.

أثر رواية الحديث
في
رواية العلوم الأخرى

لم يعن العرب قبل الإسلام بالرواية وتصحيح الأخبار وتمحيص المرويات، لأن مروياتهم لم يكن لها من القداسة ما يدعو إلى ذلك، ففيها الأساطير والأحاديث المختلفة.

أما الرواية في الإسلام، وفي الحديث خاصة فقد شدد العلماء فيها، وقعدوا لها القواعد، وصاغوا لها الشروط، وأصلوا لها الأصول بعناية فائقة تعتبر أدق ما وصل إليه النقد في القديم والحديث وكان من مميزات الرواية في الإسلام وخصائصها الإسناد الصحيح المتصل برواية العدول الضابطين.

ولقد ظل العلماء يتحرون الدقة، ويعنون بالتثبت من الأخبار ونقدها سنداً ومتناً، ونظروا للإسناد على أنه من الدين، قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء»[1] وقال صالح ابن أحمد الحافظ: «سمعت ابا بكر محمد ابن أحمد يقول، (بلغني أن الله حفظ هذه الأمة بثلاث أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والاعراب) ويقول محمد بن حاتم بن المظفر: «أن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد وإنما هي صحف في أيديهم وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم وليس عندهم تمييز بين ما الحقوه من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات، وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى اخبارهم ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ، والأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط»[2].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٧٩ مخطوط بدار الكتب المصرية.

ومما سبق يتضح أن الإسناد من خصائص هذه الأمة، وقد رغب كثير من الأئمة الحفاظ فى الرحلة إلى الأقطار الإسلامية طلبا لعلو الإسناد، قال الإمام أحمد بن حنبل «الإسناد العالى سنة عمن سلف»[1].

وللرواية فى الإسلام أثرها الكبير فى العلوم الأخرى:

فقد تأثر بعلماء الحديث ومناهجهم وأسانيدهم كثير من العلماء فى كثير من علوم اللغة والآداب والتاريخ والسير، وقلدوا أئمة السنة فيما يأتى:

١- كانوا يذكورن السند، فمثلاً يقول[2] ثعلب فى أماليه: «حدثن أبو بكر بن الانبارى عن ابى العباس عن ابن الاعرابى، قالمك يقال: لحن الرجل يلحن لحنا فهو لاحن إذا اخطأ، ولحن يلحن فهو لحن إذا أصاب وفطن».

٢- سار كثير من علماء اللغة على نمط علماء اللحديث فى ترتيب كلمات اللغة وأطلقوا اصطلاحات يظهر فيها التأثر الكثير باصطلاحات الحديث، قالوا: فصيح وأفصح وجيد وأجود، وقالوا أيضا: ضعيف ومنكر ومتروك، كما صنع رجال الحديث فى قولهم مثلا صحيح وحسن وضعيف وقالوا: أوفى بالعهد أفصح من وفى بالعهد لأن الأولى لغة القرآن.

٣- قاموا بتجريح بعض الرواة وتعديلهم شأنهم فى ذلك شأن علماء السنة فعدلوا الخليل بن أحمد وأبا عمرو بن العلاء، وجرحوا قطرياً.

٤- كانت لهم محاولات فى تدوين الكلمات، وكانت لهم طريقتان الأولى دونوا فيها الكلمات حسبما اتفق دون ترتيب والثانية: وضعوا الكلمات المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد كما وضع المحدثون بالنسبة لمرحلة التدوين على المسانيد وعلى الأبواب.

٥- يظهر للناظر فى كتب تراجم الأدب صيغة المحدثين واضحة ككتاب الأغانى فإننا نراه يسير على غرار إسناد المحدثين، كقوله مثلا: أخبرنى الحسين بن يحيى عن حماد عن أبيه عن ابى عبيدة، قال: بلغنى أن هذا البيت فى التوراة:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس

سلام حيث وضع طبقات الشعراء، وابن قتيبة، كل ذلك على نمط صنيع المحدثين.

---

(١) الباعث الحثيث لابن كثير ص ١٦٠.

(٢) ضحى الإسلام: أحمد أمين جـ ٢ ص ٢٥٨.

مدارس الحديث النبوى
فى القرن الأول الهجرى

شاء الله تعالى للفتوح الإسلامية أن تتوالى وأن تتسع فتم فتح الشام والعراق سنة سبع عشرة من الهجرة وتم فتح مصر سنة عشرين وفارس سنة إحدى وعشرين وسمرقند سنة ست وخمسين، ودخل الكثير من أهل هذه البلاد فى الإسلام فأرسل الخلفاء إليهم من الصحابة من يعلمهم ويفقههم، ومن الصحابة من رحل إلى تلك الأقطار معلما وموجها ومنهم من استوطن هناك حتى توفى.

وفى كل قطر إسلامى نزل فيه الصحابة كان يلتف حولهم طلاب العلم والحديث فتخرج على أيديهم فى كل مكان طبقة من التابعين كونوا مدارس للحديث النبوى، لم تكن على ما نحن عليه الآن ولكنها فى بساطتها كان أكثر تحصيلا وتطبيقا، وإشراقا ونوراً.

وكانت المساجد آنئذ هى ملتقى شيوخهم، يجتمعو ن بهم ويحدثونهم ويفقهونهم حتى نهض فى كل قطر جيل من التابعين كانوا حماة للسنة، وحملة لمشاعل النور والهداية ولنذكر فيما يلى نبذة سريعة عن كل مدرسة من مدارس الحديث النبوى فى ذلك العهد العظيم.

- مدرسة الحديث بالمدينة المنورة:

المدينة المنورة هى دار الهجرة، وموطن الأنصار الذين ضرب القرآن بهم المثل فى الإيثار ﴿ **والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون علي أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون** ﴾.

وفى المدينة المنورة تكونت الدولة الإسلامية، وتمت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وقويت الأمة الإسلامية، ومنها انطلقت قوى الإسلام منتصرة فاتحة، وفيها نزل أكثر التشريع الإسلامى وحدث الرسول ﷺ أكثر حديثه.

وظلت المدينة المنورة محط أنظار المسلمين، وعاصمة الخلافة ومركز الأمة يفضل الصحابة الإقامة فيها حتى بعد وفاة رسول الله ﷺ فلا يبرحونها إلا لحاجة ملحة كل ذلك كان إلتماسا لبركة الرسول صلوات الله وسلامه عليه وحبا له وتمسكا بسنته فى حياته وبعد وفاته، روى ابن سعد فى الطبقات عن محمد بن عمر أنه قال: لا نعلم أحدا من المهاجرين من أهل بدر رجع إلى مكة - يعنى بعد وفاة النبى ﷺ فنزلها غير أبى سبرة فإنه رجع إلى مكة بعد وفاة النبى ﷺ فنزلها فكره ذلك له المسلمون وولده ينكرون ذلك ويدفعون أن يكون رجع إلى مكة فنزلها بعد أن هاجر منها، ويغضبون من ذكر ذلك[1].

ولقد كان فى المدينة المنورة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم من عرف بالحديث والفقه وكان لهؤلاء الصحابة قدم راسخة حتى اشتهروا بالحديث والفقه فمن هؤلاء أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدرى وزيد بن ثابت وعرف زيد بإستنباط الأحكام من الكتاب والسنة وكان عمر يستأنس برأيه فى القضايا، وعلى أيدى هؤلاء الصحابة الأجلاء قامت نهضة مدرسة الحديث فى المدينة المنورة، وعلى أيديهم تخرج الرعيل الأول من التابعين بالمدينة ومن أشهرهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير بن العوام وابن شهاب الزهرى، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله ابن عمر، والقاسم بن محمد بن أبى بكر، ونافع مولى ابن عمر وغير هؤلاء ممن عنوا بالسنة وحفظها.

- مدرسة الحديث بمكة المكرمة:

إمتازت مكة المكرمة بمكانتها الروحية، فهى البلد الحرام، وفيها بيت الله الحرام ،الكعبة المشرفة، وإليها تتجه الوجوه فى كل صلاة فهى قبلة المسلمين وفيها يلتقى المسلمون من شتى الأقطار يمثلون أكبر مؤتمر إسلامى فى الحج، لهذا كله تمتعت

---

(١) الحديث والمحدثون - د. محمد أبو زهو.

مدرسة الحديث فى مكة بخصائص جعلتها تمتاز هى والمدينة المنورة على جميع بلاد العالم، فى نشر العلوم والمعارف، وفى رواية الحديث والعناية بالأسانيد وتنقيح المرويات.

وقد كان رائد هذه المدرسة هو معاذ بن جبل أفضل الشباب علما، وأعلم الصحابة بالحلال والحرام، لقد خلفه الرسول ﷺ بعد الفتح فى مكة المكرمة ليعلم أهلها ويقرئهم كتاب الله ويفقههم في الدين.

ثم آلت زعامة دار الحديث فى مكة المكرمة إلى عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع فى البصرة، وكان رضى الله عنه من حفاظ الحديث وعلى يديه تخرج كثير من علماء التابعين من أشهرهم مجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبى رباح وغيرهم، وإليه يرجع الفضل فيما تميزت به مكة المكرمة من شهرة علمية، فقد خلف عبد الله بن عباس رضى الله عنه ثروة علمية هائلة من الأحاديث النبوية الشريفة، والآراء الإجتهادية القيمة، وإلتفت حوله أتباع ومريدون أخذوا منه ورووا عنه، وأغترفوا من فيض علمه وفقه مما دفع بمدرسة الحديث فى مكة إلى الأمام وجعلها تزدهر بالحياة العلمية والنهضة الحديثية.

- مدرسة الحديث بالكوفة:

نزل بالكوفة كثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أيام الفتوح ومكث بها عدد كبير ودفنوا بها منهم: على وعبد الله بن مسعود وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وخباب بن الأرت وسلمان الفارسى وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر وأبو موسى الأشعرى والبراء بن عازب والمغيرة بن شعبة والنعمان بن بشير وأبو الطفيل وغيرهم[1].

ولقد كانت الكوفة قاعدة الجيوش الإسلامية، فلذا نزل بها عدد كبير منهم. وكانت قيادة دار الحديث بالكوفة لعبد الله بن مسعود، فقد كان معروفا بكثرة علمه

---

(١) الحديث والمحدثون، علوم الحديث.

وطول إقامته بها، وعلى يديه تخرج الكثير من أصحابه من أمثال مسروق بن الأجدع الهمدانى وعبيدة بن عمرو السلمانى الذى قال فى الشعبى: كان يوازى شريحا فى القضاء والأسود بن يزيد النخعى، وشريح بن الحارث الكندى، وإبراهيم بن يزيد النخعى فقيه العراق وسعيد بن جبير وعامر بن شرحبيل الشعبى علامة التابعين.

- مدرسة الحديث بالبصرة:

نزل البصرة كثير من الصحابة رضوان الله عليهم منهم: أنس بن مالك وابن عباس وعمران بن حصين، ومعقل بن يسار، وعبد الله بن الشخير وغير هؤلاء. وتزعم دار الحديث بالبصرة أنس بن مالك رضى الله عنه وتخرج من مدرسة الحديث بالبصرة من التابعين أبو العالية رفيع بن مهران الرياحى، والحسن البصرى، وأدرك خمسمائة من الصحابة ومحمد بن سيرين.

- مدرسة الحديث بالشام:

شاء الله تعالى للمسلمين أن يفتحوا الشام، فدخل كثير من أهل الشام فى الإسلام، وكانت عناية الخلفاء بالشام عناية فائقة فبعثوا بفضلاء الصحابة إلى الشام ليعلموا الناس ويفقهوهم، يقول أبومسلم الخولان: دخلت مسجد حمص فإذا فيه نحو من ثلاثين كهلا من أصحاب النبى ﷺ، وإذا فيهم شاب أكحل العينين، براق الثنايا ساكت لا يتكلم، فإذا امترى القوم فى شئ أقبلوا عليه فسألوه، فقلت لجليس لى: من هذا؟ قال: معاذ بن جبل. ومن الصحابة الذين قاموا بالتعليم فى الشام: عبادة بن الصامت وكان أفقه الناس فى الدين، وأبو الدرداء وكان من فقهاء الصحابة، وحفاظ الحديث، وانتشر فى الشام كثير من الصحابة غير هؤلاء، وعلى هديهم علمهم تخرج جيل من فضلاء التابعين منهم أبو إدريس الخولانى، ورجاء بن حيوة.

- مدرسة الحديث بمصر:

نزل كثير من صحابة رسول الله ﷺ مصر، بعد الفتح الإسلامى، وأشهر الصحابة عبد الله بن عمرو بن العاص الذى كان من أكثر الصحابة حديثا عن رسول

الله ﷺ ، حيث كان يمتاز عن غيره بكتابة ما يسمعه من الرسول ﷺ . كما نزل مصر عقبة بن عامر الجهنى، وخارجة بن حذافة وعبد الله بن سعد بن أبى سرح ومعاذ بن أنس الجهنى وغيرهم.

وتعلم على أيد هؤلاء الصحابة كثير من أهل البلاد وتخرج عليهم كثير من التابعين منهم أبو الخـــير مرثد بن عبد الله اليزنى مفتى أهل مصر، ومنهم يزيد بن أبى حبيب.

وهكذا نرى أن الصحابة رضوان الله عليهم قد انتشروا فى الأقطار تبعا لإتساع الفتوح الإسلامية، لينشروا أحكام الإسلام وسنة الرسول ﷺ وكان لزاما على أئمة الحديث بعد ذلك أن يتتبعوا السنة ليجمعوها من سائر الأقطار المختلفة التى انتشر فيها الصحابة وكان طريقهم فى هذا إنما «هو الرحلة» فى طلب السنة، فشمروا عن ساعد الجد، ورحلوا المسافات الواسعة، وربما قام الواحد منهم برحلات عديدة حتى كان ينسب إلى أكثر من بلد فيقال عنه: المكى ثم المدنى ثم الشامى ثم المصرى وهكذا إشارة إلى أنه رحل إلى تلك البلاد المتعددة طلبا للحديث الشريف.

أثـر أمهـات المـؤمنين فى نشـر السنـة

لأمهات المؤمنين أثر هام فى نشر السنة النبوية الشريفة، فقد قمن بتبليغ كثير من الأحكام والأحاديث والسنن التى لولاهن لما وصلت إلينا، وبالأخص تلك الأفعال التى كانت تقع بين رسول الله ﷺ وبينهن من الأمور الخاصة التى لا يمكن لأحد أن يطلع عليها ولا أن يقف على أحكامها.

ومن أجل تلك المهمة العالية والرسالة الكبرى التى اضطلعت بها أمهات المؤمنين فإن الله سبحانه وتعالى قد وجه أمره الإلهى إليهن بالإستقرار فى بيوتهن ومذاكرة الكتاب والسنة ومدارستهما. قال سبحانه: ﴿ **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً . وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيراً** ﴾[1] يقول قتادة وغيره: واذكرن هذه النعمة التى خصصن بها من بين الناس أن الوحى ينزل فى ببوتكن دون سائر الناس، وكانت السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها أكثر أمهات المؤمنين بهذه الغنيمة وأخصهن من هذه الرحمة، فإنه لم ينزل على رسول الله ﷺ الوحى فى فراش أمرأة سواها، ويقول ابن جرير رحمه الله فى الآية السابقة: واذكرن نعمة الله عليكن بأن جعلكن فى البيوت التى تتلى فيها آيات الله والحكمة وهى السنة.

وهذه أم سلمة رضى الله عنها قالت للنبى ﷺ : ما لنا لا نذكر فى القرآن كما يذكر الرجال؟ قالت: فلم يرعنى منه ذات يوم إلا ونداؤه على المنبر قالت: وأنا أسرح شعرى، فلففت شعرى ثم خرجت إلى حجرتى حجرة بيتى فجعلت سمعى عند الجريد فإذ هو يقول عند المنبر: ياأيها الناس إن الله تعالى يقول: «إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ....» إلخ الآية رواه أحمد والنسائى وابن جرير.

---

(١) سورة الأحزاب (٣٣، ٣٤).

ومن بين الحكم العالية التى أباح الله للرسول ﷺ بسببها الزواج بأكثر من أربع زوجات وخصه بذلك وحده دون غيره من سائر الأمة قيام أمهات المؤمنين بالتبليغ عن رسول الله ﷺ وبالأخص الأمور التى لا يراها أصحابه ولا يطلع عليها إلا أمهات المؤمنين، ومن أجل ذلك كان الصحابة رضى الله عنهم إذا استشكلت عليهم مسألة من المسائل أو اختلفوا فى حكم من «الغسل» أو «الحيض» أو نحو ذلك يسألون أمهات المؤمنين، فكان لأمهات المؤمنين فضل عظيم فى نشر كثير من الأحاديث والسنن والأحكام التى لا يمكن الإطلاع عليها إلا عن طريقهن وقد كن على جانب كبير من العلم والمعرفة والتفقه فى الدين والذكاء والفهم لا سيما السيدة عائشة رضى الله عنها.

عن ابن أبى مليكه أن عائشة زوج النبى ﷺ كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه.

وتظهر أهمية الدور الذى لأمهات المؤمنين فى نشر الأحكام والسنن عندما كان بعض النساء يستحيين من سؤال الرسول ﷺ عن أمورهن، ولكنهن كن يتعرفن على ما يروى من أمهات المؤمنين لأنهن على صلة دائمة بالرسول ﷺ ومكانتهن منه كـزوجات تمكنهن من التعـرف على شتى أنواع الأحكام بلا استثناء رضوان الله تعالى عليهن.

مناهج المحدثين فى القرن الثانى الهجرى

منهج تدوين السنة

في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز

لقد هم عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بكتابة الحديث، واستشار أصحاب الرسول ﷺ ، فأشاروا عليه، فطفق يستخير الله فى ذلك مدة ثم عدل عن ذلك، روى البيهقى - فى المدخل - عن عروة بنى الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن واستشار فى ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: إنى كنت أردت أن أكتب السنن وإنى ذكرت قوما كانوا قبلكم، كتبوا كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً، أ هـ.

أما هؤلاء القوم الذين أشار إليهم عمر رضى الله عنه فى قوله، فهم أهل الكتاب، وقد خلف إذا حدث التدوين أن تكون النهاية كسابقيهم من أهل الكتاب حين كتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا: هذا من عند الله وتركوا كتاب الله وراءهم ظهريا وفى شأنهم قال الله سبحانه ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾(١).

واستمر حال السنة على ذلك حتى انتشر الإسلام واتسعت الفتوحات، وتفرق الصحابة فى الأقطار، وخيف على السنة أن يضيع منها الكثير بموت الصحابة، وبظهور بعض أهل الأهواء بعد ذلك، وبظهور جيل آخر جديد لا يجيد الضبط أو الحفظ بسبب اختلاط العرب بغيرهم فدعت الحال إلى تدوين الحديث النبوى خاصة وأن القرآن قد تركز فى القلوب وصار يتلى لدى العامة و الخاصة، فلم يعد هناك خوف من إلتباسه بغيره.

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٧٩.

وفى هذه المرحلة أراد الإمام العادل عمر عبد العزيز أن يدون السنة وذلك حين أفضت الخلافة إليه فى العام التاسع والتسعين من الهجرة، فكتب إلى بعض علماء الأمصار يأمرهم أن يجمعوا الأحاديث، كما كتب إلى أقطار الإسلام: «أنظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه».

وكتب إلى أبى بكر بن حزم. انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل الأحديث النبى ﷺ، وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً.

كما أوصاه أن يكتب له بما عند القاسم بن محمد بن أبى بكر، وأمر بن شهاب الزهرى وغيره بجمع السنن، فكتبوها مستجيبين لأمر الخليفة الذى تجاوبت معه قلوبهم.

وهكذا أتم الله تعالى على يد عمر بن العزيز تنفيذ رغبة جده عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه التى عدل عنها خشية التباس السنة بالقرآن الكريم.

وأما عن منهجهم فى التدوين آنئذ. فإنه يقوم على وحدة الموضوع، فيجمعون الأحاديث التى تتصل بموضوع واحد، فيجعلونها فى مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب العلم مؤلف قائم به، فمثلا كتاب للصلاة، وكتاب للزكاة، وآخر للصوم وهكذا.

وهذه المصنفات وإن لم تقع فى أيدينا اليوم إلا أنه من الواضح أن العلماء قد أدمجوها فى مصنفاتهم، فقد كانت محفوظة لهم، كما هو معهود فيهم من قوة حافظتهم وشدة حرصهم.

وقد أخلص الإمام الزهوى نيته وعمله لله ولرسوله فى تدوين السنة، والتنبيه على العناية بها وبأساليبها.

وقد كان عمل الإمام الزهرى بمثابة حجر الأساس لتدوين السنة فى كتب خاصة، ولحرصه على تسليم الأمانة كاملة للجيل الذى بعده، كان يخرج لطلابه الأجزاء المكتوبة ليرووها عنه.

وأما بعد الإمام الزهرى، فقد تناول الأئمة رسالته؛ وأخذوا يتمون ما بدأه وشاع التدوين فى الطبقة التى تليه وتعاون الأئمة والعلماء فى المدن الإسلامية، فى مكة والمدينة والبصرة والشام ومصر واليمن وخراسان.

واضطلع الأئمة من أمثال ابن جريج بمكة، ومالك بالمدينة، وسفيان الثورى بالكوفة وغيرهم بالمهمة الملقاة على عاتقهم فأكملوا ما بدأه الزهرى.

وأما منهج أهل هذه الطبقة فى التدوين، فإنه يقوم على جمع أحاديث كل باب من أبواب العلم على حدة، ثم ضموا الأبواب بعضها إلى بعض فكانت مصنفاً واحداً.

وجمعوا فى مصنفاتهم إلى جانب الأحاديث أقوال الصحابة وفتاوى التابعين وأما من جاء بعد هؤلاء الأئمة من أهل عصرهم فقد سار على دربهم ونسج على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة إفراد الحديث خاصة على رأى المائتين ثم جاءت طبقة أخرى دونت السنة فى كتب خاصة تحروا وفى تدوينها الصحيح على شروطهم وبهذا يتضح أن تدوين السنة لم يأخذ وضعه فى الظهور والتصنيف تماما إلا فى منتصف القرن الثانى فى خلافة بنى العباس، وإن كان قد بدأ قبل ذلك.

وكان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره البالغ فى حفظها من الدخيل، ومن الكذب على رسول الله ﷺ، كما كان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره حيث سهل الطريق للإجتهاد والإستنباط.

مناهـج المحـدثين فى القـرن الثالث

أخذ تدوين السنة بمراحل دقيقة فى كل جيل من الأجيال، مما يدل على عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، فكان الغرض من التدوين فى القرن الأول الهجرى حفظ السنة النبوية من الضياع، وصيانتها من أن يتطرق إليها الوضع، فكانت كتابة الحـديث آنئذ كتـابة فـردية، ثم ما لبثت أن دونت فى الصحـف بجـانب حفظها فى الصدور.

وأما فى القرن الثانى، فقد بدأ التدوين على يد الزهرى، وكان منهج التدوين يتمثل فى جمع الأحاديث التى تدور حول موضوع واحد فى مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبـواب السنة مـؤلف خـاص به يختلط فى الحـديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

ثم كانت المرحلة الثانية من مراحل التدوين فى القرن الثانى بعد الزهرى، حيث قام الأئمة: مالك، وابن جريج وسفيان الثورى وغيرهم فجمعوا أحاديث الأبواب وضموا بعضها إلى بعض فكانت مصنفا واحداً، ومزجوا الأحادث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ونهج على هذا المنوال بقية أهل عصرهم ولم يصلنا من مؤلفاتهم إلا القليل كموطأ مالك ومسند الشافعى والآثار لمحمد ابن الحسن، ووصف لبعض المؤلفات الأخرى والأغلب أن العلماء أدمجوها فى مؤلفاتهم بعد ذلك.

والغرض من هذا التدوين فى هذه الفترة هو خدمة التشريع وتسهيل استنباط الأحكام الفقهية.

وأما فى القرن الثالث الهجرى، فقد أخذ التدوين شكلا جديدا غير الذى كان عليه فيما مضى فقد قام علماء هذا القرن، وأفردوا أحاديث الرسول ﷺ عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وتصدى بعضهم لتدوين الأحاديث التى يوهم ظاهرها التناقض ويجمع بينها ويرد على الطعون الموجهة إليها.

كما صنع صاحب كتبا (تأويل مختلف الحديث) وهو الإمام ابن قتيبة، ولد ببغداد وقيل بالكوفة سنة ثلاث عشرة ومائتين وتوفى سنة سبعين ومائتين واتسمت حياة ابن قتيبة بالاستقرار، فلم يشتغل بالرحلة إلى البلاد كغيره من الأئمة.

واضطلع ابن قتيبة بمهمة عظيمة، ورسالة كبرى ملكت عليه أقطار نفسه وكانت شغله الشاغل وهذه المهمة هى: الدفاع عن أهل السنة ومذاهبهم ووضع المؤلفات لسد حاجة المسلمين، وكان غزير الثقافة استوعب معظم ما كان يعج به عصره من ثقافات وعلوم، وهذا راجع إلى أنه أخذ عن شيوخ مختلفين، منهم المحدث، ومنهم اللغوى، ومنهم النحوى وهكذا.

ولابن قتيبة تصانيف كثيرة منها كتاب غريب القرآن، ومشكل الحديث، ومشكل القرآن، وأدب الكاتب وغير ذلك.

وبعض هذه المؤلفات ليس له فيها إلا فضل الجمع والتبويب ككتاب عيون الأخبار و «المعارف» وأما البعض الآخر فقد صنفه فى الرد على أعداء أهل الحديث ككتابه «تأويل مختلف الحديث» وهذا النوع من مؤلفاته هو الذى كتبه، واستمد مادته من عقليته الحافظة المتفتحة، وتفكيره الخصب الذى كان له أكبر الأثر فى التوفيق بين نصوص القرآن والحديث وبيان المراد وشرح ما غمض على بعض العقول، وهذه المؤلفات تدل على تبحره فى علوم الدين واللغة من حديث وفقه ونحو وأدب وغير ذلك.

وكان ابن قتيبة أحد الأئمة الأعلام الذين برزوا فى ميادين العلم بأعمال كثيرة، مصنفات وافرة، وكان من أجود الأئمة تصنيفا.

كما كان من طليعة العلماء الذين مثلوا ثقافة هذا العهد بكل ما فيها من علوم ومعارف وثقافات مختلفة، ألف فى الحديث والتفسير وأخذ وضعه فى إمامة أهل السنة فى زمنه، جمع بين العلم والعمل، وكان أديباً ناقداً، ولغوياً ضليعاً ورواية للأخبار، كل ذلك يدل على عقلية متفتحة وأفق واسع.

من أهم الفنون العلمية التى يضطر العلماء إلى معرفتها والوقوف عليها علم مختلف الحديث، وهو أن يأتى حديثان ظاهرهما التناقض فى المعنى، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما على الآخر، والتوفيق قد يكون بتقييد المطلق أو تخصيص العام، أو الحمل على تعدد الحادثة وما إلى ذلك من الوجوه

وأول من تكلم فى هذا العلم هو الإمام الشافعى، ثم كان بعد ذلك ابن قتيبة.

وكان الباعث له على تأليف هذ الكتاب هو تنزيه ساحة السنة النبوية عن تلك الطعون التى وجهت إلى الحديث وأهله من أعداء السنة فألف هذا الكتاب وهو «تأويل مختلف الحديث» كما كتب إليه بعض أنصار السنة يطلبون منه أن يرد على أعدائهم.

ويتميز منهج ابن قتيبة فى هذا الكتاب، بجمع الطعون التى وجهها أهل الكلام إلى الحديث ورجاله ثم يرد عليها.

وأيضاً قام بجمع بعض الأحاديث التى يوهم ظاهرها التعرض أو ما زعم البعض بأنها متناقضة فى الظاهر فيزيل عنها ما زعموه ويوفق بين الأحادث.

ووضح ابن قتيبة مسلك أهل الحديث فى إتباع الطريق الصحيح وأجاب عن الطعون التى وجهت إليهم وهم منها براء كما تصدى لما وضعه الزنادقة وأهل الأهواء من الأحادث فنبه عليها وحذر منها ورد عليها، وشرح ما قام به رجال الحديث من جهود مخلصة وأمينة فى سبيل الدفاع عن السنة حتى ميزوا الصحيح من غيره.

وفى سبيل إلتماسهم للحق وتتبعهم له، وجمعهم للأحاديث قاموا برحلات علمية هائلة براً وبحراً، وشرقاً وغرباً.

ورحل الواحد منهم فى سبيل الخبر الواحد، وهكذا عاشوا مجتهدين مخلصين حتى ميزوا صحيح الأخبار من سقيمها وناسخها من منسوخها.

وقد بذل ابن قتيبة فى كتابه هذا مجهودا ضخما ينم عن أفقه العلمى الواسع، وعقليته الخصبة وعنى فيه بناحية الدفاع عن الحديث وتأويل المختلف.

وبهذا العمل أدى للحديث خدمات جليلة لا تقل عما قدمه غيره من المحدثين ولهذا لقبه ابن تيمية بحجة الله المنتصب للدفاع عن أهل الحديث، وفى دفاعه عن الحديث، ومناهضته لأعدائه كان دائما يؤيد رأيه بالحجج الدامغة والأدلة العقلية والنقلية مناقشاً لآرائهم مفنداً لها فى روية وأناة.

ولقد كان ابن قتيبة ثقة صادقاً قويا فى روايته، ولئن كان قد قصر باعه فى البعض من كتابه فقد أنجح فى البعض الآخر.

كما أنه فتح باب الرد على أهل الأهواء والملل، المنحرفة ودافع عن السنة المطهرة دفاعا علميا متينا، وجاهد أعداء الحديث مستبسلاً صابراً فلله دره.

منهج التدوين على المسانيد

ومن مناهج، تدوين الحديث التي نهجها المحدثون: «منهج التدوين على المسانيد» ويتحقق بجمع المؤلف ما يروى عن الصحابى فى باب واحد من غير تقييد بوحدة الموضوع واتسم هذا المنهج بإفراد الحديث وتجريده من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وجمع كل مايروى عن الصحابى وإن اختلفت موضوعات الحديث.

فيذكر صاحب المسند مثلا أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ويجمع ما رواه من الأحاديث، ثم عمر رضى الله عنه وهكذا، وكان منهم من يرتب أسماء الصحابة على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ فى النسب.

ومنهم من رتبها على السبق فى الإسلام فقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر، ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح، ثم أصاغر الصحابة سنا ثم النساء، وممن سار على هذه الطريقة الإمام محمد بن حنبل ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبرانى، ومنهم من صنف مسندا معللا بأن يجمع فى كل حديث طرقه وإختلاف الرواة فيه فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث وبها يظهر إرسال ما عد متصلا وما إلى ذلك.

ومن المحدثين من جمع بين المسانيد وطريقة الأبواب فى مصنفه كأبى بكر ابن أبى شيبة، وفى هذا المنهج أفردت الأحاديث وجردت من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

ولهذه الطريقة صعوبتها فى الوقوف على الحديث من المسند لعدم جمع الأحاديث المتناسبة فى موضوعاتها فى باب خاصر كما كان من عيوبها كذلك تعذر معرفة درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به أو عدمه.

ومن أعظم المسانيد مسند الإمام أحمد وهو المراد عند الإطلاق ويلتقى نسب هذا الإمام الجليل مع الرسول ﷺ فى نزار بين معد بن عدنان، وقد ولد الإمام أحمد فى بغداد فى ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة للهجرة.

ونشأ أولا فى بغداد وهى يومئذ تزخر بالعلماء والمحدثين وهى حاضرة العالم الإسلامى تموج بالثقافات والعلوم والفنون واجتمعت فى نشأته عوامل كثيرة كان لها أكبر الأثر فى تكوينه العلمى منها ما فطر عليه من حب العلم، فكان من شدة شغفه به يخرج أحيانا قبل الفجر، فتأخذ أمه بثيابه ليبقى ريثما يصبح الصباح، كما كان لتوجيه أسرته له وورعه وتقواه أكبر الأثر فى تكوينه العلمى بالإضافة إلى ذاكرته الحافظة.

وكان العصر الذى نشأ فيه الإمام أحمد عصر التدوين والنضج العلمى، ففيه ازدهرت علوم الدين واللغة وغيرها فكان معنيا بتدوين ما يسمعه الأحاديث وآثار الصحابة ويدون ما يسمعه، حتى أصبح حافظاً للحديث والفقه.

وتلقى الحديث أولا ببغداد، وتلقى عن الثقات ذوى الشهرة العلمية، ومكث ثلاث سنوات ببغداد يجتهد فى طلب الحديث من العلماء دون تقييد بواحد منهم.

ورحل الإمام أحمد رحلات بعيدة ركب فيها المركب الصعب واحتمل خشونة العيش فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة وكان يتعذب المشقة فى طلب الحديث، لأنه يرى أن تحصيل العلم بصعوبة فيه شدة تمكن وزيادة فى الحفظ ويجعل النية خالصة لله تعالى واستمر دؤوباً فى طلب العلم والحديث حتى بعد أن بلغ درجة الإمامة ولما سئل فى ذلك قال: «مع المحبرة إلى المقبرة».

حتى عج تيار الموضوعات بصورة أفزعت هذا الإمام الجليل، مما جعله يتصدى للقيام بهذا العمل الضخم، والمجهود الكبير ليقدم ما صح فى نظره من أحاديث رسول الله ﷺ .

كما نهج الإمام أحمد فيما يدونه على الحيطة سنداً ومتنا فاشترط ألا يروى عمن كان معروفا بالكذب عنده، كما تخير الثقات العدول الذين اشتهروا بالصدق والأمانة.

وكان يرد بعض الأحاديث إذا عارضها أقوى منها سنداص، وأوثق رجالا ويقبل عن أهل التقوى الذين لم يعرفوا بالكذب، وإن كان فى ضبطهم بعض النقص، فيقبل روايتهم على أن يوازن بينها وبين غيرها فإن عارضها ما هو أوثق منها ردها وقد يأخذ بها للاعتبار، وقد يكتبها احتياطا منها، مخافة أن يترك حديثاً للرسول ﷺ ، يحتمل الصحة. وبهذا النهج اشتمل المسند على أكثر الأحاديث النبوية.

ولقد كانت طريقة المسند سائغة للعلماء آنئذ لشدة حفظهم وعنايتهم بحفظ الحديث حتى كان الواحد منهم يحفظ المسند الكبير كما يحفظ السورة من القرآن، ويعرف صحيحه من سقيمه.

وقد تولى عبد الله بن الإمام أحمد إخراج المسند للناس، وهو الذى انتهج هذه الطريقة فى روايته للمسند حين قام بجمع المتناثر الذى جمعه والده ورتبه وهذبه، وتسلست من بعده الروايات عن الثقات، إلى أن حفظته الأجيال وتلقته الأمة بالقبول.

منهج التصنيف على الأبواب

يقوم منهج التصنيف على الأبواب بتدوين الأحاديث على أحكام الفقه وغير ذلك، وبتبويب الأحاديث وترتيبها ترتيبا موضوعيا وتنويعها أنواعا مختلفة، بحيث يجمع المصنف ما ورد فى كل حكم وفى كل باب على حدة، فيجمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة فى باب والمتعلقة بالصوم فى باب وهكذا.

وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على إيراد ما صح فقط كالإمام البخارى والإمام مسلم، ومنهم من لم يقتصر على ذلك كالأئمة أبى داود والترمزى والنسائى.

ومن مزايا هذه الطريقة سهولة الحصول على الحكم الشرعى وغيره من الأبواب الخاصة، وسهولة الوقوف على درجة الحديث بيسر وسهولة، وهذا مادعا الإمام البخارى إلى أن يتجه فى كتابه إلى الاقتصار على الحديث الصحيح وتبعه الإمام مسلم سيرا على منهجه وكان لهما الفضل فى تمهيد الطريق أمام طلاب الحديث ليصلوا إلى الصحيح من الأحاديث دون عناء.

ومن أعظم رواد هذا المنهج أمير المؤمنين فى الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ولد سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة.

وفى بيئة الطهر والعفاف، والورع والدين، استقبل بيت الحديث والنعمة محمد بن اسماعيل البخارى، وعاش الوالد قرير العين بأبيه إلى أن عاجلته المنية، فترك ابنه طفلا صغيرا فكفلته أمه، وقامت بتربيته ووجهته إلى التعليم لينسج على منوال أبيه.

وينحصر منهج البخارى فى طلب الحديث فى أمور ثلاثة فى العناية بالسند والمتن وفى رحلاته العلمية، وفى حفظه ومعرفته بعلوم الحديث.

ومنذ اتجه البخارى إلى طلب الحديث، وهو يعنى بالإسناد فعرف الرجال وتواريخهم وأحوالهم، وقد هيأته عناية الله وتوفيقه لسلوك طريق العلم منذ صغره على أساس متين مع الإستعداد الفطرى والعقلية الحافظة مما جعل لمروياته الثقة التامة، وفى

مكة المكرمة سمع البخارى من أبى الوليد وإسماعيل بن سالم ثم اتجه بعد ذلك إلى المدينة المنورة دار الهجرة وفى رحاب المسجد النبوى، وبجوار صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام بدأ البخارى تأليف ما وفقه الله إليه.

وإلى جانب هذا تميز البخارى منذ صغره بمواهب عظيمة منحه الله إياها، فكان في حفظه ومعرفته بعلــوم الحديث آية بهــرت العقول، وسلك فى دراسته أدق الطرق وأقواها.

ومما يشهد للبخارى بسعة حفظه ومعرفته القوية بعلوم الحديث ما رواه أحمد بن الحسين الرازى قال سمعت أبا أحمد بن عدى الحفظ يقول: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخارى قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا به وأرادوا امتحان حفظه.

فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وممن غيرهم ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخارى لا أعرفه فما زال يلقى عليه واحدا بعد واحد والبخارى يقول لا أعرفه حتى فرغ والبخارى يقول: لا أعرفه وكان العلماء ممن حضروا المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون فهم الرجل ومن كان لا يدرى القصة يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الحفظ وحتى انتهى العشرة من إلقاء أحاديثهم المقلوبة، فلما علم أنهم فرغوا إلتفت إليهم واحداً بعد الآخر يقول لكل واحد أما حديثك فكذا وصوابه كذا فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل ... وقد أثنى عليه أقرانه وشيوخه فلا غرابة أن يلقب بأمير المؤمنين فى الحديث.

كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى هو الكتاب الذى قام فيه العلماء إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وبه أصبح البخارى أمير المؤمنين فى الحديث وهو أهم مؤلفات البخارى، قطع قبله رحلات واسعة، وكتب عدة مؤلفات كانت بمثابة المقدمة التى مهدت لكتابة «الجامع الصحيح».

وصنفه البخارى فى روية وأناة متحريا العناية التامة والدقة الكاملة ومكث فى تصنيفه ستة عشر عاما قال: «صنعت الجامع الصحيح لست عشرة سنة وخرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل.

وكان يتأهب لكتابة كل حديث بالطهارة والصلاة يقول البخارى ما كتبت فى كتاب الجامع الصحيح حديثا رلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين وقيل إنه وضع تراجم جامعة فى الروضة بين قبر النبى ﷺ ومنبره وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين، وقد صنف بعضه فى مكة وبعضه فى المدينة وبالبصرة وبخارى.

وكان الباعث له على تصنيف هذا الكتاب هو أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع وأن يرتبها على حسب الأبواب الفقهية، وعلى حسب الموضوعات المختلفة الواردة فى الأحاديث.

ودفعه أيضا إلى هذا العمل العظيم وقوى عزمه فيه ما سمعه من أستاذه الإمام إسحاق بن راهوية، قال البخارى: كنا عند إسحاق بن راهوية فقال لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ ؟قال: فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح، كما قوى عزمه وشرح صدره رؤيا منامية رأى فيها النبى ﷺ والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال له: أنت تذب عنه الكذب.

وقد صنف البخارى كتابه على منهج التأليف على الأبواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، فجمع ما ورد فى كل نوع من الأنواع فى باب خاص.

وإذا نظرنا إلى تسمية البخارى لكتابه (وهو: الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) يتضح لنا منهجه وشرطه فهو لم يختص بصنف دون صنف، وإنما أورد فيه الأحكام والفضائل، والأخبار وغير ذلك وأن ما فيه صحيح ومسند.

وإذا كان صحيح البخارى يتفق فى منهجه مع الموطأ حيث إن الكتابين مرتبان على الأبواب إلا أن صحيح البخارى يختلف عن الموطأ فى أمور.

ومن ذلك تجريد البخارى أحاديثه من أقوال الصحابة والتابعين، وجمع البخارى لأحاديث الفقه وغيرها من الأنواع.

ومن الكتب التى صنفت على الأبواب: صحيح مسلم، ألفه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج ولد سنة مائتين واثنتين وقيل مائتين وأربع، واقتدى مسلم بالبخارى فى تزليف صحيحه، وعاش حياة مباركة حافلة بالبحث العلمى الجاد، وشق طريق حياته تساعده قوة حافظته وسعة أفقه الفكرى.

وقد أثنى عليه الأئمة، وقدموه على مشايخ عصرهم فى معرفة الصحيح وبعد حياة حافلة بخدمة السنة توفى سنة إحدى وستين ومائتين.

وأهم أعماله الحديثية، وأعظم ثمرات حافظته وفكره المعطاء كتابة القيم «المسند الصحيح» إنه ثانى الكتب الستة، وأحد الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول وعرفا بأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

وفى كتابه تحرى تمحيص الروايات والموازنة بينها وقطع فى سبيل ذلك الرحلات الواسعة واستعان ببعض تلاميذه، حتى جاء الكتاب ثمرة طيبة لحياة الجهاد والأجتهاد.

وقالم بتأليفه فى وقت كانت الحاجة فيه ملحة لظهور مثل هذا الكتاب خاصة وقد توجه إليه بعض المعاصرين وسأله أن يلخص مؤلفا فى جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ فس سنن الدين وأحكامه.

وقد صادف هذ السؤال من أحد المعاصرين هوى فى نفس الأمام مسلم إذا كان لديه الاستعداد والرغبة من قبل.

وكان يحفزه لهذا العمل، رغبته فى القيام بجمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ على وجه يسهل على العامة والخاصة النظر فى وجوه

الحديث وتقريبه للباحثين في الفقه وغيره، حتى يمكن الوقوف على كل العطاء الذى تمنحه السنة النبوية.

ذلك لأن المصنفات فى ذلك العصر كانت صعبة المأخذ ممزوجا فيها الصحيح بغيره ولئن كان كتاب البخارى مرتبا على الأبواب إلا أن الكشف فيه يحتاج إلى خبرة بفنون الحديث.

وذلك لدقة تراجمه وخفائها على غير أهل الخبرة كما دفعه إلى ذلك أيضا ما كانت عليه الحال آنئذ قبل جمع الصحيحين من اختلاط الأحاديث الصحيحة بغيرها واستجابة لهذا نهض الإمام الجليل بتصنيف كتابه، فى بلده، وفى حياة الكثير من شيوخه متحريا فى الألفاظ وقدم لكتابه بمقدمة علمية تعتبر من المؤلفات المبكرة فى أصول علم الحديث.

تأثر الإمام مسلم بالإمام البخارى، فنهج نهجه فى تأليف صحيحه فجمع الحديث الصحيح المجرد عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين مبوبا على أبواب الفقه، واقتصر على الأحاديث المسندة دون الموقوفات إلا نادرا، ولم يذكر تراجم للأبواب كما صنع البخارى، وإنما قام بالتبويب والترجمة من قصدوا لشرحه لا سيما النووى.

وسلك الإمام مسلم فى صحيحه طريقة حسنة، فقام بجمع المتون كلها بطرقها فى موضع فلم يقطع الحديث فى أبوابه كما فعل البخارى.

وانفرد الإمام مسلم بفائدة حسنة كما قال الإمام النووى - تلك الفائدة هى كونه أسهل تناولا، فجعل لك حديث موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التى إرتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر فى وجوهه واستثمارها وتحصل الثقة بجميع ما أورده من طرقه.

واشترط الإمام مسلم أن يكون الحديث صحيح السند متصلا بنقل العدول الضابطين، خاليا من الشذوذ والعلة، كما اشترط فى المعنعن وهو الذى يقول فيه: عن فلان اشترط المعاصرة فيه.

واشترط الإمام مسلم كذلك أن يدون الأحاديث الصحيحة على شرطه، ولكنه لم يلتزم إستيعاب جميع الأحاديث الصحيحة، ومن هنا فقد وجدت أحاديث صحيحة كثيرة فى كتب السنن الأربعة لم تخرج فى كتاب مسلم ولا فى كتاب البخارى، وقال الإمام مسلم: «ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ما أجمع عليه».

ومراده بذلك أنه لم يدون فى كتابه إلا الأحاديث التى انطبقت عليها شروط الصحيح المجمع عليه وإلا لم يكن هذا الاجتماع ظاهراً فى بعضها عند البعض، وإذا تبين أنه لم يستوعب الصحيح فى كتابه، ولا التزم استيعابه فليس لأحد من أهل الأهواء والبدع أن ينكر حديثاً من الأحاديث الصحيحة متعللاً بأنه ليس فى الصحيحين.

واتسم منهج الإمام مسلم بحسن التنسيق والتبويب فجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد ولم يفرقها فى الأبواب ولم يصنع تراجم للأبواب.

وقد نهض شراح صحيح مسلم فيما بعد، فأولوه العناية التامة ووضعوا له التراجم، وقد قدم الإمام النووى كتاب الإمام مسلم فى صورة سهلة المأخذ قريبة المنال، مذللا كل عسير على القراء، وميسراً كل صعب على الباحثين.

وحظى صحيح مسلم كصحيح البخارى بعناية علماء المسلمين فقاموا بشرحه واختصاره، ودراسة رجاله، ولئن كانت العناية بصحيح مسلم لم تبلغ مبلغ العناية بصحيح البخارى إلا أن ما لدينا من شروح صحيح مسلم، يدل دلالة كبيرة على مدى ما قام به العلماء من اجتهاد وجد.

فحظى هذا الكتاب النفيس بالعديد من الشروح والمختصرات، وتطلعنا هذه الشروح والمختصرات وغيرها من المستدركات والمستخرجات على عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، وما استهدفته جهودهم المخلصة من بيان ما تضمنته السنة من عقائد وأحكام وتشريعات وآداب، لاسيما عنايتهم بصحيحى البخارى ومسلم وفى هذا كله دلالة على أهمية الصحيحين وأنهما يحتلان منزلة عالية فى النفوس، وكيف لا، وهما الكتابان النفيسان والصحيحان الجامعان اللذان تلقتهما الأمة بالقبول.

من الأئمة المشهورين، والمحدثين النابهين الإمام أبو داود السجستانى ولد سنة اثنتين ومائتين، ونشأ محبا للعلم، ملازماً للعلماء يتعلم منهم وينهل من مواردهم، كما أخذ نفسه بالورع والعبادة حتى كان فى درجة عالية من النسك والصلاح، وكان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ.

كما كان أبو داود موضع حب العلماء وتقديرهم يرحلون إليه جمع بين العلم والعمل، وبين الإنفاق والورع، فنشأ نشأة طاهرة مبرورة.

وكان من كبار الأئمة فقها وعلما، وحفظا ونسكا وإتقاناً، جمع وصنف، ودافع عن السنة، وطوف بكثير من البلاد، وأخذ عن علماء الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان وقد مكنته رحلاته العلمية من لقاء كثير من شيوخ الأمصار التى كانت تموج بالعلم والعلماء.

وبهذه الرحلات تمكن أبو داود من تدوين كثير من الأحاديث التى أودع خلاصتها فى كتابه العظيم «السنن».

وقد قدم بغداد غير مرة، وكانت آخر زياراته لها سنة اثنتين وسبعين ومائتين، ثم دعاه بعد ذلك الخليفة الموفق أن ينزل بالبصرة وأن يتخذها له مقاماً عسى أن يبعث فيها هو وتلاميذه الحياة والنشاط.

وكان من المحدثين المجتهدين، ومما يشهد باجتهاده عمله الجليل فى كتاب «السنن» ويحسبه فضلا أن يروى عنه شيخه الإمام أحمد بن حنبل حديثا.

ولأبى داود رحمه الله، مؤلفات كثيرة، تدل على غزارة علمه، وعمق بحثه، ألفها فى مجالات مختلفة، منها كتاب السنن وكتاب المراسيل، وكتاب القدر، وكتاب دلائل النبوة، وغير ذلك، وأعظمها كتاب: «السنن».

قال فيه الخطابي: «إن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في حكم الدين كتاب مثله.

وعـــرف باعتزازه بكرامـــة العلم والعلماء، التي لا يفرق فيها بين الناس في طلب العلم.

ومن أعظم مؤلفاته: كتاب «السنن»، وقد سار فيه على طريقة التخصيص فحدد جانباً من جوانب السنة المطهرة وهو أعظمها وأكثرها وهو الجانب الفقهي.

جمع فيه السنن والأحكام وانتقاه من خمسمائة ألف حديث وبلغ أحاديثه أربعة آلاف وثمانمائة حديث كلها في الأحكام حتى جاء الكتاب حافلاً بأبواب الفقه وبالأحاديث التي يحتاج إليها الفقهاء في استدلالهم، حتى قيل: إنها تكفي المجتهد بعد كتاب الله.

أطلق الإمام أبو داود على كتابه اسم «السنن» لأنه جمعه من وجهة نظر فقهية، فلم يضمنه غير أحاديث الفقه والتشريع، مما ورد في الأخلاق والكلام والزهد ونحو ذلك، ولما أنتهى الإمام أبو داود من تصنيف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فاستحسنه.

ويقول إبراهيم الحربي: لما صنف أبو داود كتاب السنن ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد، وقد كتب خمسمائة ألف حديث أخذ منها في كتابه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكر الصحيح وما يشبهه وما يقاربه وكان منهج أبي داود في السنن متجها إلى تدوين الحديث في جانب من جوانب السنة النبوية، وهو الجانب الفقهي، فجعل كتابه خاصاً بالأحكام والسنن، وأبرز فيه هذه الثروة الفقهية العظيمة التي امتاز بها على من عداه، فقسم كتابه إلى كتب، وقسم الكتب إلى أبواب، وجمع في هذه الأبـواب الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء ويبنون عليها الأحكام كما سجل التراجم على الأحاديث.

ولم يلتزم أبو داود بتخريج الصحيح فحسب، بل خرج الحسن لذاته أيضاً والحسن لغيره، وما لم يجمع الأئمة على تركه.

وأما ما كان فيه وهن شديد فقد بينه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح.

ومنهجه فى التدوين ينم عن معرفة دقيقة لمذاهب العلماء وطرقهم، ويدل على رسوخ قدمه فى الصناعة الحديثية ومعرفة العلل، واستنباط ما فى الحديث من دقائق وأحكام.

واشترط أن يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى ذلك الباب، وجمع فى كتابه الصحيح واللين والصالح للعمل.

وقد وضح أبو داود أهمية كتابه، ودرجته فى قوله: ولا أعلم بعد القرآن شيئاً ألزم للناس أن يتعلمون من هذا الكتاب ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث، أحدهما «إنما الأعمال بالنيات»، والثانى: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، والثالث «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه»، الرابع: «الحلال بين والحرام بين»، فإن هذه الأحاديث فيها الكفاية إجمالا لطلب النجاة كما وجهها بعض العلماء فالحديث الأول يوضح أن الأعمال الشرعية لا يعتد بها إلا بالنية الخالصة، والثانى يوجه إلى ما ينفع فى الدين والدنيا والثالث يوضح علاقة المسلم بأخيه، والرابع أصل فى معرفة الحلال والحرام.

ولكتاب أبى داود أهمية بالغة فى أحاديث الأحكام، التى يحتاج إليها الفقهاء وغيرهم، والتى يستدل بها على الأحكام الفقهية، وعلى سائر ما يحتاجه المسلم من أحكام دينه.

واستوعب هذا الكتاب أحاديث العقائد والعبادات والأعمال والأحكام والأخلاق، وغير ذلك من الأبواب فكان كتابا جامعا للسنن والأحكام.

منهج الإمام الترمذى

هو أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى الحافظ، أحد الأئمة المقتد بهم فى علم الحديث، استقى العلم من منابعه وتتلمذ على شيوخ بلدته وغيرها، وأخذ عن أئمة الحديث وكبار الشيوخ، وجمع بين العلم والعمل فكان حافظا ثقة، وتقياً ورعاً مشهوداً له بالأمانة والضبط.

ونشأ الترمذى محباً للسنة منذ صغره، وساعده على الوصول إلى الدرجة العلمية العالية وورعه وتقواه.

وكان مشهوراً بقوة الحافظة وسيلان ذهنه، يقول الترمزى: كنت فى طريق مكة وكنت كتبت جزءين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا: فلان، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزءين معى وإنما حملت جزءين غيرهما، فلما ظفرت به سألته السماع فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح فرأى البياض فى يدى فقال. أما يستحيى منه؟ فقصصت عليه القصة وقلت له إنى أحفظه كله فقال: اقرأ، فقرأته عليه على الولاء قال: هل استظهرت قبل أن تجئ إلى؟ فقلت: لا ثم قلت له: حدثنى بغيره فقرأ على أربعين حديثا من غرائب حديثه، ثم قال: هات فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال، ما رأيت مثلك.

وفى هذا ما يدل على قوة حفظه، وحدة ذكائه حتى كان يضرب به المثل فى الحفظ ويقال فيه من أوعية العلم.

وأما كتابه «الجامع» فهو أحد الكتب الستة، وأشهر مؤلفاته، وبه أصبح إماما فى الحديث، وقد رتبه على أبواب الفقه وغيرها ودون فيه الأحاديث الصحيحة وغيرها مبيناً درجة كل حديث فى موضعه، ولما ألفه عرضه على العلماء فى الحجاز والعراق وخرسان فرضوا به حتى قيل: من كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم.

وقد جاء هذا الكتاب حافلا بالأحاديث النبوية المشتملة على الأحكام والمواعظ والآداب والتفسير والمناقب وغير ذلك.

وعنى الترمذى بالتراجم فأورد تراجم عامة تشتمل على أحاديث تتضمن مسائل متعددة وأبواباً كثيرة.

وجامع الترمذى من جوامع السنة الهامة التى اشتملت على معظم أبواب الأحكام الفقهية، وعلى سائر الموضوعات فهو من الكتب المصنفة على منهج التدوين على الأبواب وهو أحد الكتب الستة المعروفة المشهورة.

وتميز كتاب الترمزى إلى جانب ما اشتمل عليه من الأحكام والموضوعات أنه ذكر فيه درجة الأحاديث من حيث الصحة أو الحسن أو غير ذلك.

منهـــج الإمـــام النسائـــى

هو أبو عبد الله الرحمن أحمد بن على بن شعيب بن على بن بحر النسائى الحافظ صاحب السنن الصغرى والكبرى.

ولد بغساء من بلاد خراسان سنة خمس عشرة ومائتين وقيل أربع عشرة ومائتين ونشأ محباً للعلم، فطوف بكثير من الأقطار الإسلامية ورحل إلى قتيبة، وهو ابن خمس عشر سنة، وقال: أقمت عنده سنة وشهرين.

واستطاع بجهوده المخلصة للعلم، وبما منحه الله تعالى من مواهب فطرية، أن يحتل مكانة سامقة فى الحفظ والضبط والإتقان والدقة العالية، والتحرى الشديد، حتى قال فيه أبو على الحافظ النيسابورى للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط المسلم.

وقد جمع الإمام النسائى بين العلم والعمل، فكان يجتهد فى العبادة ليلاً ونهاراً ويكثر من العبادة حتى قيل: إنه كان يصوم يوما ويفطر يوما، كما كان مواظبا على الحج والجهاد.

فكان جامعا بين العلم والعمل والعبادة والجهاد فى سبيل الله، تمرس علس أساليب الجهاد، وخرج مع أمير مصر غازياً، فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامة السنن المأثورة فى فداء المسلمين الشيئ الكثير الذى يشهد بمكانته وعظمته.

حياته العلمية

كان الإمام النسائى محباً للعلم والعلماء، شغوفا بالمعرفة والتحصيل وما إن بلغ الخامسة عشرة إلا ورحل إلى العلماء فى بلاد كثيرة، فرحل إلى قتيبة بن سعيد البلخى، ومكث عنده سنة وشهرين، وأخذ عنه الحديث، وشارك فى السماع منه أئمة الحديث كالبخارى ومسلم وأبى داود، ورحل إلى الحجاز، والعراق والشام ومصر والجزيرة،

وضم ما سمعه من علماء بلده إلى ما سمعه من علماء هذه الأمصار، فجمع ثروة علمية هائلة، وبرع فى الحديث حتى قيل: إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج، وقدم مصر، وطاب له المقام بها فأقام طويلاً وظل يمارس نشاطه العلمى بها، وأخذ عنه الناس، ثم خرج من مصر، قبيل وفاته سنة ٣٠٢ وتوجه إلى دمشق.

ومن شيوخه الذين تلقى عنهم: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وأبو داود السجستانى والترمزى.

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه: أبو بشر الدولابى . وأبو القاسم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة، وأبو جعفر الطحاوى.

- **ومن مؤلفاته:**

١- السنن الكبرى ٢- السنن الصغرى المسماة (المجتبى)

٣- الخصائص ٤- فضائل الصحابة ٥- المناسك.

وكان الإمام النسائى إلى جانب مكانته العلمية فى السنة وعلومها فقيهاً، ظاهر الاجتهاد، ومما يدل على خبرته وعمقه فى هذا الجانب انتقاؤه للتراجم ومختاراته من الأحاديث، حتى قال فى الدار قطنى: (كان أفقه مشايخ عصره فى مصر وأعلمهم بالحديث والرجال).

وتوفى يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة حرسها الله تعالى «وقيل بالرملة من أرض فلسطين».

وبعد أن ألقينا بعض الضوء على حياة هذا الإمام الجليل، ننتقل إلى منهجه فى كتابه «المجتبى».

منهج النسائى فى كتابه السنن

نهج الإمام النسائى فى كتابه السنن نهجا دقيقا. فرتبه على الأبواب الفقهية والتزم الدقة والتحرى فى نقد الرجال، والتشدد فى قبول المرويات، حتى قيل: إنه كان أحفظ من مسلم بن الحجاج، بل قال حافظ خراسان أبو على النيسابورى حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائى.

وكان يقول: للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج.

وقال ابن طاهر: سألت سعد بن على عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائى، فقال: يا بنى إن لأبى عبد الرحمن شرطا فى الرجال أشد من شرط البخارى ومسلم، وأرى أن فى هذا الكلام مبالغة ومغالاة حيث إن لكل من صحيح البخارى وصحيح مسلم شروطا أعلى من شروط غيرهما، ولكنه على ما فيه من المبالغة يدل على شدة تحرى النسائى ودقته وعلمه بعلل الحديث.

وقد كان هذا المنهج الذى التزم فيه التحرى الشديد، والدقة البالغة داعياً له أن يترك أحاديث ابن لهيعة.

قال أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائى؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة، فما حدث عنه بشئ.

وقال ابن حجر: وكان عنده عاليا عن قتيبة عنه - يعنى ابن لهيعة - ولم يحدث به لا فى السنن ولا فى غيرها، ولم يحدث النسائى بحديث ابن لهيعة، وكان من كبار الحفاظ إلا أنه أختلط فى آخر عمره.

كما كان أيضا شديد التحرى فى الألفاظ، فلا يتساهل فى وضع كلمة مكان آخرى، فلا يضع «حدثنا» مكان «أخبرنا» ولا العكس، وفى طريقة روايته عن الحارث بن مسكين ما يدل على شدة حيطته وورعه، فقد كان بينه وبين الحارث هذا شيئ لم يمكنه من حضور مجلسه، وكان الحارث يتولى القضاء بمصر، فكان يستتر فى موضع

ويسمع حيث لا يراه ولم يقل فى روايته عنه «حدثنا» و «أخبرنا» وإنما قال: الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع[1].

وجمع النسائى فى سننه كل ما يتعلق بالحياة الدينية من أحاديث على وجه التفصيل والاستقصاء حتى لقد ذكر جميع الأدعية التى تقال فى الركعات والسجدات وما بين ذلك.

كما روى أحاديث كثيرة لما يقال فى الاستعاذات ونحوها، وأورد فى أبواب التشريع صيغا ونصوصا مما يجرى فى جميع أنواع المعاملات وما شاكل ذلك[2].

شرط الإمام النسائى

وقد تشدد الإمام النسائى فى نقد الرجال، وعرف بشدة التحرى والدقة.

وذكر ابن الصلاح فى مقدمته عن ابن منده أنه سمع محمد بن سعد البارودى يقول: كان من مذهب أبى عبد الرحمن النسائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ثم قال: فمراده والله أعلم صنيعه فى السنن الكبرى.

والإمام النسائى يخرج من أحاديث الطبقة الأولى والثانية والثالثة ولا يتجاوزها إلى الرابعة فى الأصول بخلاف المتابعات والشواهد[3] ويشاركه فى هذا الإمام أبو داود.

ومعلوم أن الطبقة الثالثة التى يخرج النسائى أحاديثها لم يسلم أصحابها من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، كمعاوية بن يحيى وإسحاق بن يحيى الثعلبى وإذا تبين ذلك كله، فلا يمكن أن يسلم ما ادعاه القائلون بأن شرطه أشد من شرط البخارى ومسلم.

---

(١) أعلام المحدثين.

(٢) تاريخ الأب العربى.

(٣) الباعث الحثيث ص ٣١.

وأما الحافظ أبو الفضل ابن طاهر فقالك كتاب[1] أبى داود والنسائى ينقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الصحيح المخرج فى الصحيحين.

القسم الثانى: صحيح على شرطهما وهى أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم وهى دون أحاديث الصحيحين.

القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وربما أبان علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

ويرى العراقى: أن مذهب النسائى بهذه الصورة فيه متسع.

ونخلص مما سبق بأن تحرى الإمام النسائى ودقته فى الشروط إنما كان خاصا بالسنن الصغرى وأما الكبرى فكان من شرطه فيها أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

«الإمام ابن ماجه»

- نسبه ونشأته:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعى القزوينى و «ماجة» ليس جده، وإنما هو لقب أبيه يزيد، لأن أغلب المترجمين له قالوا: محمد ين يزيد بن ماجه، واشتهر بذلك «القزوينى» نسبة إلى إقليم قزوين، لأن به مولده ونشأته ولد سنة تسع ومائتين من الهجرة، ونشأ محبا للعلم، فتوجه بهمه عالية إلى مجالس العلماء وحلقاتهم يأخذ عنهم، ويتعلم منهم، فسار على الدرب الذى سار عليه من سبقه من أئمة الحديث إقبالا على العلم، وتدوينا للسنة النبوية ونمى ثروته العلمية، بتبع مدارس الحديث

---

(١) شروط الأئمة الستة.

المختلفة فى بلاد كثيرة طوف بها فأخذ عن علمائها واستفاد من مناهجها، كانت نشأة البخارى قائمة على أساس من العلم والعمل والأخذ والعطاء، فتعلم وحصل وعمل بما علم فكان تقيا ورعا مخلصا فى رسالته، ودرس وحفظ وألف ودون، ولم يقصر نشاطه العلمى على التأليف بل تعداه إلى التدريس والتعليم وكان له تلاميذ رووا عنه.

وقد حصل الكثير حتى أصبح إماماً فى الحديث عارفا بعلومه، وجميع ما يتعلق به.

حياته العلمية

قام ابن ماجه برحلات علمية يستهدف تزويد ثقافته، وتدوين الكثير من الأحاديث إلى جانب ما جمعه من بلده فطوف بكثير من الأقطار والبلاد فرحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر وغيرها من البلاد، ولقى كثيراً من أئمة الحديث، وسمع من أصحاب مالك والليث حتى أصبح إماما من الأئمة الأعلام وقد شهد له بالثقة والحفظ كثيراً من الأئمة قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزوينى: ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة وحفظ، ووصفه الذهبى بأنه الحافظ الكبير المفسر(١).

شيوخه وتلاميذه: أتاحت لابن ماجه رحلاته العلمية التى اتسمت بالهمة العالية فى تدوين الحديث أن يلتقى بكثير من شيوخ البلاد الذين أخذ عنهم: فسمع من أبى بكر بن أبى شيبة ومحد بن عبد الله بن نمير، وجبارة بن المغلس وهشام بن عمار، ومحمد بن بشار وعمر بن عثمان بن سعيد وغيرهم من أئمة الحديث.

وروى عنه: على بن سعيد بن عبد الله، وإبراهيم بن دينار الجرس، الهمدانى وأحمد بن إبراهيم القزوينى وسليمان بن يزيد القزوينى، ومحمد بن عيسى الصفاء وأبو عمر وأحمد بن محمد بن حكيم المدنى الأصبهانى وغيرهم.

---

(١) كشف الظنون جـ ٢ ص ١٠٠٤.

- مؤلفاته: ولابن ماجه مؤلفات كثيرة منها:

١- كتاب السنن المتداول الآن، وهو أحد الكتب الستة.

٢- تفسير القرآن الكريم وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير.

٣- كتاب التاريخ: أرخ فيه من عهد الصحابة إلى وقته.

وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل، ممتلئة بالبحث والتأليف، توفى ابن ماجه فى ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣هـ وصلى عليه أخوة أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله[1].

ومن أعظم مؤلفاته كتابه تقيم «السنن» الذى نتناول دراسته الآن.

سنن ابن ماجه

التعريف بالكتاب: صنف ابن ماجه كتاب السنن على الأبواب ورتبه ترتيباً فقهيا كشأن الكتب السابقة، وقد قسم «السنن» إلى كتب وأبواب فبلغت سبعة وثلاثين كتاب عدا المقدمة وعدد الأبواب ١٥١٥ خمسة عشر وخمسمائة وألف باب، وكان مجموع أحاديثه أربعة آلاف حديث فى الصحيح والحسن، والضعيف، بل والمنكر، والموضوع على قلة.

وقد ابتدأ ابن ماجه كتابه بباب أتباع سنة رسول الله ﷺ وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها. وقد عد أحاديث السنن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى الذى حققه فكان جملة أحاديث ٤٣٤١ أربعة آلاف وثلثمائة وواحداً وأربعين حديثا منها ٣٠٠٢ اثنان وثلاثة آلاف حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة أما باقى الأحاديث وعددها ١٣٣٩ ألف وثلثمائة وتسع وثلاثون حديثاً فهى الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة، ومن هذه الأحاديث الزوائد ٤٢٨ أربعمائة وثمان وعشرون حديثا رجالها ثقات، صحيحة الإسناد، ومنها ١٩٩ تسع وتسعون ومائة

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٥٣١؛ مرآة الجنان جـ ٣ ص ١٨٨.

حديث حسنة الإسناد ومنها ٦١٣ ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفة الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقد علا ابن ماجه فى بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رجال وهى ما تعرف بالثلاثيات.

وقد روى كتاب السنن عن ابن ماجه: أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد وأبو جعفر ومحمد بن عيسى وأبو بكر حامد الأبهرى ولكتاب السنن شروح أهمها:

١- شرح الشيخ كمال الدين محمد بن موسى العميرى الشافعى المتوفى سنة ثمان وثمانمائة ٨٠٨ فى خمسة مجلدات واسم هذا الشرح: الديباجة.

٢- شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبى المتوفى سنة واحد وأربعين وثمانمائة.

٣- شرح الحافظ السيوطى وأسم هذا الشرح «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة» واختصر شرح السيوطى على بن سليمان الدمناتى الباجمعاوى فى «نور الصباح» وطبع فى القاهرة سنة ١٢٩٦هـ.

٤- شرح الشيخ السندى المدنى المتوفى سنة ١١٣٨ وهو شرح وجيز.

٥- شرح العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة واسم هذا الشرح: (ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة) واقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة [1].

منهجه ودرجة أحاديثه

نهج ابن ماجه فى تصنيف كتابه نهجا سلك فى سبيل من قبله بتبويبه تبويبا فقهياً، وترتيبه ترتيبا حسنا، فامتاز كتابه بحسن التنسيق وسعة الجمع وجمال الترتيب، ولم يشترط فى كتابه الصحة، وإنما أخرج فيه الصحيح والضعيف بل والمنكر والموضوع على قلة كما أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث

---

(١) تاريخ الأدب العربى جـ ٣ ص ١٩٩، أعلام المحدثين ص ٢٨٥.

وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم وقد عد كثير من العلماء المتقدمين، وبعض المحققين من بعدهم أصول كتب الحديث خمسة:

صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، وسنن النسائى، وسنن الترمذى، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه لتأخر رتبة السنن عن هذه الكتب.

ولكن بعض العلماء اللاحقين أضاف إليها كتاب السنن لابن ماجة وجعلها سادسا، لما فيها من جمال الترتيب وحسن الإنتقاء، وكثرة ما فيها من النفع فى أبواب الفقه وكثرة زوائدها على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه موجودة فى الكتب الخمسة إلا القليل.

وأول من ضم سنن ابن ماجة إلى الكتب الخمسة ؟؟؟ وتابعه أصحاب الأطراف وغيرهم [1] وقد خالف فى ذلك بعض العلماء كالعلائى وابن حجر ورأى أن يجعل سادس الكتب كتاب الدرامى لأن ماجة أخرج أحاديث رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث أما سنن الدرامى فأكثو صحة منه، وأحاديث مسندة، ولذا سمى مسنداً، وأيضا فى كتاب الدرامى قليل فى الرجال الضعفاء نادراً الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة [2].

وذهب بعض العلماء منهم رزين السرقسطى «والمجد ابن الأثير أن سادس الكتب الستة «الموطأ» للإمام مالك لصحة الموطأ وعظم شأنه.

والحق أن كتاب «الموطأ» أولى بذلك من سنن ابن ماجة، فإن فى أحاديث السنن ما حكم عليه بالبطلان والنكارة، أما الموطأ فهو أعلى درجة فى سنن ابن ماجة.

وروى ابن ماجه أنه قال: «عرضت فى هذه السنن على أبى زرعة الرازى، فنظر فيها وقال: أظن أنه أن وقع هذا فى أيدى الناس تعطلت هذه الجوامع وأكثرها ثم

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ تدريب الراوى ص ١٠٠.

قال لعلة لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً فى إسناده ضعف ،وذكر المقدسى أنها بضعة عشر حديثا ونحوها [(١)] ولكن الإمام أبا عبد الله بن رشيد تكلم عن سنن ابن ماجه أثناء حديثه عن كتاب النسائى - وبين أن ابن ماجة تفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ورد على قول أبى زرعة السابق بقوله، وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبر زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف فهى حكاية لا تصغ لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر[(٢)] أ. هـ.

الإمام يحيى بن معين

هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، البغدادى الحافظ ولد سنة ثمان وخمسين ومائة نشأ محبا للعلم والعمل شغوفا بالحديث أنفق جميع ماله عليه، وكان أحد الأئمة الأربعة الذين انتهت إليهم الزعامة فى الحديث وهم: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وأبو بكر بن أبى شيبة، وكان حافظا النقنا لا يشق له غبار من مؤلفاته: «كتاب التاريخ والعلل» وهو مرتب على حروف المعجم وكتاب معرفة الرجال وكان مرجع الأئمة فى معرفة الرجال.

ومن شيوخه الذين روى عنهم : عبد الله بن المبارك وسفيان بن عينية وهشيم ويحيى القطان ومن تلاميذه الذين روا عنه وسمعوا منه البخارى ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم الرازى وأحمد بن حنبل وابن سعد. وتوفى لسبع ليال بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ١٨٩ . شروط الأئمة الستة ص ١٦ .

(٢) زهر الربا على المجتبى جـ ١ ص ٣.

وكان ابن معين ممن يتقيه الرجال ويخافونه فلا يستقبلونه إلا بالأحاديث المستقيمة ومن أجل هذا وثق ابن معين رجالا لسماعه منهم جملة من الأحاديث المستقيمة وفى الواقع أنهم لا يبعد الخلط عنهم ،ولما كان كذلك فإنه أئمة النقد نظروا فيمن وثقه يحيى بن معين للتأكد من صحة هذا التوثيق فقد يقرونه وقد يردونه إلا أنهم لم يردوا توثيقه كما ردوا توثيق ابن حبان والحاكم لأنه لم يبلغ فى التساهل ما بلغاه، وذكر الشيخ المحدث عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى: أن عادة ابن معين فى الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقون يحيى بن معين ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن خلط عمدا ولكنه حين يعلم أن فى مجلسه يحيى بن معين أستقبله بأحاديث مستقيمة ولما يبعد الخلط عنه، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنا شديدا فالظاهر أنه من هذا الضرب فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنا لدلالته على أنه كان بعد ويفيد هذا فى أن من لينه يحيى بن معين زو ضعفه فإنما يكون ذلك بعد استنفاد كل وسائل الأعذار ويكون من هذا شأنه إنما حكم عليه يحيى بعد تدبر وتقصر ومن ثم يكون حكمه بحرجه لا يسلم بحال».

الإمام على بن المدينى

هو أبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر بن يحيى بن بكر بن سعيد المدينى ثم البصرى الحافظ الثقة، ولد سنة إحدى وستين ومائة من الهجرة، ونشأ على العلم والعمل وكانت له مناقبه الجمة، وقد شهد له تلميذه الإمام الكبير أبو عبد الله البخارى إذ يقول: ما استصغرت نفسى إلا عند على بن المدينى..

ومن شيوخه: أبوه، وسفيان بن عينيه وهشيم عبد الرزاق وغيرهم..

ومن تلاميذه: البخادى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وأحمد بن حنبل، ولابن المدينى نحو مائتى مصنف منها: «كتاب معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان»، «كتاب الأسامى والكنى» ، «كتاب الضعفاء»، «كتاب المدلسين»، «كتاب الطبقات» «كتاب علل حديث ابن عيينه» وغير ذلك. وكانت وفاته سنة أربع ومائتين ليومين بقيا من ذلك القعدة.

الإمام أبو بكر بن أبى شيبة

هو الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو بكر المعروف بابن أبى شيبة من أهل الكوفة. ولد سنة تسع وخمسين ومائة، وكان متقنا حافظا فهو أحفظ أهل زمانه. وممن روى عنهم: أبو الأحوص، وابن المبارك وشريك وهشيم وابن عيينه وغيرهم. وممن روى عنه: البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه، وأحمد بن حنبل وأبو زرعه وغيرهم.. يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: ربانيوا الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام: أحمد بن حنبل، أحسنهم سياقة وأداء له على بن المدينى، وأحسنهم وضعا لكتاب أبى ابن شيبة وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين، وتوفى ابن أبى شيبة سنة خمس وثلاثين ومائتين.

منهجه فى «المصنف»

يعتبر مصنفه من أهم ما صنف فى أحاديث الأحكام دون فيه الأحاديث بأسانيدها ويعتبره كثير من الباحثين أنه أجمع كتاب ألف فى أحاديث الأحكام، وقد نهج الإمام أبو بكر فى تأليف مصنفه منهج التأليف على الأبواب، فرتبه على أبواب الفقه، ودون فى كل باب من أبوابه ما ورد فيه من الأحاديث مع ضم أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ويذكر فى المسألة أقوال أهل العلم فيها مما يسهل على الباحث معرفة الحكم فى مسألة ما إن كانت إجماعية أو خلافية. ولم يشترط فى كتابه تخريج الصحيح فقط، وإنما أخرج الصحيح وغيره فأخرج المرفوع والمردود والمقطوع

والموقوف وأقوال الصحابة والتابعين وقد عد ولى الله الدهلوى «المصنف» فى الطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث، حيث جعل الطبقة الأولى: منحصرة فى الموطأ والصحيحين والثانية: منحصرة فى سنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى وكان مسند أحمد يكون من جملتها وجعل الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات جمعت بين الصحيح وغيره ولم تشتهر بين العلماء وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة مثل مسند أبى يعلى ومصنف عبد الرزاق ومصنف أبن أبى شيبة.

الإمام أبو حاتم الرازى

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الحنظلى الرازى أحد الأئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل وهو قرين أبى زرعة. ولد سنة خمس وتسعين ومائة. ونشأ على نور العلم والمعرفة فسمع وروى عن كثير من الأئمة الكبار، وأجمع العلماء على علو شأنه فى الحديث وعلله، وعده الحاكم من فقهاء الحديث، وكان بارع الحفظ واسع الرحلة.

ومن شيوخه: محمد بن عبد الله الأنصارى وأبو زيد النحوى وعثمان ابن الهيثم وغيرهم، وأول كتابته للحديث سنة تسع ومائتين.. وروى عنه: يونس بن عبد الأعلى والربيع بن سليمان المصريان وهما أكبر منه سنا وأقدم سماعا وأبو زرعة الرازى وقدم بغداد وحدث بها وروى عنه من أهلها أحمد ابن منصور الرمادى وإبراهيم بن إسحاق الحربى.

يقول ابن أبى حاتم الرازى سمعت أبى يقول: اكتب أحسن ما تسمع وأحفظ أحسن ما تكتب، وذاكر بأحسن ما تحفظ، وفى هذا توضيح لكيفية تدوين العلم.

وتوفى بالرى سنة خمس أو سبع ومائتين.

مهارته فى معرفة الصحيح والسقيم

كان ماهراً فى معرفة صحيح الحديث وسقيمه، فكانت له موهبته النادرة وعلمه الوافر، كما كان شديد الملاحظة قوى الذاكرة سريع المعرفة والتمييز لصحيح الأخبار من سقيمها من أول وهلة إذ كان على جانب عظيم من العلم الذى ألهمه الله إياه،

ويقول البلقينى: وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين وعرف ما يحب وما يكره، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه. فمعرفة أبى حاتم معرفة الناقد الخبير له فى ذلك علم واسع وملكة قوية ومقاييس دقيقة تقوم على عدالة الناقلين للخبر وأن يكون كلامه يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته براويته.

الإمام إسحاق بن راهوية

هو أبو يعقوب إسحاق بن أبى الحسن إبراهيم بن مخلد إبراهيم بن عبد الله ابن مطر ولقب والده براهويه، لأنه ولد فى طريق مكة والطريق بالفارسية «راه» و«ويه» معناه وجد فكأنه وجد فى الطريق، ولد سنة إحدى وستين ومائة، ونشأ نشأة علمية مباركة جمع فيها بين الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، ورحل فى طلب العلم والحديث وهو ابن ثلاث وعشرين سنة.

ومن شيوخه: جرير بن عبد الحميد وسفيان بن عيينة وفضيل بن عياض وغيرهم وروى عنه: البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ويحيى ابن معين، وروى عنه شيوخه. يحيى بن آدم وبقية بن الوليد وهذا يدل على تضلعه فى العلم ورسوخ قدمه ويشهد له بمكانته العلمية فى نفوس شيوخه وكان يحفظ سبعين ألف حديث ويذاكر بمائة ألف حديث، بل إن حفظ أربعة آلاف حديث مزورة ليميز بينها وبين الصحيحة وقد سئل عن سبب حفظه للمزور، فقال: إذا مر بى منها حديث فى الأحاديث الصحيحة فليته منها فليا. وقد تأثر البخارى بإسحاق تأثراً كبيراً وبينهما تشابه واضح فى المنهج العلمى الذى سار عليه كل منهما فى الدفاع عن الحديث وتصفيته والقيام بنقد السنة والمتن واستنباط الأحكام الفقهية دون إكثار من الرأى فيه.

كتابه «المسند» من أهم مصنفات ابن راهوية كتابه المسند ويتكون من ستة مجلدات، ومن رواته أبو محمد عبد الله بن محمد النيسابورى وهو مرتب على أسماء الصحابة، وقد ذكر أبو زرعة الرازق أنه يخرج فيه أمثل ما ورد من أحاديث الصحابة،

والأمثل ليس بلازم أن يكون صحيحا بل إنما يكون أفضل مما تركه ولهذا وقع فيه الضعيف كما وقع في غيره.

الإمام ابن خزيمة

هو محمد بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر إمام الأئمة أبو بكر المسلمى النيسابورى ولد فى صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين وعنى منذ صغره بالحديث وعاش زاهدا ورعا محبا العلم وحفظه، قيل لابن خزيمة: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول الله ﷺ «ماء زمزم لما شرب له» وإنى لما شربت ماء زمزم سألت الله علماً نافعاً.

ومن شيوخه: إسحاق بن راهوية، ومحمد بن حميد الرازى، وبشر بن معاذ، ويونس بن عبد الأعلى وروى عنه: البخارى ومسلم خارج الصحيح، وأحمد بن المبارك، والمستعلى، وأبو على النيسابورى وكان ابن خزيمة شديد التحرى والضبط للحديث حتى ليتوقف فى التصحيح لأدنى كلام يقال فى الإسناد وجمع ابن خزيمة بين حفظ السند والمتن وحفظ الفقهيات من الأحاديث فأستحق أن يلقب بإمام الأئمة. وتزيد مصنفاته على مائة وأربعين كتابا سوى المسائل ومن مؤلفاته كتاب لتوحيد، وإثبات صفات الرب، وكتاب الفقه، وبعد حياة حافلة توفى إمام الأئمة ابن خزيمة سنة إحدى عشر وثلاثمائة.

الإمام أبو زرعة الرازى

هو الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشى مولاهم الرازى منسوب إلى الرى، ولد سنة مائتين، ونشأ محبا للعلم، معروفا بالحفظ والورع وعرف منذ صغره بعقلية علمية نادرة، وذكاء منقطع النظير، عده الحكام من فقهاء الحديث وقيل: كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، ورحل أبو زرعة، وسمع عن أبى نعيم والقعنى وطبقتهما.

ومن شيوخه: أبو نعيم وخلاد بن يحيى ومسلم بن إبراهيم، ورحل إلى العراق والشام والجزيرة وخراسات ومصر، وكان من الحفاظ المتقنين والمخلصين الزاهدين **ومن تلاميذه:** مسلم والترمزى والنسائى وابن ماجه وإبراهيم الحربى وغيرهم.

ويقول أبو زرعة: أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان «قل هو الله أحد» وله من المؤلفات كتاب «المسند» وتوفى سنة أربع وستين ومائتين.

الإمام الدارمى

هو الإمام عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمى أبو محمد السمرقندى الحافظ الدارمى. ولد سنة إحدى وثمانين ومائة، وعرف منذ صغره بالصدق والورع والذكاء وقال فيه أبو حاتم: ثقة صدوق، وبرع الدرامى فى علم الحديث حتى بدأ قرآنه وألف «التفسير» و «الجامع» و «المسند» وهو المسمى بالسنن.

ومن شيوخه: النضر بن شميل ويزيد بن هارون وسعيد بن عامر الضبعى وجعفر بن عون **ومن تلاميذه:** مسلم وأبو داود والترمزى وروى البخارى عنه فى غير الجامع.

منهجه فى كتاب «السنن»

لكتاب «السنن» قيمته العلمية بين كتب الحديث، فهو كتاب جليل القدر عظيم الفائدة وقد عده ابن الصلاح فى المسانيد وانتقد فى ذلك، لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد وإنما أطلق عليه بعض العلماء إسم المسند لكون أحاديثه مسندة كما سمى البخارى كتابه «المسند الجامع»، ويقوم منهج هذا الكتاب على ترتيبه على الأبواب الفقهية، وتبويبه تبويباً موضوعيا، واشتمل هذا الكتاب على كثير من الأحاديث الصحيحة التى اتفق عليها الشيخان أو البخارى أو مسلم أو كانت على شرطهما أو شرط أحدهما كما اشتمل على كثير من الأحاديث الحسنة، وفيه بعض الأحاديث المنكرة أو الشاذة وهى نادرة جدا وكذلك الأحاديث المرسلة والموقوفة ولكنها تقوى أحيانا لمجيئها

من طرق أخرى تعضدها. ويرى الحافظ ابن حجر أن سنن الدرامى ليس دون السنن فى المرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من سنن ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير بل إن بعضهم سماه «الصحيح» وهى تسمية فيها تجوز وعاش الدارمى أربعا وسبعين سنة حفلت بعظائم الأمور وبالأعمال العلمية المباركة، وتوفى ثامن شهر ذى الحجة سنة خمس وخمسين ومائتين.

الإمـــام بقى بن مخلد

هو الإمام الحافظ بقى بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن القرطبى الأندلسى صاحب المسند الكبير، والتفسير العظيم، ولد فى شهر رمضان سنة إحدى ومائتين، ونشأ هذا الإمام الجليل محباً للعلم متواضعا عابداً مجاهداً فى سبيل الله وقد طوف هذا الإمام بكثير من البلاد، فرحل إلى مصر وسمع من يحيى ابن بكير ورحل إلى دمشق وسمع بها من إبراهيم بن هشام، ورحل إلى بغداد وسمع الإمام أحمد حنبل وطبقته، وإلى الكوفة وسمع يحيى بن عبد الحميد وأبا بكر بن أبى شيبة، وإلى البصرة وسمع حماد بن زيد.

وممن سمع منه وروى عنه: شيخه يحيى بن بكير وهذا يشهد له بعلو المكانة فى الحديث وابنه أحمد والحسن بن سعيد وغيرهم.. ومن مؤلفاته: كتاب «التفسير» وكتاب «المسند» وله مصنف فى فتاوى الصحابة والتابعين.

منهج بقى بن مخلد فى المسند

يقوم منهج بقى بن مخلد فى مصنفه على تدوين الأحاديث بطريقة المسانيد وطريقة الأبواب، فجمع بين الطريقتين، وروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف ورتب أحاديث كل صاحب على أبواب الفقه ومسائل الأحكام فهو مسند ومصنف، وعدد الأحاديث التى نسبها ابن الجوزى للصحابة فيه ٣١٠٦٤، و كان الإمام بقى بن مخلد يجمع الحديث على طريقة المسند لكل صحابى. وعلى طريقة التبويب كذلك، ولعله كان يقطع الحديث فى أبوابه على نحو ما فعل البخارى فى صحيحه وأنه أيضا

كان يكرر الأحاديث، و حاول بعض الباحثين المقارنة بين كتاب المسند للإمام بقى بن مخلد وبين مسند الإمام أحمد ولكنها آراء استظهارية لا تقوم على أساس من النقد العلمى الصحيح لعدم وجود كتاب الإمام بقى بن مخلد، وتوفى فى جمادى الآخرة سنة ست وسبعين ومائتين.

الإمام محمد بن جرير الطبرى

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى. ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان، وقد تفانى فى طلب العلم والتأليف حتى مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة، وكان الطبرى إماما فى التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وقام برحلات عديدة تلقى خلالها العلم والحديث عن كبار الشيوخ فبدأ بالرى وما جاورها ليأخذ الحديث عن محمد بن حميده والمثنى بن إبراهيم، واتجه إلى البصرة ثم إلى واسط والكوفة والشام ومصر. ومن تلاميذه والذين رووا عنه: أحمد بن كامل القاضى، ومحمد بن عبد الله الشافعى.

ومن مؤلفاته: «كتاب التفسير الكبير» وهو من أجل كتب التفسير بالمأثور وأصحها ذكر فيه ما ثبت عن النبى ﷺ وما ورد عن الصحابة والتابعين ووجه الأقوال ورجح بعضها على بعض، كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاستنباط واللغة والاستشهاد بالشعر على بعض ما فى الألفاظ، وكتاب «تهذيب الآثار» وتفضيل الثابت عن رسول الله ﷺ وابتدأه بما رواه أبو بكر وتكلم على كل حديث وعلته وطرقه وما فيه من الفقه والسنن وإختلاف العلماء وأتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالى ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة ومات قبل تمامه وهو موجود بمكتبة الآستانة، وكتاب «تاريخ الأمم والملوك» وكتاب «القراءات» ، «تاريخ الرجال»، «التبسيط فى الفقه»، «التبصير فى أصول الدين» ، «اختلاف العلماء» ، «الفضائل» «أحكام شرائع الإسلام» وغير ذلك، وقبل توفى ودفن فى داره سنة عشر وثلاثمائة والصحيح أنه دفن ببغداد.

الإمام محمد بن سعد كاتب الواقدى

هو أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهرى الهاشمى، الإمام المؤرخ الثقة. ولد بالبصرة سنة ثمان وستين ومائة من الهجرة، ولم يلابس ابن سعد الفتن الهوجاء فى عهد المأمون وبعده فأمكنه نشر علمه، وعرف بكاتب الواقدى لأنه صحبه زمانا وكتب له فعرف به، وأكثر المحدثين وثقة فقال: ثقة مع أن أستاذه ضعيف، وكان ابن سعد ينتقى الرواية التى يرويها لشيخه أو يؤيدها برواية أخرى لغيره، روى عن كثير من الشيوخ لا سيما الواقدى وروى عن سفيان بن عيينة وهشيم والوليد بن مسلم وغيرهم وممن روى عنه: أبو بكر ابن أبى الدنيا وأبو محمد الحارث بن أبى أسامة التميمى. وجرح البعض ابن سعد وعدله الأكثرون. ورحل ابن سعد إلى المدينة والكوفة وبغداد ومن مؤلفاته: كتاب «الطبقات الكبرى» وكتاب «الطبقات الصغرى» وكتاب «أخبار النبى ﷺ».

كتاب الطبقات الكبرى ومنهجه فيه

كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد من أوائل ما صنف فى هذا الموضوع ولعله لم يسبقه فى هذا المجال إلا طبقات الواقدى، ومصادره نوعان الأول: المشافهة والسماع. والثانى: الكتابة ولم يقتصر على طبقات الواقدى وإنما استعان بكتب الواقدى الأخرى، كما استجد بعض فصول لم يجد رواية فيها لشيخه مثل كنية رسول الله ﷺ وما كان يعوذه به جبريل وأنساب الجاهلين وسير الأنبياء والأمم السابقة. وتحدث عن سيرة الرسول ﷺ والصحابة والتابعين إلى عصره وبعد أن أنتهى من الجزءين الأول والثانى اللذين جعلهما للسيرة النبوية عقد فصلا للمفتين بالمدينة فى معهد النبوى ثم ترجم للصحابة والتابعين وخصص آخر جزء للنساء.

ونلاحظ فى تراجمه عنصرين: عنصر الزمان، وعنصر المكان: أما عنصر الزمان فكان يراعيه فى سائر الطبقات من أولها إلى آخرها وجعل البداية هى السابقة إلى الإسلام ثم موقعة بدر، فبدأ بالمهاجرين البدريين ثم بالأنصار البدريين، وأما الثانى: وهو عنصر المكان فترجم للصحابة على حسب الأمصار فسمى من كانوا بالمدينة أو مكة أو الطائف «وهكذا» ومن نزلوا الكوفة ومن نزلوا البصرة ومن فضلوا المقام بالشام أو مصر وسار على هذا المنهج بالنسبة للتابعين «الطبقة» فى كتاب ابن سعد تساوى عشرين سنة تقريباً.. ولهذه الطريقة عيب فقد يكون أحد الرجال داخلا فى غير موضع واحد كأن يكون بدريا وممن يفتى أيام الرسول ﷺ ثم هاجر إلى مصر من الأمصار وهكذا فتتعدد ترجمته، وتنبه لهذا ابن سعد فكان يطيل الترجمة فى موضعها الأصلى ويمر عليها بإيجاز فى الموضع الآخر.

وأكبر ما انتقده المحدثون على الواقدى واتبعه فى ذلك تلميذه ابن سعد هو جمع الأسانيد الكثيرة وإيراد متن واحد لها وإدخال حديث الرجال بعضهم فى بعض مبتغيا بذلك الإيجاز إذا كثرت الروايات وتشابهت.. وفى طبقات ابن سعد الأسانيد المرسلة والمقطوعة بجوار الصحيحة الكثيرة ولا يصعب على أهل العلم استخلاص الصحيح من

غيره وفى الكتاب بعض توضيحات يسيرة من ابن سعد وهى تطلعنا على نقده العلمى الطيب الذى تميز به. وتوفى ابن سعد لأربع خلون من جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين ببغداد.

العلوم المصاحبة لتدوين السنة

لقد تمخضت بحوث المحدثين ومناهجهم إلى علوم كانت قمة ما وصل إليه الفكر البشرى وأصح ما عرف فى التاريخ من القواعد العلمية فى الرواية والأخبار وقد نسج على منوال علماء الحديث كثيرون من علماء السلف فى سائر مجالاتهم العلمية الأخرى كالتاريخ والفقه والتفسير والأدب وغير ذلك وتلك العلوم التى تمخضت عنها بحوث الأئمة هى ما تسمى بعلم أصول الحديث أو علم الحديث دراية ،وذلك أن علم الحديث ينقسم إلى قسمين: علم الحديث رواية: وهو علم يعرف به ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ونقل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من ذلك ،على الرأى المختار. وعلم الحديث دراية: وهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن وقد نشأ أصول هذا العلم مع نشأة الحديث نفسه، إذ كانوا يطلبون من الراوى التثبت وينقدون المرويات وازداد الحرص على هذا العلم منذ وقوع الفتنة فكانوا يقولون: سموا لنا رجالكم ثم زاد الطلب عندما قام ابن شهاب بجمع الحديث، ثم كتب الإمام الشافعى بعض المسائل فى كتابيه: «الرسالة» و «الأم» وكان أول من ألف فى بعض بحوث هذا العلم هو الإمام على ابن المدينى، كما تكلم فى مسائله البخارى ومسلم والترمذى من علماء القرن الثالث، وأشاع الترمذى مسائله وجمع بعضها فى خاتمة جامعه ولم تكن المؤلفات فى علوم الحديث حتى القرن الثالث جامعة لكل أنواع هذا العلم ولا مستقلة بذاتها فمنهم من جعلها مقدمة لكتابه كالإمام مسلم ومنهم من جعلها خاتمة لكتابه كالترمذى ومنهم من ألف فى التاريخ كالبخارى ومنهم من كتب

فى الثقات كأبى حاتم ابن حبان المتوفى سنة ٣٥٤ ومنهم من كتب فى الضعفاء كالبخارى والنسائى.. وبعد أن نضجت العلوم واستقر الاصطلاح دون هذا العلم وحده وفى كتب مستقلة وذلك فى القرن الرابع الهجرى على يدى القاضى أبى محمد الحسن ابن عبد الرحمن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠ هو فألف كتابه «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» وكان أول من وضع كتاباً مستقلا فى علوم الحديث ولكنه لم يستوعب ثم صنف الحاكم النيسابورى كتابه «معرفة علوم الحديث» ثم ألف الخطيب البغدادى كتابه فى أصول الحديث «الجامع لآداب الشيخ والسامع» ثم كثر التأليف بعد ذلك كما أدى حرص العلماء على معرفة أحوال الرواة إلى نشأة «علم الجرح والتعديل»: وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد من شأنهم من تعديل يزينهم أو تجريح يشينهم ومن بين هذا العلوم (٢) «معرفة الصحابة» ولهذا العلم ثمرته العظيمة فى معرفة الحديث المتصل والمرسل. ومنها (٣) «علم تاريخ الرواة» وهو علم يعرف به تاريخ رواة الحديث ورحلاتهم ومواطنهم ومواليدهم ووفياتهم وكثير من أصولهم مما له أثر فى توهينهم أو تقويتهم. ومنها (٤) «علم معرفة الأسماء والكنى والألقاب» ويبحث فى معرفة أسماء من اشتهر بكنيته وكنى من اشتهر باسمه أو يكون قد اشتهر بلقبه دون اسمه أو العكس فإذا ذكر الرواى مرة باسمه ومرة بكنيته لا يظنهما من لا معرفة له أنهما رجلان ومنها (٥) علم تأويل مشكل الحديث «ويسمى مختلف الحديث» وهو التوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث. (٦) معرفة غريب الحديث» ويبحث فى بيان معنى بعض الكلمات الغامضة (٧) معرفة علل الحديث» والعلة سبب خفى يقدح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرا (٨) «كتب المشيخات» وتشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأجازوه وإن لم يقلهم .

مناهج المحدثين فى القرن الرابع

جاء القرن الرابع الهجرى، فوجد علماء هذا القرن من كتب الحديث التى صنف فما قبلهم موضوعا لبحثهم، بما كان فى هذه الكتب من التبويب الفقهى والترتيب الموضوعى، والتدوين الدقيق للسنة النبوية، مما جعل دراسة هذه المصنفات - فى بعض الأحيان - تحل محل الأسفار والرحلات العلمية التى كان يقوم بها الأئمة من قبل .. وقد قام علماء القرن الرابع بتأليف كتب جديدة يقوم منهج التدوين فيها على الطرق الآتية:

١- تخريج الأحاديث الصحيحة على غرار ما كان يصنع البخارى ومسلم.

٢- طريقة المستدركات ٣- طريقة المستخرجات

٤- طريقة المعاجم ٥- التأليف عل العلل

٦- التأليف على الأبواب ٧- شرح الأحاديث النبوية

١- طريقة تخريج الصحيح

التزم بعض علماء القرن الرابع بتخريج الأحاديث الصحيحة، على نمط صنيع البخارى ومسلم ومن هؤلاء: الإمام أبو حاتم محمد ابن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد أبو حاتم البستى ومن شيوخه: الحسين بن إدريس الهروى، وأبو عبد الرحمن النسائى، وأبو يعلى الموصلى، وأبو بكر ابن خزيمة وغيرهم. ومن تلاميذه الحاكم أبو عبد الله ومنصور ابن عبد الله الخالدى وغيرهما ومن مؤلفاته: «التاريخ» و «الضعفاء» و «فقه الناس» و «المسند الصحيح» وقد قسم مسنده على الأوامر والنواهى والأخبار والإباحات وأفعال النبى ﷺ، ونوع كل قسم إلى أنواع والكشف فيه عسر، لأنه لم يرتبه على الأبواب ولا على المسانيد، وقام بترتيبه على الأبواب: علاء الدين بن بلبان المتوفى سنة ٣٩٧ وسماه «الإحسان فى تقريب صحيح

ابن حبان،، ويرى بعض الأئمة أن ابن حبان متساهل فى التصحيح ولكن تساهله أقل من تساهل الحاكم، ويظهر تساهله فى القاعدة التى قالها وهى: العدل من لم يعرف فيه الجرح إذ التجريح ضد التعديل فمن لم يجح فهو عدل حتى يتبين جرحه وإطلاق اسم الصحيح على كتابه فيه تجوز. وممن سار على طريقة تخريج الصحيح فى هذا القرن:

الإمام قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف الأندلسى أبو محمد، كان عالما بالسنة ورجالها، عالما بالحديث والفقه والعربية **ومن شيوخه**: بقى بن مخلد وابن أبى الدنيا وابن أبى خيثمه وغيرهم، **ومن تلاميذه**: قاسم بن محمد تلميذه، وعبد الله بن محمد الباجى **ومن مؤلفاته**: «كتاب الصحيح» و «بر الوالدين» و «المنتقى فى الآثار» و «الأنساب». ومن المصنفين على هذه الطريقة أيضا:

الإمام أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ورحل إلى بلاد كثيرة وتضلع فى الحديث وعلومه. **ومن شيوخه**: أبو قاسم البغوى ومحمد بن يوسف الفربرى، **ومن تلاميذه**: أبو عبد الله بن منسده وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبى، **وأجل مصنفاته**: «كتاب الصحيح المنتقى» ويسمى بالسنن الصحاح وقد ألفه على طريقة الأبواب، ودون فيه ما صح عنده من السنن مع حذف الأسانيد.

٢- طريقة المستدركات

وتقوم هذه الطريقة على جمع الأحاديث التى تكون على شرط أحد الأئمة ولم يخرجها فى كتابه، فيأتى صاحب المستدرك فيحصى هذه الأحاديث كما فعل الحاكم فى كتابه «المستدرك» فقد أودع فى كتابه هذا ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحدهما ولم يخرجاه، كما أودع فيه ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وربما أودع فيه ما لم يصح منبها على ذلك وقد نبه على كل نوع من هذه الأنواع فى كتابه.

وقد قام بتلخيص المستدرك الحافظ الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

وقد اختلف العلماء فى الأحاديث التى انفرد الحاكم بتصحيحها: فمنهم من قال بقبول تصحيحه مطلقا.

ومنهم من قال: أنه متساهل. وقال ابن الصلاح أنه: «واسع الخطو فى شرط الصحيح متساهل فى القضاء به، فالأولى أن نتوسط فى أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة أن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه أ هـ.

والذى أرجحه هو ما ذهب إليه بدر الدين بن جماعة: وهو أن ما انفرد بتصحيحه نتتبعه ونحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف لما قيل فيه أنه متساهل فى التصحيح.

وممن ألف على هذه الطريقة: «أبو الحسن على بن عمرين أحمد الدار قطنى المتوفى سنة ٣٨٥هـ ألف كتابه «الالزامات» وجمع فيه من الأحاديث ما كان على شرط الشيخين، وليس بمذكرور فى كتابيهما وألزمهما ذكره، وهذا غير لازم، لأنهما لم يلتزما إخراج كل الصحيح كما سبق.

وأبو ذر الهروى عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصارى «المتوفى سنة ٤٣٤هـ فقد ألف كتابه «المستدرك على الصحيحين».

٣- طريق المستخرجات

يقوم منهج التأليف على هذه الطريقة بأن يأتى المصنف إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح البخارى مثلا فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه، وشرطه: ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو وزيادة مهمة. وممن ألف على هذه الطريقة:

الأمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الاسماعيلى الجرجانى المتوفى سنة ٣٧١ هـ ألف الصحيح المستخرج على صحيح البخارى.

والأمام يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابورى الأسفرائيتى المتوفى سنة ٣١٦هـ ألف الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم.

والأمام أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيبانى النيسابورى المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤هـ ألف المستخرج على الصحيحين.

٤- طريقة المعاجم

ويقوم منهج التأليف على المعاجم بترتيب صاحب الكتاب للصحابة أو الشيوخ على حسب حروف المعجم ومنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم، وممن صنف على هذه الطريقة:

الأمام أبو قاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامى اللخمى الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠هـ ألف «المعجم الكبير» فجمع فيه مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم ما عدا القسم الثانى منه وهو قسم الأفعال فإنه مرتب على المسانيد ذاكرا عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابى الذى خرج عنه(١) والمعجم الأوسط وقد رتب فيه شيوخه على حروف المعجم، «والمعجم الصغير» وهو عن كل شيخ له حديث واحد والقارئ لهذه الكتب يدرك أنها متأثرة فى منهجها إلى حد كبير بطريقة التصنيف على المسانيد التى سلكها الإمام أحمد بن حنبل وغيره فى القرن الثالث، وبهذا يتضح أثر المتقدمين فى المتأخرين.

٥- طريقة التصنيف على العلل

وهذه الطريقة تعتبر أدق الطرق فى التأليف، ولا يقف عليها إلا من أوتى حظا وافرا من المعرفة التامة بالرواة ومراتبهم، وفى هذه الطريقة يقوم المصنف بجمع طرق

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٨٣.

الحديث، والنظر في الرواة، حتى يتبين اختلاف ضبطهم وإتقانهم فيستطيع معرفة الحديث المعلول فيحكم بعدم صحته، أو التوقف فيه، فالصلة كما سبق بيانها في الباب الثالث: هي سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث ومن ألف على هذه الطريقة من أهل القرن الرابع: الإمام أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، ألف كتاب العلل ورتبه على أبواب الفقه والإمام أبو الحسن الدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

٦- التاليف على الأبواب

وقد ألف على هذه الطريقة الأمام الدار قطني ٣٨٥ كتابه «السنن» الذي جمع فيه بين الصحيح والحسن والضعيف، بل والموضوع على ندره، ومن بين الموضوعات ما نبه عليه الدار قطني ومنها ما لم ينبه عليه.

٧- الشـــــــرح

وقد عنى علماء القرن الرابع بشرح الأحاديث النبوية كالإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ٣٨٨هـ ألف كتاب «معالم السنن» شرح سنن أبي داود، وكتاب أعلام السنن شرح صحيح البخاري وهكذا.

- إلى سقوط الخلافة العباسية:

ومن القرن الخامس حتى نهاية الخلافة العباسية، عندما سقطا بغداد فى أيدى التتار على يد (هولاكو) سنة ٦٥٦هـ فى هذه المرحلة اقتصرت أعمال العلماء على الجمع والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين.

ويقوم منهج التصنيف فى هذه المرحلة على تدوين ما تفرق فى كتب الأولين بجمع ما اتفق عليه الشيخان، أو التقريب والاختصار بحذف الأسانيد وإقتصارهم أحيانا على المتون وأحياناً أخرى على بعضها أو اقتصارهم على جمع أحاديث الأحكام والترغيب والترهيب ومن هؤلاء:

١- من قام بجمع أحاديث كل من صحيح البخارى وصحيح مسلم فى مصنف واحد، وممن قام بالتصنيف على هذه الطريقة: اسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات المتوفى سنة ٤١٤هـ، ومحمد بن نصر الحميدى الأندلسى المتوفى سنة ٤٨٨هـ، وربما زاد زيادات ليست فيهما، وحسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ٥١٦هـ.

٢- ومنهم من قام بالجمع بين أحاديث الكتب الستة: الصحيحان وموطأ مالك، سنن النسائى وسنن أبى داود، وجامع الترمذى. وممن صنف على هذه الطريقة: أحمد بن رزين بن معاوية العبدرى السرقسطى المتوفى سنة ٥٣٥هـ فى كتابه (تجريد الصحاح).

٣- ومنهم من جمع بين أحاديث من كتب مختلفة مثل: (مصابيح السنة) للإمام حسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ٥١٦هـ جمع فيه ٤٤٨٤ حديثاً من الأحاديث الصحاح، وهى التى أخرجها الشيخان أو أحدهما، والأحاديث الحسان وهى التى أخرجها أبو داود والترمذى وغيرهما، وما كان فيها من ضعف ولم يذكر المنكر ولا الموضوع، ومنها: «جامع المسانيد والألقاب» لأبى الفرج عبد الرحمن بن

على الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ جمع فيه بين الصحيحين، ومسند أحمد، وجامع الترمذى وقد رتبه أبو العباس أحمد بن عبد الله المحب الطبرى المتوفى سنة ٩٦٤هـ ومنها: «بحر الأسانيد» للإمام الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندى سنة ٤٩١ جمع فيه مائة ألف حديث.

٤- ومنهم من دون أحاديث منتقاة فى الأحكام والمواعظ مثل كتاب: «منتقى الأخبار فى الأحكام» للحافظ مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى المعروف بابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢هـ انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ومسند الأمام أحمد وجامع الترمذى والسنن للنسائى وأبى داود وابن ماجه، وشرحه محدث اليمن محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠هـ فى كتابه «نيل الأوطار» ومثل كتاب «السنن الكبرى» للبيهقى أحمد بن حسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وله أيضا كتاب السنن الصغرى «ومثل كتاب» الأحكام الصغرى «للحافظ ابن محمد عبد الحق الأشبيلى المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٦٠٠هـ جمع فيه أحاديث الأحام التى اتفق عليها البخارى ومسلم، ومثل كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ عبد العظيم ابن عبد القوى بن عبد الله المنذرى والمتوفى سنة ٦٥٦هـ.

٥- ومنهم من صنف على طريقة الأطراف وهى أن يذكروا طرفا من الحديث يدل على بقيته ثم يجمعوا أسانيده إما على وجه الاستيعاب وأما مقيده بكتب مخصوصه مثل: أطراف الصحيحين للحافظ إبراهيم بن محمد عبيد الدمشقى المتوفى سنة ٤٠٠هـ وأطراف الصحيحين لأبى محمد خلف بن محمد الواسطى المتوفى سنة ٤٠١هـ ومنها أطراف السنن الأربعة لأبى القاسم على ابن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقى المتوفى سنة ٥٧١هـ رتبه على حروف المعجم وسماه «الاشراف على معرفة الاطراف» ومنها أطراف الكتب الستة لمحمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧هـ[1].

---

(١) كشف الظنون جـ ١ ص ٣٨٥.

«منهج التصنيف فى الفترة ما بين نهاية الخلافة العباسية»

«إلى عصرنا الحاضر»

قبل بيتم منهج التصنيف فى هذه المرحلة نحب أن نجلى الموقف العلمى بكلمة يسيرة: فى هذه المرحة ركدت الرحلات العلمية وانقطع الاتصال بالعلماء بعد أن كانت الأقطار الإسلامية حلقات متصلة، متماسكة الجوانب، وقد حدث هذا الانفصال بسبب ما قامت به أوروبا من بث روح الفرقة والقضاء على شوكة المسلمين ومكنهم من ذلك غفلة المسلمين وأختلافهم حتى قضى على الخلافة العثمانية، ولم يتجاوز المسلمون بلادهم، فتوقفت الرحلات العلمية، ولم يعد بعد للرواية الشفاهية من ظهور فكانت «الإجازة والمكاتبة» إلا ما كان من بعض المخلصين لتراثهم الذين استعذبوا الكد والجد فى سبيل شريعتهم، فقاموا برحلات كانوا يجلسون فيها للإملاء وإثراء الحركة العلمية، والعمل على نهضة السنة النبوية، ومن هولاء: الحافظ زين الدين العراقى ٨٠٦هـ، وشهاب الدين بن حجر ٨٥٢هـ فكانوا بوارق لامعة فى جومليد خانق، فلم يقدر للإجارة والمكاتبة الذيوع، وإنما عكف العلماء على كتب الأولين اختصارا وتخريجا وشرحا، وعندما دالت دولة المماليك غربت معها الجهود العلمية لتبزغ فى الهند والحجاز حيث وجدت صدوراً أرحب. وآفاق أوسع.

وأما عن المناهج التى سارت عليها جهودهم العلمية، فإن الناظر إلى أعمال العلماء آنئذ يجد أنها كانت مقتصرة على دراسة كتب السابقين، انتقاء وترتيباً وتخريجاً وتهذيباً، ومن أنواع الكتب المصنفة فى هذه المرحلة:

١- كتب الزوائد: وفيها يقوم العلماء بإخراج الأحاديث الزائدة فى كتاب على آخر وتدوينها فى مصنفات خاصة لهم، وذلك لأن كتب المتقدمين كانت تتفاوت من حيث ما تحتوى عليه قلة وكثرة، فنهض علماء هذه المرحلة بتمييز الأحاديث

الزائدة فى مصنف على آخر، من هذه الكتب كتاب «اتحاف المهرة بزوائد العشرة» أى الكتب الستة، والمسانيد العشرة هى: مسند أبى الوليد الطيالسى، والحميدى، ومسدد، وابن أبى عمر، وابن راهوية، وأبى بكر ابن أبى شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبى أسامة، وأبى يعلى الموصلى ومنها كتاب «زوائد السنن الكبرى» للبيهقى وكتاب «زوائد مسند أحمد على الكتب الستة».

٢- **كتب الجوامع العامة:** وفيها جمع العلماء بين جملة من الكتب فى مؤلف واحد ككتاب جامع المسانيد والسنن لابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ جمع فيه بين الكتب الستة ومسانيد أحمد والبزار وأبى يعلى والمعجم الكبير للطبرانى، ومنها «جمع الجوامع» للسيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ جمع فيه بين الكتب الستة وغيرهما وكان يقصد جمع السنن بأسرها، وذلك غير ممكن.

٣- **كتب جامعة لأحاديث الأحكام:** ككتاب «الألمام فى أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ جمع فى المتون دون أسانيدها وكتاب «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» لابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ وأشتمل على ألف وأربعمائة حديث فى الأحكام.

٤- **تخريج الأحاديث المذكورة فى مصنفات العلوم المختلفة:** وهذه الأحاديث أوردها بعض المصنفين فى العلوم المختلفة كالفقه وأصوله والتفسير وشرح الأحاديث والعقائد واللغة وجادوا بها للاستدلال أو الاستشهاد، دون بيان لدرجتها من الصحة أو الضعف، فتصدى بعض الحفاظ لتخريجها، وبينوا مواضعها وجمعوا ذلك فى كتاب على حدة مثل: «تخريج أحاديث تفسير الكشاف» للحافظ جمال الدين الزيلعى المتوفى سنة ٨٦٢هـ و «تحفة الرواى فى تخريج أحاديث البيضاوى» للشيخ عبد الرؤوف المغاورى والشيخ محمد همات زادة المتوفى سنة ١١٧٥هـ.

٥- **تخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** وهذا النوع من الأحاديث دار على ألسنة كثير من الناس كحكمة أو مثل، وراج بين عامتهم، ومنه الصحيح، ومنه الضعيف ومنه الموضوع ومنه الحكمة ومنه المثل، فانبرى بعض العلماء ليطلعوا المسلمين على حقيقة الأمر فألفوا كتبا فى هذا النوع ككتاب «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوى، وكتاب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للحافظ اسماعيل بن محمد العلجلونى المتوفى سنة ١٩٦٢هـ.

٦- **كتب الأطراف**، وفيها يذكر طرف من الحديث يدله على بقيته ككتاب «أطراف مسند الأمام أحمد» و «أطراف مسند الفردوس» لابن حجر و «أطراف صحيح ابن حبان» للعراقى.

هذه هى أهم مناهج المحدثين، وهناك غير ذلك بعض الشروح والمختصرات، فجزاهم الله خير الجزاء على ما قدموا من جهود مخلصة فى خدمة سنة رسول الله ﷺ ووفقنا الله لخدمة السنة ورزقنا شفاعة صاحبها عليه الصلاة والسلام.

- كتابة الأحاديث بعد وفاة النبى:

وما أن توفى الرسول ﷺ وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة، وكذلك كتب التابعون وأكثروا، روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فإذا نزل نسخه، وعن عبد الرحمن ابن أبى الزناد عن أبيه قال: «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس» وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد بن معاوية وكان يقول: «لو أن عندى كتبى بأهل ومالى».

وقد هم الفاروق عمر - رضى الله عنه - أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه بكتابتها، وطفق يستخير الله فى ذلك مدة ولكن الله لم يرد له، روى البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير: أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح وقد عزم الله له فقال: أنى كنت أردت أن أكتب السنن، وأنى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وأنى والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً.

- تدوين الأحاديث تدويناً عمام:

واستمر الأمر على ذلك، البعض يكتب والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - فرأى جمع السنن وتدوينها خشية أن يضيع منها شئ أو يلتبس الحق بالباطل، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء فى الأمصار الإسلامية وأمرهم بجمع الأحاديث، وكتب إلى عماله فى الأمصار يأمرهم بذلك، روى مالك فى الموطأ - رواية

محمد بن الحسن أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه فإنى خفت دروس العلم، وذهاب العلماء وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، والقاسم ابن محمد بن أبى بكر.

وعلقه[1] البخارى فى صحيحه فقال: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم[2]: أن انظر ما كان عندك أى فى بلدك من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإن خفت دورس العلم، وذهاب العلماء».

وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه.

وممن كتب إليه الخليفة العادل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المدنى أحد الأئمة الأعلام، وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤هـ.

- نشاط حركة التدوين:

وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، ولم يعد أحد من السلف يتحرج من الكتابة، وبذلك ارتفع الخلاف الذى كان بينهم أولا فى كتابة الأحاديث، واستقر الأمر، وانعقد الإجماع على جواز كتابته، بل على

---

(١) التعليق هو أن يحذف من مبتدأ الإسناد راو أو أكثر وقد أكثر من التعليقات البخارى فى صحيحه وذلك فى التراجم والشواهد لا فى أصول الكتاب فأنها كلها متصلة مسندة.

(٢) نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ولأبيه محمد رؤية وهو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبد العزيز على إمارة المدينة وولاه قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبى بكر، وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه ابو بكر توفى سنة ١٢٠هـ.

استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم[1].

وقد أخذت الحركة العلمية التدوينية فى الحديث فى الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت، وأخذوا أنفسهم بمجافاة المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر، وحرصوا على لقاء الأشياخ، والأخذ من الأفواه، وسهروا فى سبيل ذلك الليالى الطوال، وقطعوا الفيافى والقفار، وطوفوا فى البلدان والأقاليم، وضربوا فى سبيل العلم والرواية، على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر والارتحال، مثلا عليا تجعلهم فى عداد العلماء الخالدين.

ما زال العلماء يجمعون الأحاديث، وينقدون ويمحصون، ويؤلفون الصحاح والسنن والمسانيد حتى جمعت الأحاديث كلها تقريباً فى القرن الثالث الذى يعتبر العصر الذهبى للأحاديث والسنن، وبانتهاء هذا القرن كاد ينتهى الجمع والابتكار فى التأليف، والاستقلال فى النقد والتعديل والتجريح، وبدأت عصور الترتيب والتهذيب، أو الاستدراك والتعقيب، وذلك فى العصر الرابع وما تلاه من العصور.

وهكذا نخلص إلى هذه النتيجة:

وهى أن السنة لم يطل العهد بعدم تدوينها، وأن التدوين بدأ بصفة خاصة فى عصر النبى، وأنه قوى وغلظ عوده فى عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين، وأنه أخذ صفة العموم فى أواخر عصر التابعين، ولم يزل يقوى ويشتد حتى بلغ عنفوانه واستوى على سوقه فى القرن الثالث الهجرى خاتمة القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، خيرة الإيمان والعلم والعمل، والهدى والفلاح والإستقامة على الجادة.

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ١٦٥.

- الرحلة فى سبيل العلم:

لعل ما يتميز به أئمة العلم فى الإسلام، ولا سيما أئمة الحديث وجامعوه كثرة الارتحال، وملازمة الأسفار، وقد جروا فى ذلك على سنن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الرواة الثقات فلا يكتفى بهذا، بل يرحل الأيام والليالى حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة، وقد ثبت فى صحيح البخارى تعليقا بصفة الجزم أن جابر بن عبد الله الأنصارى رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس[1] فى حديث واحد، والقصة بتمامها - كما أخرجها البخارى فى «الأدب المفرد» وأحمد وأبو يعلى فى مسنديهما - من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً، ثم شددت رحلى فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج فاعتنقنى فقلت: حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة..» الحديث.

وروى عن جابر أيضاً أنه قال: كان يبلغنى عن النبى ﷺ حديث فى القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحو القصة الأولى.

وأخرج الطبرانى من حديث مسلمة بن مخلد قال: أتانى جابر فقال لى: حديث بلغنى أنك ترويه فى الستر على المسلم فذكره، والظاهر أنها قصص متعددة رحل فيها جابر - رضى الله عنه - مرات متعددة.

ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصارى إلى عقبة بن عامر الجهنى بسبب حديث يرويه فى الستر على المسلم رواه أحمد بسند منقطع، وروى أبو داود فى سننه

---

(١) بضم الهمزة مصغراً، وهو جهنى حليف للأنصار.

من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر فى حديث.

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والدين، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال: «بلغنى حديث عند على فخفت ان مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق» وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: «إن كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد» وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال: «كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم»[1] وقال الشعبى فى مسألة أفتى فيها: «أعطيناكها بغير شئ، كان يرحل فيما دونها إلى المدينة» وقد روى الدرامى بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال: «أن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار فى الحديث الواحد» وقال أبو قلابة: «لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه».

وقيل للإمام أحمد: «رجل يطلب العلم، يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل؟ قال: يرحل يكتب عن علماء الأمصار».

وممن ارتحل فى سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم ومن المحدثين جم غفير، ويأتى فى الرعيل الأول منهم الأئمة البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم، و أن منهم من لم يذق طعم الراحة والإقامة والإستقرار طوال حياته.

- عناية المحدثين بالنقد والدراية:

إن أئمة الحديث كما عنوا به من ناحية جمعه فى الكتب الجامعة لمتونه عنوا بالبحث عنه من نواحى أخرى تتصل به من جهة سندة ومتنه مما يتوقف عليه قبوله

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ١٤١ - ١٤٢.

أو رده، ولعمر الحق أن البحث عنه من هذه النواحى بحث جليل القدر، جم الفائدة اذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث، والصحيح من العليل، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد، وتلك النواحى التى بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل، والشاذ والمقلوب، والمنكر، والمضطرب، والموضوع، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل، وألفاظ كل، والرواية، وشروطها، والتحمل وكيفياته، والأداء وألفاظه، وبيان علل الحديث، وغريبه، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه، وطبقات الرواة، وأوطانهم، ووفاتهم، إلى غير ذلك مما تجده مبسوطاً فى كتب علوم الحديث والرجال.

وقد علمت آنفاً أن السنة لم تدون عاماً إلا فى آخر القرن الأول، ولا يشكلن عليك أن مباحث الرواية وشروطها، والرواة وصفاتهم، والتعديل والتجريح، لم تكن مدونة آنئذ، لأنها كانت منقوشة فى الحوافظ والأذهان، وعلى صفحات القلوب، شأنها فى ذلك شأن متون الأحاديث، وما كان أئمة الحديث الجامعون له بغائبة عنهم هذه القواعد بل كانوا يعرفونها حق المعرفة، فكان وجودها فى الأذهان وإن لم توجد فى الأعيان، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقل إلينا من التثبت البالغ والتحوط الشديد فى قبول المرويات وتدوينها، وصيانتها عن أن يتطرق إليها الكذب، أو الغلط، أو الخطأ.

وإنك لتلمس هذا جليا فى الكتب التى ألفت فى القرون الأولى فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية، ومن ذلك ما نجده فى أثناء مباحث كتاب «الرسالة» للإمام الشافعى (م ٢٠٤) وما نقله تلاميذ الإمام أحمد (م٢٤١) فى أسئلتهم له ومحاورتهم معه، وما كتبه الإمام مسلم (م ١٦١) فى مقدمة صحيحه وما ذكره الإمام أبو داود (م ٢٧٥) فى رسالته إلى أهل مكة فى بيان طريقته فى كتابه «السنن» المشهور، وما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذى (م ٢٧٩) فى كتابه «العلل» الذى هو فى آخر جامعه من تصحيح وتحسين وتضعيف، وما ذكره الإمام البخارى (م ٢٥٦) فى تواريخه الثلاثة، إلى غير ذلك.

ومن ثم يتبين لنا أن نقد المرويات، وتمييز صحيحها في زائفها قد كان ملازما لجمعها في الكتب والجوامع والمسانيد، وإذا كان بعض هذه الكتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيف والمنكر والموضوع - على ندرة جداً - من غير تنبيه إليه، فمرجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث في الجرح والتعديل وشروطهم في التصحيح والتضعيف فمنهم المشدد، ومنهم المتساهل، ومنهم المتوسط في الجرح، وقد يخفى على بعضهم من العلل ما لا يخفى على الآخر وهذا شئ يدل على حرية البحث في الإسلام، حرية منشؤها الرغبة في إحقاق الحق وإزهاق الباطل، لا الهوى والشهوة.

- عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون:

وقد عنى المحدثون عناية فائقة بنقد الأسانيد بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد وقد خلفوا لنا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة، منها ما ألف في الثقات، ومنها ما ألف في الضعفاء، ومنها ما ألف فيما هو أعم منهما، و لم يكتفوا في نقدهم للرجال بالتجريح الظاهري، بل عنوا أيضا بالنقد النفسي، وليس أدل على هذا من تفريقهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية، فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثاني، لأن احتمال الكذب في الأول قريب، ولا كذلك الثاني، وكذلك ردوا رواية المبتدع وإن كان غير داعية إذا روى ما يؤيد بدعته، لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته، وقبلوا رواية المبتدع الداعية إذا روى ما يخالف بدعته، لأن احتمال الكذب من الناحية النفسية بعيداً جداً في هذا.

وكذلك اعتبروا من الجرح الذهاب إلى بيوت الحكام، وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه أن الدوافع النفسية قد تحمل صاحبها على الإنحراف.

وكما عنى المحدثون بنقد الأسانيد - النقد الخارجي - عنوا بنقد المتون - النقد الداخلي - وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلا قريبا محتملاً، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السنة المشهورة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع

تعذر التوفيق، وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف المنكر الشاذ، ومعلل المتن ومضطرب المتن إلى غير ذلك.

نعم لم يبالغ المحدثون فى نقد المتون مبالغتهم فى نقد الأسانيد لأمور جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكى والإتئاد فى البحث الصحيح، وسأعرض لهذا بالتفصيل والتوضيح فيما بعد.

- عناية المحدثين بفقه الأحاديث ومعانيها:

وكذلك عنوا بفقه الأحاديث وفهمها، ولم يكونوا زوامل للأخبار لا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخرصين على المحدثين، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقيا من الشوائب والغرائب، كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة مالك وأحمد والسفيانيين الثورى وابن عيينة، والبخارى ومسلم، وباقى أصحاب الكتب الستة وغيرهم، قال أحمد بن الحسن الترمذى: سمعت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - يقول: «إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحد إلى ممن حفظ الحديث ولا يكون معه فقه».

وروى الحاكم فى تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال: قال لنا سفيان ابن عيينة: «يا أصحاب الحديث تعلموا معانى الحديث، فإنى تعلمت معانى الحديث ثلاثين سنة»[1]، وإنك لتلمس أثر الفقه والفهم للأحاديث فى صحيح الإمام البخارى فى تبويبه الأبواب، وطريقته فى التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد فى مواضع بحسب مناسباته الفقهية، وكثيراً ما يدلى برأيه فى مسائل تكون موضع الخلاف، وقد يترك المسألة من غير قطع إذا لم يترجح عنده شئ حتى لقد قيل: فقه البخارى فى تراجمه، وكذلك طريقة مسلم فى ترتيب كتابه، وطريقة أصحاب السنن ولا سيما الترمذى فقد عرض فى سننه لكثير من الآراء الفقهية عرض رجل واع فاهم عارف.

---

(١) الآداب الشرعية جـ ٢ ص ١٢٩.

نعم وجد فى العصور المتأخرة أناس - وهم قلة - جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للمتون، وهؤلاء إنما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث فى دواوينها المعتمدة ولعل هؤلاء هم الذين عناهم أبو الفرج ابن الجوزى فى كتابه «صيد الخاطر» ووصفهم بأنهم زوامل للأسفار يحملون ما لا يعلمون[1]، وإلا فقد كان هناك من أمثاله كثيرون.

- **الرواية باللفظ والمعنى:**

لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز، وحكم من أحكامها شريف، وأنه الأولى بكل ناقل والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، بل قد أوجبه قوم ومنعوا نقل الحديث بالمعنى.

والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة فقالوا: نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ، أما العالم بالألفاظ الخبير بمعانيها، العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، فقد جوزا له ذلك، وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين.

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى رخصة تتقدر بقدرها، وكان منهم من يتقيد باللفظ ويتحرجون من الرواية بالمعنى، قال وكيع: «كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوه - رحمهم الله - يعيدون الحديث على حروفه» وممن كان يشدد فى الألفاظ الإمام مالك - رحمه الله - فقد منع الرواية بالمعنى فى الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواها، رواه البيهقى عنه فى المدخل.

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٢.

ومن السلف من كان يرى جواز الرواية بالمعنى، قال ابن سيرين: «كان ابراهيم النخعي والحسن والشعبى – رحمهم الله يأتون بالحديث على المعانى»[1].

ومما ينبغى أن يعلم أن جواز الرواية بالمعنى فى غير ما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شئ من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم فى ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ولأنه ان ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح[2].

ومما ينبغى أن يعلم أيضاً أنهم استثنوا من الأحاديث التى جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التى يتعبد بلفظها كأحاديث الأذكار والأدعية والتشهد ونحوها كجوامع كلمه ﷺ الرائعة.

فإذا علمنا أن التدوين الخاص وجد فى القرن الأول، وأن التدوين العام كان فى أول القرن الثانى، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز فى الكتب المدونة، والصحف المكتوبة، وأن الذين نقلوا الأحاديث ورووها منهم من التزم اللفظ ومنهم من أجاز الرواية بالمعنى، وهؤلاء المجيزون كانوا عربا خلصا غالبا، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ومحامل الكلام، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون ما هو دين، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله، وأنه كذب على الله فيما شرع وحكم.

---

(١) جامع الأصول جـ ١ ص ٥٤، الباعث الحثيث ص ١٦٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٦.

إذا علمنا كل ذلك - وقد دللنا عليه فيما سبق - أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تجن على الدين، وأنها لم تدخل على النصوص التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين ومن لف لفهم، وأن الله الذى تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سنة نبيه من التحريف والتبديل، وقيض لها فى كل عصر من ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فذهب الباطل الدخيل، وبقى الحق مورداً صافياً للشاربين ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾[1].

والآن لنشرع فى الردود والدفاع، ومن الله أستمد العون والتوفيق.

(١) سورة سبأ الآية رقم ٤٩.

شهد القرن الثالث الهجرى عهدين من عهود الخلافة، العهد الأول وهو مطلع هذا القرن كان يمثل عهد سلطان الخلفاء وقوتهم وحسن سياستهم لأمور الدولة وينحصر هذا العهد فى الثلث الأخير من العصر العباسى الأول (١٣٢ - ٢٣٢هـ) هذا العصر الذى بدأ بأبى العباس السفاح الذى اجتهد فى توطيد دعائم الدولة العباسية، وسار على نهجه الخلفاء الذين جاءوا من بعده كالمنصور والرشيد والمأمون والمعتصم وقد عمل الخلفاء فى هذا العهد على تثبيت قواعد الدولة وحمايتها من الدخلاء والمؤتمرين.

- العهد الثانى:

عهد ضعف الخلافاء وتقلص نفوذهم. وبدأ هذا العهد بظهور الأتراك، لأن المعتصم عندما تولى الخلافة وجد قوتين متصارعتين تحاول كل منهما السيطرة على الدولة، وهما العرب من جانب والفرس من جانب آخر فأراد المعتصم أن يقيم قوة تسند سلطان الدولة، فاستعان بالأتراك واستكثر منهم، لأنهم من أم تركية، وقد بالغ فى استعانته بهذا العنصر حتى وكل أمور الدولة إليهم وأبعد من سواهم فكان كالمستجير من الرمضاء بالنار. فكانوا سبب انحلالها واضمحلالها وتضاعف نفوذهم من بعده فقتلوا الخليفة المتوكل ومن بعد المتوكل أصبح الخلفاء ألعوبة فى أيدى الأتراك يولون من شاءوا ثم يخلعونه ويقتلونه فساءت أمور الدولة وأصبحت لا تسير على منهج مستقيم، فالقصر موزع بين الأتراك وغيرهم من رؤساء الجيش، والحكومة سقطت هيبتها واضمحلت عظمتها وأصبحت حالة الدولة سيئة للغاية. إلا بعض فترات يسيرة يبرز فيها خليفة حازم تعظم هيبته ويشيع الأمن والطمأنينة ويسكن غوارب الفتن، ولكنه ما أن انتهى أمره إلا وتعود الحياة أدراجها ويشيع الفساد. ويرجع بعض الباحثين ذلك إلى أمور ثلاثة (أولا: الجفوة بين بنى العباس والعرب. ثانياً: نظام الإقطاع الذى أسرف فيه بنو العباس إسرافاً أدى إلى تصدع العلام الإسلامى، ثالثاً: ضعف قيمة العهود)[1].

---

(١) ابن قتيبة: عبد الحميد الجندى ص ٤٨.

وهكذا ساء تصرف أمور الدولة مما أدى إلى كثرة الفساد حتى تعرضت الدولة لثورات سياسية منها: ثورة الزنج التى ظهرت فى بلاد البحرين سنة ٢٤٩هـ[١] ولئن كانت الدولة قد اعتراها تقهقر سياسى وأصاب الخلفاء وهن شديد وتمزقت الدولة إلى ممالك ودويلات فإن النهضة العلمية لم تتعثر خطاها ولم يتقهقر ركبها، بل استمرت تشق طريقها نحو التقدم والرقى.

وكان عهد المأمون أسمى العهود العلمية فى العصر العباسى ويرجع هذ السببين:

أولا: ما شغف به المأمون من الاشتغال بالعلم، ومجالسة العلماء عندما كان بمرو، فأخذ عنهم الكثير من علوم الدين كالحديث والفقه، ولذا كان محبا للعلم شغوفاً بنشره.

ثانياً: أن الأمة إذ ذاك كانت تواقة إلى البحث والمعرفة وكثر علماؤها وانتشروا فى كل مصر من الأمصار[٢].

وكان القرن الثالث أزهى عصور الإسلام فى شتى العلوم، وما من علم إلا ونبغ فيه علماء أعلام فى هذا القرن، فنبغ علماء فى العلوم الدينية والعربية، وفى التاريخ والجغرافيا، والرياضة، والطب، وعلوم النجوم، كما نقلت الفلسفة اليونانية. وبالجملة فقد نضجت فى هذا القرن معظم العلوم والمعارف، ووصلت الحضارة إلى أرقى أطوارها.

ولم يكن للضعف السياسى من أثر فى تقدم العلوم، بل إن العلماء شقوا الطريق إلى الإمام. وكانت هناك خصومات بين تلك الثقافات السابقة بعضها مع بعض وكان الخلاف بين المتكلمين وأهل الحديث قديماً، وأكثر أهل الكلام من الخوض فى مسائل خالفوا فيها الجمهور أهل الحديث.

---

(١) المبرد: أحمد حسين وعبد الحفيظ البرغلى ص ٩ «اعلام العرب».

(٢) محاضرات فى تاريخ الأمة الإسلامية ص ٢٠٦ الشيخ محمد الخضرى.

وظل الحال هكذا، الخلاف يشتد بين الفريقين حتى عام ٢١٨هـ، حيث تطور بينهما الجفاء وكانت فتنة القول بخلق القرآن كما سيأتى بيانه وتولى المأمون كبرها مستغلا نفوذه فى رد أهل الحديث إلى رأيه، حتى لا يخذل أمام الرعية، وجعل الدولة تجبر الناس على غير ما يعتقدون.

وقد دافع المحدثون عن الحق، وصبروا على السجن والتعذيب، صامدين أمام التهديد، حتى جاء عهد «المتوكل» سنة ٢٣٢هـ فأزال المحنة ورفع من شأن المحدثين، وانضمت السياسة إلى جانب أهل السنة، فكان لذلك أثره فى تقدم العلوم الدينية ولا سيما السنة النبوية. وهكذا نرى أن الحالة السياسية لم يكن لها من أثر يذكر على الحياة العلمية.

بل إن العلوم ظلت سائرة فى طريقها، أما بالنسبة للحديث ورجاله، فإن ما حدث بين رجاله وبين المتكلمين لم يكن ليعوق الحديث وعلومه، بل إن الدولة فى عهد المتوكل أيدت أهل الحديث، وانتصرت للأئمة الكرام الذين صبروا وصابروا حتى جاء الحق وزهق الباطل نعم كانت هناك بعض الفترات التى منع فيها بعض الأئمة من التحديث، ولكن كان لها رد فعل عظيم بعد ذلك فى إقبال الناس على الحديث والانتصار له، وإقامة أحكام الدين النابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية كما سيأتى الحديث عن ذلك.

النـزاع بين المتكلمين والمحـدثين

يرجع النزاع بين المتكلمين والمحـدثين إلى مـا قبل القرن الثالث الهجـرى منذ نشأة المعتزلة على يد واصل بن عطاء المتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائة حينما اعتزل أستاذه الحسن البصرى وخالفه فى بعض الأصول فسمى هو وأتباعه بالمعتزلة.

وكـــان للمـتكلمين آراء خـاصـة فى بعض مـسائل الدين تخـتلف عـمـا عليـه الجمهور منها:

١ - أفعال العبادة[1] وقد ذهب المعتزلة إلى أن أفعال العباد مخلوقة لهم لا لله ومن أجل ذلك يثابون عليها أو يعاقبون، أما الجمهور فيرون أنها من خلق الله سبحانه وليس للعباد منها إلا جريانها على أيديهم باكتسابهم.

٢- صفات الله تعالى: كما ذهب المعتزلة إلى أن الله منزه عن ثبوت صفات قائمة بذاته كالقدرة والإرادة .. وأداهم إلى ذلك الخشية من تعدد القدماء، أما الجمهور فيرون أن هذه الصفات قديمة قائمة بالذات ليست عين الذات ولا غيرها ونشأ عن ذلك الخلاف حول القرآن الكريم أقديم هو لأنه صفة لله كما يرى الجمهور؟

أم حادث لأنه ليس بصفة لله بل يخلق الله هذه الحروف والأصوات فى جسم المحدث كما يرى المعتزلة؟

وقد بلغ بالمتكلمين الأمر فى تحكيم سلطان العقل فى معظم أبحاثهم ووصلت بهم الجرأة إلى رد بعض الأحاديث التى لا يرونها متفقة مع عقائدهم ولم يجدوا لها تأويلاً، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يعلنوا آراءهم ويطالعوا بها جماهير العامة، لأنهم ليس معهم أحد من الخلفاء يؤيدهم وهم يخالفون جمهور المسلمين وقد ظلوا هكذا حتى كان القرن الثالث وتولى المأمون الخلافة، وكان مولعا بالمناظرة تواقا إلى حرية الفكر والبحث، شغوفاً بالعلم والمعرفة، كان هذا سبباً دعا المأمون أين يفسح المجال أمامهم، حتى ظهروا بآرائهم[2].

---

(١) محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية، ص ٢٠٧ الشيخ محمد الخضرى.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣١٧.

وسبب آخر دعا المأمون إلى ذلك: وهو تأثير المعتزلة عليه، كما سيأتى تفصيل ذلك ومناقشته، وهكذا كان جو الحياة العلمية فى عهد المأمون متمثلا فى خلاف عنيف بين أهل السنة والمتكلمين، وبذل المأمون محاولات كثيرة أملا فى أن يجتمعوا على كلمة واحدة، ويرأب صدع الخلاف القائم بين الفريقين، فرأى أن يجمعهم فى مجالس للمناظرة، رجاء أن يتفقوا على رأى واحد يحمل الجميع عليه ويريح الأمة من عواقب هذا الخلاف الشديد. فعقد مجالس المناظرة، وقد أسفرت المناقشات عن رأى المأمون فى بعض المسائل، وانحيازه إلى المعتزلة فى بعض الأمور التى من بينها القول بخلق القرآن، وأعلن رأيه للفقهاء والعلماء منتظراً أن يستجيبوا له، إلا أنه كان لهذا الانحياز أثر كبير، إذ رماه الناس بالابتداع، وحكم البعض بكفر من قال بخلق القرآن، فلما رأى أن طريقة المناظرة لم تجد فى إقناع الناس، استغل نفوذه فى حمل الناس على رأيه.

وهنا أستطيع أن أقرر أن السبب فى إفساح «المأمون» المجال أمام الآراء الإعتزالية هو ولعه بالبحث والمناظرة وقد ترتب على ولعه المأمون بالبحث والمناظرة أن كان الاعتزال أقرب المذاهب إلى نفسه، لأنه أكثر اعتماداً على العقل، وأوسع حرية فى الرأى، والمأمون معروف بالعقل الفلسفى الذى ينزع إلى حرية التفكير والرأى، لذا قرب المعتزلة منه أصبحوا ذوى نفوذ فى القصر[1] فما لبث المعتزلة أن حركوا قلب المأمون وأثاروا عاطفته إلى القول بخلق القرآن، ونجحوا فى ذلك أيما نجاح فقد أصبح المأمون مهتما بهذه النظرية حتى أعلنها عقيدة رسمية[2] بعد ذلك:

وقد ظهرت فكرة القول بخلق القرآن على يد الجعد بن درهم فى آخر عهد الدولة الأموية، وقد قام بنشرها متأثراً بأفكار يهودية كان يذيعها طالوت اليهودى، وأخذ عنه

---

(١) عصر المأمون: الدكتور أحمد فريد الرفاعى جـ ١ ص ٣٩٥.

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكمان ترجمة: نبيه أمين ومنير البعلبكى ص ٢٠١.

أبان ثم الجعد[1] وقد اعتنقها الجعد وبثها بين الناس، ولما نفى إلى الكوفة، واستقر به المقام هناك ظل مصراً على ما هو عليه، ولقن ما يعتقده لجهم بن صفوان وأمره أن يقوم بنشره بين الناس وانتهت حياة الجعد على يد خالد بن عبد الله القسرى وإلى بغداد كما انتهت حياة جهم على يد سالم بن الخويز بمرو سنح ١٢٨هـ، ولكن الفكرة لم تمت بموتها ففى عهد هارون الرشيد ظهرت على لسان بشر المريسى فتوعده الرشيد ونامت الفتنة وتوارى بشر وورث المعتزلة هذا القول عن الجعد والجهم وظل الحال فى هدوء حتى جاء المأمون واستتب له الأمر بعد قتل الأمين فأفسح أمام الآراء الإعتزالية للأسباب السابقة، وفتح لها أبواب العلم ومنابع الفكر.

ولما كان المأمون محباً للمعتزلة ولوعا بآرائهم فقد تعصب كثيراً للمعتزلة ومال إلى جانبهم بصورة كبيرة لدرجة أنه ألزم العلماء والفقهاء الأخذ بمذهبه، وهذا ما يتنافى مع حرية التفكير والرأى التى عرف بها المأمون فى بادئ الأمر، ولكنه التعصب الذى دعاه إليه ميله للمعتزلة وتسويغهم تلك الآراء إليه.

وليس من حرية التفكير فى شئ تلك النتائج السيئة التى انتهت إليها مأساة القول بخلق القرآن[2] وما كتبه المأمون إلى ولاته فى الأخذ بمذهبه فى القول بخلق القرآن بوسائل الشدة والعنف، وكان المأمون يتأثر برأيه من حوله من المعتزلة ولهذا وجدوا الطريق ممهدة للتأثير عليه ومن هؤلاء ابن أبى دؤاد الذى كان يجله المأمون ويصغى إلى ويقبل شفاعته فلما دس له القول بخلق القران وزينه له أصبح المأمون يعتقده حقا[3] وأيضا فقد كان المأمون تلميذاً لأبى الهذيل العلاف وهو من رؤوس المعتزلة، وتلميذاً ليحيى بن المبارك الزيدى المهتم بالإعتزال كما كان محبا لثمامة بن الأشرس

---

(١) أحمد بن حنبل: أحمد عبد الجواد الدومى ص ١١٠.

(٢) عصر المأمون جـ ١ ص ٣٩٥.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٣٧ بتحقيق عبد الفتاح الحلو.

والمعتزلة وغيرهم فحبب هؤلاد إلى المأمون مذهبهم وكان لهم أثرهم فى تنمية النزعة الإعتزالية عنده، هذا بالإضافة إلى حركة النقل والترجمة التى حببت إلى المأمون الفلسفة والمنطق(١) وكل ذلك هيأ لدى المأمون جوا رحبا لنصرة الآراء الإعتزالية واتساع الجوانب لتأييد مسألة القول بخلق القرآن التى وجدت من المأمون الصدر الرحب، وهكذا تحقق للمعتزلة الحلم الذى كان يراودهم ليتمكنوا من نشر مذهبهم وتعميم أصولهم حتى رأوا فى المأمون تحقيق ما كانوا يتمنونه فقرت عيونهم بتحقيق أملهم، ومن هنا أخذت فكرة القول بخلق القرآن أكبر مجالاتها ظهوراً وذيوعا رغم كراهية العامة لها ورفضهم الكلام فيها.

وقبل بيان ما قام به المأمون تجاه هذه المسألة وما تبع ذلك من محنة قاسية للمحدثين وخاصة الإمام أحمد بن حنبل لابد من بيان وجهة نظر المعتزلة فى المسألة وتوضيح رأى السلف فيها حتى يتضح الأمر:

يرى المعتزلة تنزيه الله تعالى عن صفات قائمة بذاته خشية تعدد القدماء فى نظرهم كما سبق وأيضا رأوا أن القرآن الكريم إذا كان كلاماً أزلياً وصفة من صفات الله تعالى يترتب على ذلك بعض الاستحلالات منها أنه لا قيمة للأمر ما لم يصادف مأموراً فلا يصح أن تصدر (أقيموا الصلاة) إلا إذا كان هناك مأمورون بالصلاة، ولم يكن فى الأزل مأمورون مخاطبون بذلك، واستدلوا بقوله تعالى ﴿**إنا أنزلناه**﴾ وقوله ﴿**كتاب أنزلناه**﴾ ولا شك أنه لا انزال فى الأزل إلى آخر ما ساقوه من أدلة عقلية ونقلية حكموا بها على استحالة أن يكون القرآن قديمة، وأوجبوا أنه مخلوق فكلام الله عندهم عبارة عن أصوات وحروف يخلقها الله فى غيره وتصل إلى النبى عن طريق ملك أو نحوه(٢) كما قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾(٣).

(١) عصر المأمون جـ ١ ص ٣٧٥. (٢) ضحى الإسلام جـ ٢ ص ٤٠.

(٣) سورة الشورى الآية رقم ٥١.

أما السلف فيرون الوقوف عند النص ولا يسمحون لأنفسهم بالتأويل لأن معرفة ذات الله وصفاته عندهم فوق العقل البشرى فالعقل أضعف من ذلك، ويرى بعض الحنابلة أن القرآن بحروفه وأصواته قديم فكان الخلاف حول القرآن من حيث حروفه وألفاظه فالمعتزلة يقولون بحدوثها وبعض الحنابلة يقولون بقدمها، ويقول السلف لا نتكلم فى هذا. وظل النزاع هكذا أيام المأمون والمعتصم والواثق حتى جاء أبو الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٣٠هـ فقال: أن كلام الله يطلق بإطلاقين أحدهما المعنى النفسى القائم بذاته وهو الأزلى القديم وهو المراد بوصفنا كلام الله بالقدم والآخر بمعنى المقروء المكتوب وهذا حادث مخلوق كما يقول المعتزلة. وأرى أن المعتزلة قد أنكروا الكلام النفسى فحكموا بأن القرآن مخلوق لأن عندهم ليس إلا ما يقرأ أو يسمع أما أهل السنة فحكموا بأن لله كلاماً نفسياً قائماً بصفة أزلية فى الذات الإلهية وهو قديم وكان رأى الإمام أحمد واضحا كل الوضوح فهو لا يعترف بالخلق بل يرى أن كلام الله غير مخلوق وهو الكلام الإلهى الأزلى.

سبقت الإشارة إلى أن المأمون بذل عدة محاولات لجمع العلماء على كلمة واحدة ورأى واحد يحمل الجميع عليه حتى لا يستمر الخلاف ولكن هذه المحاولات لم تكن ذات جدوى إذ أن المأمون وهو صاحب فكرة جمع العلماء وتوحيد الصف انحاز إلى فريق المعتزلة بصورة واضحة وأعلن ذلك مما جعل الناس يرمونه بالابتداع فلجأ إلى وسيلة القهر على الخصوم يريد أن يحمل الناس على رأيه بقوة السلطان، ومهد الطريق أمام حملته بكتب شرح فيها نظريته بوضوح، فى سنة ثمان عشرة ومائتين كتب المأمون إلى نائبه اسحاق بن إبراهيم الخزاعى ببغداد فى امتحان العلماء كتاباً يقول فيه (وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفلة العامة ممن لا نظر لهم ولا رؤية ولا استضاءة بنور العلم وبرهانه أهل جهالة بالله وعمى عنه وضلالة عن حقيقة دينه وقصور أن يقدروا الله حق قدره ويعرفوه حق معرفته ويفرقوا بينه وبين خلقه، وذلك أنهم ساووا بين الله وبين خلقه وبين ما أنزل من القرآن فأطبقوا على أنه قديم لم يخلقه الله ويحدثه ويخترعه وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾(١) فكل ما جعله الله فقد خلقه كما قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾(٢) وقال تعالى: ﴿كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق﴾(٣) فأخبره أنه قصص لأمور أحدثها بعدها وقال تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾(٤) والله محكم كتابه ومفصله فهو خالقه ومبتدعه، ثم انتسبوا إلى أهل السنة وأنهم أهل الحق والجماعة وأن من سواهم أهل الباطل والكفر فاستطالوا بذلك وأغروا به الجهال حتى مال قوم من أهل السمت الكاذب والتخشع لغير الله إلى

---

(١) سورة الزخرف الآية رقم ٣.

(٢) سورة الأنعام الآية رقم ١.

(٣) سورة طه الآية رقم ١.

(٤) سورة هود الآية رقم ١.

موافقتهم فنزعوا الحق إلى باطلهم واتخذوا دين الله وليجة إلى ضلالهم ... إلى أن قال: فرأى أمير المؤمنين أن أولئك شر الأمة المنقوصون من التوحيد حظاً أوعية الجهالة وأعلام الكذب. إلى أن ختم الكتاب بقوله.. فاجمع من بحضرتك من القضاه - فاقرأ عليهم كتابنا وامتحنهم فيما يقولون واكشفهم عما يعتقدون فى خلق الله تعالى وأحداثه وأعلمهم أنى غير مستعين فى عمل ولا واثق بمن لا يوثق بدينه فإذا أقروا بذلك ووافقوا فمرهم بنص من بحضرتهم من الشهود ومسألتهم عن علمهم فى القرآن وترك شهادة من لم يقر أنه مخلوق واكتب إلينا بما يأتيك عن قضاة أهل عملك فى مسألتهم والأمر لهم بمثل ذلك[1]. ويلاحظ على هذا الكتاب شدة الخصومة وقسوة اللهجة مع دقة التعبير ويرى بعض الباحثين أن الكتاب أملى على المأمون إملاء ولم يكن له نصيب فيه إلا التوقيع ويرجح أنه من أسلوب[2] ابن أبى دؤاد. وأرى أنه لا مانع أن يكون الكتاب من إملاء المأمون أو بإشرافه خصوصاً بعد أن عرف موقفه السابق من زهل الحديث وتعصبه الشديد للمعتزلة وتشبعه بآرائهم وإلزامه الناس السير على مبادئهم وقد واجه علماء الأمصار كتاب المأمون بشئ من الإنكار والإستغراب خاصة أهل بغداد وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل الذى كان يعلن رأيه على تلامذته فى المسجد وبين الأصدقاء والعشيرة حتى نمى إلى علم المأمون وهو يتجهز لغزو البيزنطيين فى آسيا الصغرى - أن الرأى العام فى بغداد لا يقر فكرة القول بخلق القرآن ويتزعم المعارضة الإمام أحمد بن حنبل، لذا كتب المأمون كتاباً ثانياً إلى عامله ببغداد بإنفاذ سبعة أشخاص وهم محمد بن سعد كاتب الواقدى ويحيى بن معين وزهير بن حرب أبو خيثمة وأبو مسلم مستلمى يزيد بن هارون وإسماعيل بن داود وإسماعيل بن أبى مسعود وأحمد ابن إبراهيم الدورقى.

---

(١) الكامل لابن الأثير جـ ٥ ص ٢٢٢، عصر المأمون جـ ٣ ص ٥، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٣٨، ص ٣٩.

(٢) أحمد بن حنبل أحمد - عبد الجواد الدومى ص ١٢٩.

فأشخصوا إليه فامتحنهم بخلق القرآن فأجابوا جميعا أن القرآن مخلوق فأعادهم إلى بغداد فأحضرهم إسحاق بن إبراهيم داره وشهر قولهم بحضرة المشايخ من أهل الحديث فأقروا بذلك فخلى سبيلهم، وسبب طلبهم أنهم توقفوا أولا، ثم أجابوه تقية[1].

وكان الإمام أحمد من بين هؤلاء إلا أن ابن أبى دؤاد رفع اسمه من قائمتهم حتى لا تظهر جرأته فيتشجع بها سواه.

والذى يظهر أن هؤلاء العلماء قد أجابوا بخلق القرآن تحت الضغط والإكراه لما رأوا من مظاهر الشدة والشر لدى المأمون ويدل على ذلك ما قال يحيى بن معين وغيره: (أجبنا خوفاً من السيف)[2] ولما إنتهز المأمون موافقتهم وجمع فقهاء بغداد وعلماءها وأسمعهم ما قالوا كان ذلك سببا فى اضطراب الرأى العام مما جعل الإمام أحمد يكاد يتميز من الغيظ وجهر بمخالفته للسلطان فبعث المأمون كتاباً ثالثا إلى اسحاق ابن إبراهيم عامله على بغداد يؤكد فيه إصراره على حمل الناس على رأيه، ولما وصل الكتاب إلى بغداد جمع عدداً من العلماء فيهم الإمام أحمد وكانت إجاباتهم متفاوتة بتفاوت إيمانهم وفهمهم وقوة شجاعتهم أما الإمام أحمد فكان رأيه صريحا وجريئا فحين قال له اسحاق: ما تقول فى القرآن؟؟ قال هو كلام الله، قال اسحاق أمخلوق هو قال كلام الله لا أزيد عليها، ثم امتحن الباقين وأرسل بالأجابة إلى المأمون فهاج وماج وثارت حفيظته وكتب الكتاب الرابع يحمل الزجر والتقريع والوعيد والتوبيخ لمن يمتنع عن الإجابة بخلق القرآن، ولكن الإمام أحمد ظل على شجاعته لا يخشى فى الله لومة لائم وسار على نهجه بعض العلماء وهم سجادة والقواريرى ومحمد بن نوح ثم عاودهم ثالثاً فأجاب القواريرى ووجه بأحمد بن حنبل ومحمد بن

---

(١) الكامل لابن الأثير جـ ٥ ص ٢٢٢، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٣٩.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٣٩.

نوح إلى طرسوس حيث لم يجد حيلة فى إقناع الإمام أحمد عن طريق الحجة فاتخذ أسلوب الضغط والإرهاب، وحينئذ حمله مقيدا إلى المأمون ولكن المأمون مات فى طرسوس وابن حنبل فى الطريق - ورغم موت المأمون فلم تمت الفتنة ولم تخمد جذوة المحنة فقد أوصى قبل موته أخاه المعتصم الذى خلفه بأن يسير سيرته فى القول بخلق القرآن وظل ابن حنبل سجينا ينتظر مصيره فاستدعاه المعتصم بعد توليته الخلافة وجادله ولكنه أصر بحزم على موقفه وحين قال له المعتصم: ما تقول فى القرآن؟؟ قال هو كلام الله، أمخلوق هو؟؟ فيجيب: هو كلام الله، فلما يئسوا منه ولم يجدوا جدوى فى ذلك ضربوه بالسياط ونخسوه بالسيوف حتى أغمى عليه ومكث فى السجن عامين ونصف عام. وسار المعتصم على مبادئ المأمون القاسية حتى قتل خلقاً من العلماء وأهان كثيراً من أهل الحديث، واستمرت المحنة حتى مات المعتصم سنة ٢٢٧هـ وتولى ابنه الواثق فسار على منهج سابقيه غير أنه لم يؤذ ابن حنبل وإنما كان يبعده عن الناس ويبعد الناس عنه ولما مات الواثق وولى المتوكل سنة ٢٣٢هـ أنهى الله عن يديه هذه الفتنة فعاد ابن حنبل إلى التدريس مكرما بعد أربع عشرة سنة عاشها مضطهداً محارباً فى فكرة وعقيدته من هؤلاء الذين لم يراعوا فى الحق حرمة ولا ذمة وآذوا ذلك الإمام الجليل الذى حمل مشاعل الحق والنور وكرس عمره لخدمة السنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وقد استقبل عامة الناس رفع المحنة بالدعاء للمتوكل والثناء عليه حتى قيل: (الخلفاء ثلاثة: أبو بكر الصديق فى قتل أهل الردة وعمر ابن عبد العزيز فى رد المظالم والمتوكل فى إحياء السنة وإماتة التجهم)[1].

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٣٤٦ ط الفجالة، البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٣٢.

قام النزاع بين المتكلمين وأهل الحديث من جراء اختلافتهم فى كثير من الآراء والمعتقدات كما سبق توضيحه، وقد أطلق المعتزلة ألسنتهم على أهل الحديث ورموهم بالنقائص والكذب ورواية المتناقضات، وكان أهل الحديث متثبتين فى رواية السنة، سائرين على منهج التثبيت بالحيطة فيقفون عند ظواهر النصوص ولم يدخلوا على العامة من التأويلات ما يفتتنون به وما لا تدركه أفهامهم وقاموا بنقد الرواة والوقوف على أحوالهم وتمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها أمثال الإمام أحمد بن حنبل ويحيى ين معين وعلى بن المدينى وإسحاق بن راهوية وغيرهم. وغير أن هناك من انتسب إلى أهل الحديث وليس منهم، أمثال القصاص الذين بثوا الغرائب التى كانت سبباً فى فتح أبواب الطعن فى الإسلام. ووجد إلى جوارهم بعض الجهلة الذين كانوا يفتنون بما هو منكر فى الشرع وقد ضاق إعلام المحدثين بهؤلاء الأدعياء الذين كانوا سبباً فى رمى أهل الحديث بالمثالب والطعون التى وجهت إليهم بسبب هؤلاء الأدعياء المتكسبين بالحديث.

وإذا نظرنا إلى أهل الكلام نجدهم قد تطرفوا فى تأويل النصوص وارتفعوا بسلطان العقل صونا لآرائهم التى يعتنقونها والتى حكموها فى الدين وقاموا بتطبيق فهمهم لها على الكتاب والسنة ففتحوا باب التأويل والطعن فى الأخبار. يقول ابن قتيبة: (ولو كان اختلافهم فى الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم مع ما يدعون لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه ووقعت لهم الأسوة بهم ولكن اختلافهم فى التوحيد وفى صفات الله تعالى وفى قدرته وفى نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار وعذاب البرزخ وفى اللوح وفى غير ذلك من الأمور التى لا يعلمها نبى إلا بوحى من الله تعالى)[1] وقد انتهز المعتزلة مكانتهم من الخلفاء وتوليهم الوزارة والقضاء فنالوا من أهل الحديث وجمهور الأمة حتى وصل الأمر ببعضهم إلى سفك الدماء البريئة، ولم يكن لأهل الحديث من ذنب اللهم إلا وجود أدعياء الرواية والقصاص والجهلة بينهم.

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٧.

وقد اندفع المعتزلة بإعتناقهم الآراء الفلسفية إلى رد الأحاديث الصحيحة والطعن فى الصحابة إلى أن جاء المأمون وحاول توحيد الصف كما سبق بيانه ولكن أخطأه التوفيق وعشية التعصب الأعمى الذى انحاز بسببه إلى المعتزلة. فاتسعت هوة الخلاف بين الفريقين فلم يجد المأمون بدأ أمامه من أن يستعمل الشدة والإرهاب.

والذى آخذه على المعتزلة أنهم أخذوا المحق بذنب المبطل ولم يفرقوا بين الجهلة والعلماء فحاربوا الأمة ورواة الحديث مما دفع جمهور المسلمين أن يقابلوهم بما ينبغى بعد أن زالت المحنة، وقد سار المحدثون على منهج السلف الصالح حيث امسكوا عن الخوض فى تلك الأمور التى تضر بالعقيدة، وإذا نظرنا إلى محور الخلاف بين الفريقين نرى أن مسألة خلق القرآن واضحة بالنسبة للألفاظ القرآنية وكونها مخلوقة وليست قديمة ولم يخف على أئمة الحديث أمثال الإمام أحمد بن حنبل هذه الحقيقة ولكنهم أمسكوا عن الخوض فيها ليحافظوا على قيدة العامة الذين لا يستطيعون التمييز بين الكلام كصفة قديمة لله وبينه كألفاظ مقروءة مكتوبة فآثروا الإمساك عن الكلام فى المسألة خشية أن يعتقد العامة خلاف الحقيقة فيلتبس عليهم الأمر بين الحادث والقديم وعلى هذا كان موقف المحدثين موقف الصريح على قدسية القرآن فسلكوا منهج سلفهم الصالح.

ومن خلال ما سبق أستطيع أن أبرز أثر هذا الخلاف على الحديث وهذا ما يهمنا فى هذا البحث فقد تعرضت فيما سبق إلى هذه المشكلة واوضحت وجهة نظر كل واحد من الفريقين ورجحت الحقيقة بما وفقنى الله وألهمنى من فهم أرجو أن يكون صوابا فالفريقان كان حسن النية بينهما متوفراً وكلاهما كان يبتغى خدمة الإسلام لذن جانب التوفيق فريق المعتزلة وذهبوا فى تعصبهم ونزاعهم طرايق قدداً فلا يعنى هذا الحكم عليهم بالخروج عن حظيرة الإسلام، ولكن هذا لا يعفيهم بشهادة التاريخ أن نسجل عليهم ما ألقوه فى محيط الحديث النبوى من تعكير وعقبات كان أهمها:

١- تجريح الرواة ورد رواية من لم يقل بخلق القرآن وحكمهم بفسق الشهود والقضاة الذين لم يقولوا بذلك، وإن كان المحدثون قد حكموا بفسق من يقول بخلق القرآن إلا أن هذا كان منهم سداً للذرائع[1] وكادت شظايا هذه الفتنة تصيب الإمام البخارى فإنه لما قدم نيسابور وسألوه عن اللفظ (فقال القرآن كلام الله غير مخلوق وأعمالنا مخلوقة) فلما سمع بذلك الإمام الذهلى قال (القرآن كلام الله غير مخلوق ومن زعم (لفظى بالقرآن مخلوق) فهو مبتدع لا يجلس إلينا ولا نكلم من يذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل، فانقطع الناس عن البخارى إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة) هـ[2].

٢- كان لهذه المعركة أثرها فى وضع الحديث حيث انتهز الزنادقة الفرصة فوضعوا الأحاديث على رسول الله ﷺ ورووا عن أبى الزبير أن رسول الله ﷺ قال: «من قال القرآن مخلوق فقد كفر) وغير ذلك.

٣- وكان من نتائج ذلك أيضاً ما عاد على أهل الحديث مما فعله أصحاب الأهواء فقد طعنوا فى الصحابة ورموا المحدثين بالجهل وألفوا فى ذلك كتباً تلقفها المستشرقون بعد ذلك فى عصور الضعف العلمى والسياسى للمسلمين ودسوا عليهم كثير من المثالب وصوروا الإسلام فى غير صورته الكريمة، ومن عجب أن ينخدع ببريقهم بعد ذلك بعض الباحثين ممن نسج على منوالهم.

٤- كانت المحنة سبباً فى أفول نجم المعتزلة وسقوط دولتهم وظهور رجال الحديث وإرتفاع لوائهم حتى تبوءوا مكانتهم اللائقة أقاموا السنة ونفذوا حدود الله، فكانوا إذا قابلوا سكير ضربوه وذا وجدوه مغنية منعوها وكسروا مزاميرها وإذا صادفوا خمراً اراقوه وهكذا حتى سادت السنة فى العالم الإسلامى فترة كبيرة من الزمن[3].

---

(١) الحديث والمحدثون ص ٣٣.

(٢) شروط الأئمة الخمسة للحازمى ض ١٠ بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى.

(٣) أحمد بن حنبل: أحمد عبد الجواد الدومى ص ٢١١.

المبحث الأول: مناهج تدوين الحديث في القرن الثالث

أخذ تدوين الحديث فى القرن الثالث الهجرى شكلاً جديداً غير الذى كان مألوفاً فى القرنين: الأول والثانى، ذلك أن التدوين فى القرن الأول الهجرى ،كان الغرض منه حفظ السنة النبوية من الضياع، وصيانتها من أن يتطرق إليها الوضع، فكانت كتابة الحديث آنذ كتابة فردية، ثم ما لبث أن دونت فى الصحف بجانب حفظها فى الصدور.

أما فى القرن الثانى فقد بدأ تدوين السنة فيه على يد الزهرى المتوفى سنة ١٢٤هـ وكان منهج التدوين يقوم على جمع الأحاديث التى تدور حول موضوع واحد فى مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب السنة مؤلف خاص به تدون فيه الأحاديث المتصلة بموضوعه مختلط بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

ثم كانت المرحلة الثانية، من مراحل التدوين فى القرن الثانى، بعد الزهرى حيث قام الأئمة: مالك، وابن جريج، وسفيان الثورى وغيرهم فجمعوا أحاديث الأبواب وضموا بعضها إلى بعض فكانت مصنفا واحداً ومزجوا الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ونسج على هذا المنوال بقية أهل عصرهم. ولم يصلنا من مؤلفاتهم إلا موطأ الأمام مالك ومسند الإمام الشافعى، والآثارللإمام محمد بن الحسن الشيبانى ووصف لبعض المؤلفات الأخرى وأغلاب الظن أن العلماء أدمجوها فى مؤلفاتهم بعد ذلك، بجانب حفظها فى القلوب.

وكان الغرض من الجمع فى هذا القرن الثانى هو خدمة التشريع وتسهيل استنباط الأحكام، ومن أمثلة ذلك «موطأ» الإمام مالك الذى يعتبر أول مصنف من المصنفات الصحيحة رتب على الأبواب، قال أبو بكر العربى « الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمزى»[1] وقد عنى الإمام مالك فى كتابه بتدوين الأحاديث القوية، ومكث فى

---

(١) تنوير الحوالك ص ٥.

تأليفه وتنقيحه وتهذيبه أربعين سنة، وقد نهج فى تدوين الحديث فى كتابه أن يكون مرتباً على الأبواب فيذكر أحاديث كل باب ثم يتبعها بما ورد فيه من الآثار عن الصحابة والتابعين.

وأما فى القرن الثالث الهجرى فقد أخذ التدوين شكلاً جديداً غير الذى كان عليه فيما مضى، فقام علماء هذا القرن وأفردوا أحاديث الرسول ﷺ عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وتصدى بعضهم لتدوين الأحاديث التى يوهم ظاهرها التناقض، أو يقع فى حسبان البعض أنها غير صحيحة، ويجمع الطعون الواردة عليها ويبين حقيقتها ويرد على تلك الطعون كما تقدم فى الحديث عن ابن قتيبة الدينورى.

وكانت مناهج التدوين فى القرن الثالث ترجع إلى الطرق الآتية:

١- **منهج التدوين على المسانيد:** ويتحقق بجمع المؤلف ما يروى عن الصحابى فى باب واحد من غير تقييد بوحدة الموضوع، واتسم هذا المنهج بإفراد الحديث وتجريده من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وجمع كل ما يروى عن الصحابى وإن إختلفت موضوعات الأحاديث، فمثلاً يوجد حديث للصلاة بجانب حديث للصوم وهكذا مع الجمع بين الحديث الصحيح وغيره.

فيذكر صاحب المسند مثلا أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ويجمع ما رواه من الأحاديث ثم عمر رضى الله تعالى عنه وهكذا.

وكان منهم من يرتب أسماء الصحابة على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقراب إلى رسول الله ﷺ فى السب، ومنهم من رتبها على السبق فى الإسلام فقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح، ثم أصاغر الصحابة سنا ثم النساء. وممن سار على هذه الطريقة الإمام أحمد بن حنبل، ومنهم من رتبهم على حروف المعجم الطبرانى فى المعجم الكبير، ومن طرق التصنيف على المسانيد تصنيفه معللا بأن يجمع فى كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث وبها يظهر

إرسال بعض ما عد متصلاً، أو وقف ما ظن مرفوعا وغير ذلك من الأمور المهمة، وقد ألف الحافظ الكبير يعقوب بن شيبة البصرى المتوفى سنة ٢٦٢هـ مسندا معلا غير أنه لم يتم، ولو تم لكان فى نحو مائتى مجلد. والذى تم منه مسند العشرة والعباس وابن مسعود وعتبة بن غزوان وبعض الموالى وعمار[١]. وطريقة المسانيد هذه هى التى ابتدأ التأليف عليها فى القرن الثالث الهجرى، وأول من قام بذلك هو عبد الله بن موسى العبسى الكوفى ومسدد ابن مسرهد البصرى وأسد بن موسى الأموى، ونعيم بن حماد والخزاعى نزيل مصر ثم انتشر التأليف على هذه الطريقة بعد ذلك بين الأئمة والحفاظ كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، وكان منهم من جمع بين طريقة المسانيد وطريقة الأبواب فى مصنفه كأبى بكر بن أبى شيبة[٢] .

ومن أعظم المسانيد مسند الإمام احمد بن حنبل، وهو المراد عند المحدثين على الإطلاق، وإذا أرادوا غيره قيدوه باسم صاحبه[٣]. وقد يطلق المسند على الكتاب المرتب على الأبواب أو الحروف أو الكلمات لكون أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى النبى ﷺ كصحيح البخارى فإنه يسمى (المسند الصحيح) وصحيح مسلم، وسنن الدرامى فإنها تسمى بالمسند، وهناك مسندات لم تصل إلينا كمسند الحارث ابن الحارث بن أبى أسامة المتوفى سنة ٢٨٢، ومسند عبد الحميد المتوفى سنة ٢٤٩[٤]وكان لهذه الطريقة مزايا وعيوب:

أما مزاياها: فهى تجريد الأحاديث النبوية عن غيرها، فقد افردت أحاديث الرسول ﷺ بالتدوين، وجردت من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ففى هذه الطريقة إذا نوع من إستقلال الحديث عن الفقه.

---

(١) تاريخ فنون الحديث ص ١٥.

(٢) مقدمة فتح البارى لابن حجر ص ٥.

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٦١.

(٤) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ٣٠٢ الدكتور على حسن عبد القادر.

وأما **عيوب هذه الطريقة**: فهى صعوبة الوقوف على الحديث فى المسند، لعدم جمع الأحاديث المتناسبة فى موضوعاتها فى باب خاص. كما كان من عيوبها كذلك تعذر معرفة درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به أو عدمه، لاحتمال أن يكون كل حديث فى نظر القارئ صحيحاً أو ضعيفاً. لأنها جمعت بين الصحيح وغيره فلا يستطيع إدراك هذا كله إلا الحافظ المتضلع. وكان الباعث لأصحاب هذه الطريقة على تدوين الأحاديث التى لم تبلغ مرتبة الصحة هو أن الطرق قد تتعدد فيصل الحديث إلى درجة الصحة، كما أنها أيضاً صالحة للاعتبار بها وقد تتبين صحة الحديث لنقاده بعد ذلك، ومما هو جدير بالذكر أن العلماء فى هذا العصر كانوا على درجة عالية فى معرفة الصحيح من الأحاديث التى دونوها، أو دونت لهم، ومعرفة الضعيف منها ومعرفة عللها، وكانوا على علم بحال المتون والأسانيد التى فى هذه المسانيد.

٢- **منهج التصنيف على الأبواب**: ويقوم على تخريج الحديث على أحكام الفقه وغير ذلك وتبويب الأحاديث وترتيبها ترتيباً موضوعيا وتنويعها أنواعا مختلفة بحيث يجمع المصنف ما ورد فى كل حكم وفى كل باب على حدة فيجمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة فى باب والمتعلقة بالصوم فى باب وهكذا، وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على إيراد ما صح فقط كالشيخين «البخارى ومسلم» ومنهم من لم يقتصر على ذلك كأبى داود والترمزى وكان من مزايا هذه الطريقة سهولة الحصول على الحكم الشرعى وغيره من الباب الخاص به، والوقوف على درجة الحديث بيسر وسهولة بخلاف الطريقة الأولى «طريقة المسانيد» حيث يصعب فيها الحصول على المطلوب، وهذا ما دعا الإمام البخارى إلى أن يتجه فى

كتابه إلى الإقتصار على الحديث الصحيح وتبعه الإمام مسلم سيراً على منهجه، وكان لهما الفضل فى تمهيد الطريق أمام طلاب الحديث ليصلوا إلى الصحيح من الأحاديث دون عناء، ولعل أقدم كتاب يمثل طريقة التصنيف على الأبواب هو «موطأ» الإمام مالك، غير أنه مزجه بأقوال الصحابة والتابعين بخلاف عمل الشيخين فقد أفردا الحديث عن تلك الأقوال والفتاوى.

وكان الداعى لهذه الطريقة هو أن تكون عوناً للفقهاء وتسهيلاً لهم فى الوقوف على الأحاديث التى يستنبطون منها أحكامهم أو يستدلون بها أو يجتهدون على ضوئها.

٣- **الطريقة الثالثة**: طريقة الجمع لبعض الأحاديث والطعون الموجهة إليها والرد عليها كما سبق بيان ذلك فى الكلام على كتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة. وبعد بيان مناهج تدوين الحديث فى القرن الثالث نذكر أمثلة لها، ولنبدأ فى البحث التالى بكتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل الذى يعد من أعظم الكتل المصنفة على هذه الطريقة، وأقدم لذلك بترجمة عن الإمام أحمد صاحب المسند..

- نسبـــه ومـــولده:

هو الإمام الجليل الذى طبقت شهرته الآفاق، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله ابن أنس بن عوف بن قاسط ابن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفص بن دعس ابن جديله بن أسد بن ربيعه بن نزار بن معد بن عدنان الشيانى المروزى الأصلى[1] يلتقى نسبه مع الرسول ﷺ فى نزار بن معد بن عدنان، واشتهر أبو عبد الله بابن حنبل مع أن حنبل جده وليس أباه، لأن جده هذا كان معروفاً مشهوراً وعمل واليا على سرخس من أعمال خراسان فى العهد الأموى وناصر الدعوة العباسية عند ظهورها، على حين كان والده مجاهدا غير مشهور ومات فى ريعان شبابه فعرف بابن حنبل نسبة إلى جده، وأما أمه فاسمها صفية بنت ميمونة بنت عبد الملك الشيبانى كان أبوه قد نزل بهم وبنى بها وجدها هو عبد الملك الذى كانت قبائل العرب تنزل عليه فيضيفهم ويكرم وفادتهم وقد نزل به محمد بن حنبل فزوجه من صفية حفيدته من بنته ميمونة ثم رحل الزوجان إلى خراسان حيث كان الزوج يرابط بمرو ثم عاد بها حاملا إلى بغداد[2] فولد الإمام أحمد فى بغداد مدينة العلم فى ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ١٦٤هـ[3] وقيل أنه ولد بمرو وحمل إلى بغداد وهو رضيع[4].

وأرجح الرأى الأول وهو أنه ولد فى بغداد فى شهر ربيع الأول من السنة المذكورة ومما يؤيد ذلك ما قاله صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: (سمعت أبى يقول

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى ص ١٦ وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢٠.

(٢) أحمد بن حنبل: عبد الحليم الجندى ص ٢١.

(٣) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢.

(٤) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٧.

ولدت فى سنة أربع وستين ومائة فى أولها فى ربيع الأول وجيئ بى حملاً من مرو وتوفى أبى محمد بن حنبل وله ثلاثون سنة فوليتنى أمى)[1].

وهكذا نرى أن الإمام أحمد ولد من أبوين كريمين وجاد من أسرة عربية أصيلة ورث عنها الإيمان الراسخ، والعزيمة القوية، وعزية النفس.

-نشـــــأته:

فى مدينة العلم بغداد نشأ الإمام أحمد وتربى وحملت أمه تبعات هذه النشأة فهى التى كفلته وقامت برعايته لأن أباه مات فى فجر شبابه ولم يرث الإمام أحمد عن أبيه سوى منزل يسكنه وعقار قليل لا يغل عليه إلا سبعة عشر درهما كل شهر فكان يعمل بيده إذا أعوزته الحاجة قال عبد الله بن أحمد: حدثنا على بن الجهم قال كان لنا جار فاخرج إلينا كتابا فقال: أتعرفون هذا الخط؟ قلنا هذا خط أحمد بن حنبل فكيف كتب لك؟ قال كنا بمكة مقيمين عند سفيان بن عيينه ففقدنا أحمد أياما ثم جئنا لنسأل عنه فإذا الباب مردود وعليه حلتان فقلت: ما خبرك؟ قال: سرقت ثيابى فقلت له معى دنانير فإن شئت صلة وإن شئت قرضاً فأبى فقلت تكتب لى بأجرة؟ قال: نعم فاخرجت ديناراً فقال اشتر لى ثوبا واقطعه نصفين يعنى ازاراً ورداء وجئنى ببقية الدينار ففعلت وجئت بورق فكتب لى هذا(٢). وعندما كان يطلب العلم باليمن مع إسحاق ابن راهويه عند عبد الرزاق وفنيت نفقته عرض عليه اسحق شيئا من المال صلة أو قرضا فامتنع من قبول ذلك وأخذ يشتغل بصناعة النسيج ويبيعها وينفق منها(٣). وفى هذا ما يدل على عزة النفس وشرفها وعفتها وكرامتها التى يأبى معها أن يأكل إلا من عمل يده، ولم يمد عينه إلى زينة الحياة ولا إلى ثروة المال لأنه إكتفى بثروة العلم التى أغنته عن كل شئ، من أجل هذا لم يحاول أن ينمى ثروته ولم يتمن الغنى لأن ينابيع نفسه

---

(١) مخطوطة بقلم صالح بن الإمام أحمد بدار الكتب المصرية.

(٢) ترجمة الإمام أحمد للذهبى من كتاب تاريخ الإسلام.

(٣) ترجمة الإمام أحمد من كتاب تاريخ الإسلام الذهبى.

الطموحة لم تتفتح إلا على الحديث والعلم، بل كان من السهل عليه أن يكون من الاثرياء ولو أراد ولكنه رفض ذلك كله ورفض عطايا الخلفاء، ومنح الأصدقاء ورفض تولى القضاء حين عرض عليه الشافعى أن يكون قاضيا باليمن عندما كلفه الأمين أن يختار قاضيا لها فاختاره ليستعين بذلك على معيشته وليسهل عليه طلب الحديث من عبد الرزاق دون تعب أو نصب، ولكنه رفض واحب أن تكون هجرته لليمن خاصة للحديث لا تشوبها شائبة، وحينما كرر الشافعى العرض عليه قال له (يا أبا عبد الله أن سمعت منك هذا ثانية لم ترنى عندك)(١) ومعلوم أن الإمام الشافعى شيخه، وابن حنبل يقدره ويجعله ولكن نفسه التى ارتقت بالحديث لا ترى لها مطمحا فى سواه بل أنه رغب فى تحصيل العلم بجهاد وجلد.

وشق ابن حنبل طريق نشأته فى بغداد وهى يومئذ تزخر بالعلماء والمحدثين والحكماء والفلاسفة وهى حاضرة العلم الإسلامى تموج بالثقافات والفنون، وقد توافرت فى جوانب نشأته عوامل كثيرة كان لها أكبر الأثر فى تكوينه العلمى ومن ذلك:

١- **ما فطر عليه من حب للعلم وتحصيل له:** فكان من شدة شغفه به يخرج أحياناً قبل الفجر فتأخذ أمه بثيابه ليبقى ريثما يصبح الصباح.

٢- **توجيه أسرته له:** وقد ركزت الأسرة فيه آمالها ليكون عالما ومحدثا يدعو إلى سبيل ربه على بصيرة وهدى فوجهته أسرته أول ما وجهته إلى حفظ القرآن الكريم ثم إلى علم اللغة والحديث وسيرة الرسول ﷺ والصحابة والتابعين وكانت أمه تحببه فى العلم وتعينه على طلبه فاتفق هذا التوجيه مع ما كانت تصبو إليه همته العالية.

٣- **ذاكرته الحافظة:** وقد زكى هذا الإستعداد والتوجيه ذاكرة قوية وجهها إلى حفظ الحديث اسناداً ومتناً وإلى فتاوى الصحابة والتابعين فاستوعب ذلك باستظهار منقطع النظير فهما واستنباطاً.

---

(١) المناقب لابن الجوزى ص ٢٧١.

٤- **ورعه وتقواه:** وتوج هذه العوامل السابقة ما فطر عليه منذ صغره من الورع والتقوى والثقة والأمانة.

واستفاضت شهادات الأئمة له بالعلم والعمل وكانت تطلعات أهل زمانه إليه ترهص بمكانة عالية له، يقول الهيثم بن جميل «إن عاش هذا الفتى فسيكون حجة على أهل زمانه»[١].

- حياته العلمية:

كان العصر الذي نشأ فيه الإمام أحمد هو عصر التدوين والنضج العلمي ففيه ازدهرت علوم الدين وغيرها فكان معنيا بتدوين ما يسمعه من الأحاديث وآثار الصحابة ولا يكتفي بما أودعه قلبه الحافظ وذاكرته الواعية وإنما كان يدون ما يسمعه. وكان يتلقى علم الفقه والإستنباط من الشافعي وغيره حتى أصبح حافظاً للحديث والفقه قال احمد بن سعيد الرازي ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أحمد بن حنبل[٢] كما كان يحفظ كتب أهل الرأى ولا يأخذ بها.

وكان طبيعياً أن يلم بمثل هذه العلوم الكثيرة لأنها كانت موجودة فى عصره وكان تلقيه من الفقهاء الذين جمعوا بين الحديث والرأى كالقاضى أبى يوسف صاحب أبي حنيفة. ثم انصرف بعد ذلك إلى المحدثين فتلقى الحديث أولا ببغداد سنة تسع وسبعين ومائة واستمر بها سبع سنين واقتصر فيها على جمع أحاديث علماء بغداد نحو أربع سنوات وهو هشيم بن بشير بن حازم الواسطي المتوفي سنة ١٨٣[٣] ولم يكن فى هذه الفترة التى لزم فيها هشيما منقطعا عن غيره ولكنه تلقى عن غيره من الثقات ذوي الشهرة العلمية كعبد الرحمن بن مهدي وأبى بكر بن عياش وبعد موت هشيم مكث ثلاث سنوات ببغداد يجتهد في طلب الحديث من العلماء دون تقييد بواحد منهم.

---

(١) مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ١٣٢.

(٢) مقدمة المسند ص ٦٤ تحقيق الأستاذ أحمد شاكر.

(٣) المناقب لابن الجوزى ص ٢٥.

- رحـلاتـه:

وابتدأ الإمام أحمد رحلاته العلمية فى السنة السادسة والثمانية بعد المائة فرحل المراحل البعيدة وركب المركب الصعب وإحتمل خشونة العيش، فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ورحل إلى الحجاز خمس مرات، أولاها سنة سبع وثمانين ومائة وإلتقى فى هذه الرحلة بالشافعى رضى الله عنه كما إلتقى به فى بغداد كذلك عندما أتى إلى الشافعى.

وكان يستعذب المشقة فى طلب الحديث، لأن تحصيل العلم بصعوبة يكون أشد تمكناً وأكثر حفظاً وأبعد عن النسيان، كما أنه كان يخلص نيته فى سبيل الله مستمراً فى دأبه لطلب الحديث حتـى بعد أن بلغ درجة الإمـامة، ولما سئل فى ذلك قال: (مع المحبرة إلى المقبرة) وكثيراً ما كان يقول (أنا طالب للعلم إلى أن أدخل القبر)[1].

- شيوخـه:

أخذ الإمام أحمد عن كثير من الشيوخ الإعلام والأئمة الحفاظ منهم هشيم بن بشير والشافعى وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية وعبد الرازق والقاضى أبو يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة وإبراهيم بن سعد وجرير بن عبد الحميد وعبد الرحمن بن مهدى ومعتمر بن سليمان وغيرهم[2]، ويعتبر هشيم بن بشير هو الشخصية الأولى من شيوخه الذين كانوا لهم أكبر الأثر فى حياته العلمية فقد ذهب إليه وهو فى السادسة عشرة من عمره ولازمه أربع سنين تكونت خلالها الملكة العلمية فى الحديث ومن شيوخه الذين كانوا لهم أكبر الأثر فى حياته الإمام الشافعى وقد إلتقى به حين ذهابه للحج وكان الشافعى يدرس بالمسجد الحرام وإلتقى به مرة أخرى فى بغداد.

---

(١) المرجع السابق ص ٣١.

(٢) تهذيب جـ ١ ص ٧٢.

- فقهه :

وقد أخذ أحمد عن شيخه الشافعي الفهم الصحيح للكتاب والسنة والمقابلة بين الأصول واشتقاق الفروع ومعرفة الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد، حتى صار فقيها له مذهبه المعروف، ولا معول إذا على قول من قال: إنه محدث لا فقيه، وحسبنا دلالة على إمامته في الفقه ما خلفه من ثروة فقهية ضخمة أخذها عنه تلاميذه.

وهو وإن لم يدون مذهبه في كتاب - لأنه كان يكره ذلك - إلا أن أصحابه قاموا بجمع مسائله وتدوينها، ثم انتشرت ثروته الفقهية في كتب الحنابلة.

وقد خالف بعض العلماء هذه الحقيقة وأثاروا حول الفقه الحنبلي كثيراً من الكلام، فابن جرير الطبري قال (أنه رجل حديث لا رجل فقه) ولذا ثار الحنابلة عليه، وابن قتيبة لم يذكره بين الفقهاء واقتصر ابن عبد البر على الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي في كتابه «الإنتقاء».

والحق أنه فقيه له مذهبه المعروف، ويشهد بذلك الكثير من المتقدمين والمتأخرين ويشهد بذلك الإنتخاب التاريخي وعلى رأس الشاهدين بفقهه الإمام الشافعي الذي قال: «خرجت من بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»[1].

- جلوسه للدرس والإفتاء:

تصدى الإمام أحمد للدرس بعد أن بلغ أشده وبلغ أربعين سنة، ولم ينصب نفسه للدرس قبل ذلك، وقد جاءه بعض معاصريه يطلب منه الحديث سنة ثلاث ومائتين فأبى أن يحدثهم فذهب إلى عبد الرزاق بن همام باليمن ثم عاد إلى بغداد سنة أربع

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢.

ومائتين فوجد أحمد قد حدث واستوى الناس عليه(١) ولعل السبب فى إمتناعه عن الحديث قبل هذه السن يرجع إلى أن كان يستحى أن يحدث أو يفتى وبعض شيوخه الذين تخرج على أيديهم وأخذ عنهم ما زال موجوداً وحياً، ولعله كذلك استحسن أن يجلس للدرس فى هذه السن تأسياً بصاحب السنة المطهرة عليه الصلاة والسلام الذى بعث فى سن الأربعين، وهذه السن غالباً ما تتكامل فيها القوة العلمية. وليس معنى هذا أنه لم يكن يفتى إذا سئل بل بالعكس فقد كان يرى أن الإعراض عن الإجابة والإمتناع عن إرشاد السائلين كتمان للعلم منهى عنه لذا كان يفتى «فى مسجد الخيف» وهو فى الرابعة والثلاثين وغير ذلك.

أما التصدى للتدريس والفتيا رسمياً فلم يكن إلا بعد بلوغه سن الأربعين. وكان مجلسه غاصا بطلاب العلم والمسترشدين من تلاميذه ومحبيه وعارفى فضله، وكان له درس عام يعقده بعد العصر فى المسجد وآخر خاص يعقده فى منزله للخاصة من تلاميذه وأبناءه. وكان الوقار والهيبة يسودان مجلسه فلا مجال لغير العلم، وهذا يعطينا صورة صادقة لما كان عليه من حياة جادة وخالصة لخدمة الإسلام وجهاد كبير فى سبيل السنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة السلام.

- تلاميذه :

وقد روى عنه كثيرون منهم الأئمة الستة: البخارى ومسلم وأبو داود بلا واسطة والترمزى والنسائى وابن ماجه بواسطة، وابنه صالح، وابنه عبد الله.

وقد روى عنه بعض شيوخه كعبد الرزاق والشافعى، وفى هذا ما يدل على مكانته الجليلة وعظمته العلمية.

وروى عنه من أقرانه على بن المدينى ويحيى بن معين. ومما روى عنه كذلك محمد بن يحيى الذهل وأبو زرعة زرعة الرازى وأبو القاسم وهو آخر من حدث عنه وغير هؤلاء(٢).

---

(١) المناقب ص ٨٨.

(٢) تهذيب التهذيب جـ١ ص ٧٢.

- محنتـــه:

جعل الله تعالى ابن حنبل علما يقتدى به وملجأ للمهتدين وهيأته الأقدار لذلك قال فيه ابن حبان (اغاث الله به أمة محمد ص وذلك أنه ثبت فى المحنة وبذل نفسه)(١).

وقد سبق فى الباب الأول بيان أسباب المحنة ونتائجها وتتمة للترجمة عن حياة هذا الإمام الجليل ألقى بعض الضوء على أهم جوانب العظمة فى حياته وهو موقفه فى «المحنة» هذا الموقف الذى تجلت فيه شجاعته الأدبية وإحترامه لإقتناعه السليم آخذاً من موقفه ما يوضح القدوة فى حياته، تمسكا بالسنة ومحافظة عليها.

وكانت هذه المحنة فى عهد «المأمون» الخليفة العباسى حين قامت فرقة المعتزلة ورأت أن القرآن مخلوق وكان المأمون متعصبا للمعتزلة فلما زينوا له القول بخلق القرآن اقتنع به وحمل الناس والعلماء عليه، ومعظمهم وافق عن إكراه كما سبق بيان ذلك فى الباب الأول. وحمل لواء المعارضة الإمام أحمد، واستمرت الفتنة حتى عهد المتوكل الذى كان محبا للسنة وأهلها، فرفع المحنة وكتب إلى الآفاق ألا يتكلم أحد فى القول بخلق القرآن. وقد تعرض الإمام أحمد ثناء هذه المحنة الرهيبة لأعنف صنوف الأذى والإضطهاد ولكنه استعذب الأذى فى سبيل دينه وعقيدته حتى أصبح كما قال بشر بن الحارث: (أدخل الكير فخرج ذهبا أحمر)(٢) وهكذا أصحاب العزائم القوية واليقين الراسخ لا تزيدهم الفتن إلا قوة فى الحق وزيادة فى الإيمان، وهذا شأن أولى العزم من الأئمة المتفانين فى سبيل الله، و قد كان من الممكن أن يأخذ بالرخصة فى أوقات البلاء عندما ازدادت به الشدة فيقف موقف التقية ولكنه ليس كذلك، إنه فوق كل هذا، ومكانته بين الناس مكانة الإمام المقتدى به فلو أنه أخذ بالتقية والرخصة فلربما ضل الناس الذين يقتدون به من ورائه دون أن يعلموا أن ذلك تقية، وهذا يعطينا رؤية واضحة لتمسك الإمام بالسنة وحرصه على هداية الناس مهما كلفه ذلك.

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢.

(٢) مقدمة المسند جـ ١ ص ١٠٤ تحقيق الاستاذ أحمد شاكر.

كما أن روحه السمح جعله يصفح عن كل من ذكره إلا المبتدع فهو يتسامح فى حق نفسه وإيذائها أما ما يتعلق بالدين والسنة فلا يتسامح فيه يقول: «كل من ذكرنى فى حل إلا مبتدع وقد جعلت ابا إسحاق المعتصم فى حل ورأيت الله تعالى يقول «وليعفوا وليصفحوا إلا تحبون أن يغفر الله لكم» وأمر النبى ﷺ أبا بكر بالعفو فى قصة مسطح، قال ابو عبد الله: العفو أفضل، وما ينفعك أن يعذب أخوك المسلم فى سببك».

وبعد حياة حافلة بجلائل الأعمال وجهاد فى سبيل الحق مشكور، فاضت روحه إلى بارئها لأثنتى عشر خلت من ربيع الأول سنة مائتين وإحدى وأربعين رضى الله عنه وجزاه عن السنة خير الجزاء.

وبعد أن طوفنا مع هذا الإمام الجليل فى حياته المشرقة نقدم لأهم أعماله العلمية التى تمثل طريقة التدوين على المسانيد وهو كتابه «المسند».

- مسند الإمام أحمد:

المسند فى اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذى تذكر فيه الأحاديث عن الصحابة رضى الله عنهم مرتبين على حروف الهجاء أو السوابق فى الإسلام أو شرف النسب[1].

ومنهج الإمام أحمد فى المسند هو جمع الأحاديث على ترتيب الصحابة الذين انتهى الحديث إليهم عن النبى ﷺ، بحيث يوافق ترتيبهم السوابق الإسلامية، وإن كان الحديث مرسلا كان على حسب التابعى الذى انتهى الحديث إليه عن النبى ﷺ فبدأ بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة ثم أحاديث أهل الحديبية ثم مسلمة الفتح ثم أحاديث النسوة الصحابيات وهكذا حتى إذا وصل التابعين رتبهم كذلك، فهو يدون أحاديث كل صحابى على حدة دون نظر إلى وحدة الموضوع حتى إذا فرغ من حديث واحد من الصحابة أخذ فى حديث غيره فكان مسلكه فى المسند متجها إلى التدوين والجمع دون نظر إلى التبويب والترتيب الموضوعى رغبة منه فى جمع السنة والعمل على نشرها.

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذى ص ٦٦.

وكان الذى حذا به إلى إتباع هذا المنهج فى التدوين هو:

١- أن يصل إلى أهل كل أقليم ما لم يصل إليهم من الأحاديث فقد رأى أن بعض الأحاديث فى الكوفة لا يصل إليها أهل بغداد وبعضها فى مكة لا يصل إليها أهل دمشق وأحاديث فى دمشق لا يصل إليها أهل اليمن، وهكذا كان فى كل بلد محدثون فكيف يحصل على ما جمع هؤلاء وهؤلاء؟ من أجل هذا رأى أنه لابد من الرحلة فى جمع هذه الأحاديث المتفرقة فى البلاد النائية فبدأ بما سمعه ببغداد ثم اتجه إلى الكوفة فالبصرة فمكة فالمدينة فاليمن وكان فى هذه البلاد يحرص على لقاء أهل الحديث، ويجمع كل ما صح عنده وبهذا خطا خطوة جديدة فى جمع الحديث وهى الرحلة فكانت سنة لمن جاء بعده، وقد توسع فيها البخارى حتى قام برحلات أكثر منه.

ولئن كانت هناك مدونات قبل المسند إلا أنها إقليمية منها ما هو بالمدينة ومنها ما هو بمصر وهكذا، وأظهر الكتب المدونة قبله «الموطأ» للإمام مالك رضى الله عنه، وكان الغرض منه خدمة الفقه ولذا بوبه تبويبا فقهياً بحيث يسهل الحصول منه على إستخراج الدليل الشرعى وإستنباط الحكم الفقهى وجاءت أحاديث الموطأ محدودة بالنسبة إلى المسند الذى اشتمل على أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر على ثلاثين ألفا.

٢- ما رآه أحمد فى عصره من كثرة الأحاديث التى وضعها أعداء الدين والمغرضون من أصحاب النحل الأخرى حتى عج تيار الموضوعات بصورة أفزعت هذا الإمام الجليل مما جعله يتصدى للقيام بهذا العلم الضخم والمجهود الكبير ليقدم ما صح فى رأيه من أحاديث رسول الله ﷺ.

وقد ابتدأ كتابة الحديث وتدوينه فى مستهل حياته العلمية سنة ثمانية ومائة ١٨٠هـ وعمره ستة عشر عاما، وآثر كتابة الحديث رغم كراهته للكتابة لما رآه من الضرورة حتى لا يختلف الناس فى السنة النبوية. وروى أن عبد الله قال: (قلت لأبى

رحمه الله تعالى لم كرهت وضع كتب وقد علمت المسند؟ فقال: علمت هذا الكتاب إماما إذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه)(1).

وقد ظل الإمام أحمد يجمع المسند إلى آخر حياته فى أوراق منفردة وأجزاء متفرقة على نحو ما تكون المسودة وأورد فيه أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف مكررة فى مجموع سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا كما جمع فى المسند ثلاثمائة حديث ليس بينه وبين رسول الله ﷺ فيها غير ثلاثة رواة وهى ما تعرفه بثلاثية الأسناد.

ومما ينبغى ملاحظته أن هذه السن المبكرة كانت بداية اشتغاله بالعلم وجمع الحديث ولكن تأليف المسند لم يشرع فيه إلا بعد أن جاوز السادسة والثلاثين بعد رجوعه من عند عبد الرزاق بن همام وأخذ ينقحه مدة طويلة بعد ذلك حتى تمت ثقته فيما جمعه فأملاه على خاصته وولديه وابن عمه اسحاق، يقول حنبل:

«ما سمعه – أى المسند – منه تاما غيرنا»(2).

وهذا الرأى هو الذى أرجحه وأراه أقرب إلى الصواب، إذ أن التصنيف فى سن السادسة والثلاثين يكون الباحث فيها أكثر إلماماً حيث تنمو المواهب العلمية عنده وكان الإمام أحمد رغم ثقته فيما جمعه ورغم تخير الثقات الذين روى عنهم كان كثير التهذيب والتنقيح فيه وعندما أحس بإقتراب أجله جمع أهل بيته وخاصته وأسمعهم المسند كله ولكنه لم يكمل ما قام به من ترتيب وتهذيب.

وكان المسند أجزاء ومجموعات فى أوراق منفردة لم يرتب إلا على يد ابنه عبد الله كما قام عبد الله هذا فألحق به ما ألحق، وقد رأى بعض الباحثين أن الذى ألحقه عبد الله بالمسند قد زاده عليه عن سماع من غير أبيه، ويرى البعض أنه من سماعه

---

(1) خصائص المسند للحافظ أبى موسى المدينى مطبوع مع المسند جـ ١ ص ٢٢ تحقيق الأستاذ/ أحمد محمد شاكر.

(2) أحمد بن حنبل: عبد الحليم الجندى ص ١٢٣.

عن أبيه غير أنه لم يكن مما أملاه عليهم عند إملاء المسند[1] وقد فصل الشيخ أحمد البنا الرأى فى هذا فقال: (بتتبعى لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام).

١- قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه سماعا منه وهو المسمى بمسند الإمام أحمد وهو كبير جداً يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

٢- قسم سمعه عبد الله من أبيه وعن غيره وهو قليل جداً.

٣- وقسم رواه عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

٤- وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه وهو قليل.

٥- وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجده فى كتاب أبيه بخط يده.

٦- وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعى عن غير عبد الله وأبيه رحمهما الله تعالى وهو أقل الجميع فهذه ستة أقسام وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فإنه من زوائد عبد الله والسادس فإنه من زوائد القطيعى،.[2] «أ. هـ».

وهذا الرأى الأخير وهو أن المسند قد اشتمل على هذه الأقسام السابقة وفيه من زيادة ابنه عبد الله ما فيه هو ما أرجحه ومما يدعوا إلى الإطمئنان لما نقله عبد الله أن أباه كان يقبل ما يذاكره فيه من الحديث مما لم يسمعه، وإنه لم يكتب عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه[3] ومن المستبعد أن يستجير عبد الله لنفسه أن يروى فى السمند عمن لم يأمره أبوه أن يكتب عنه، وهو المعروف بإخلاصه فى طلب الحديث

---

(١) ابن حنبل: الشيخ أبو زهرة ص ١٦٠.
(٢) مقدمة الفتح الربانى ص ١٩ للشيخ أحمد البنا.
(٣) ابن حنبل: الشيخ أبو زهرة ص ١٦١.

وأمانته العلمية وامتداد فضل أبيه إليه مما جعل خاصة العلماء يثنون عليه عاطرا الثناء.

- شرطه فى الرواة الذين يأخذ عنهم:

نهج الإمام أحمد فيما يدونه على الحيطة سنداً ومتناً، فاشترط إلا يروى عمن كان معروفاً بالكذب عنده، كما تخير الثقات الذين يروى عنهم فما كان يروى عن شخص يعتقد أنه ضعيف غير ضابط أو غير فاهم، وإنما يروى عن الثقات العدول الذين اشتهروا بالصدق والتقوى. قال الحافظ أبو موسى: «لم يخرج أحمد فى مسنده إلا من ثبت عنده صدقه دون طعن فى أمانته»[1]. وكان يرد بعض الأحاديث إذا عرضها أقوى منها سنداً وأوثق رجالا، ويقبل عن أهل التقوى الذى لم يعرفوا بالكذب وإن كان فى ضبطهم بعض النقص فيقبل روايتهم على أن يوازن بينها وبين غيرها، فإن عارضها ما هو أوثق منها ردها وقد يأخذ بها للإعتبار، يقول: (قد أكتب حديث الرجل للإعتبار به)[2].

وقد يكتبها احتياطا منه ومخافة أن يترك حديثاً للرسول ﷺ يحتمل الصحة وبهذا النهج اشتمل المسند على أكثر الأحاديث النبوية.

---

(١) مقدمة المسند تحقيق الأستاذ شاكر ص ٣٤.

(٢) ابن حنبل للأستاذ محمد أبى زهرة ص ٢٣٢.

موازنة بين المسند وبين ما قبله وما بعده
من كتب الحديث

أما إذا نظرنا إلى الكتب المصنفة قبل المسند فحسبنا أن نوازن بينه وبين أعظم كتاب صنف قبله فى القرن الثانى وهو كتاب «الموطأ» للإمام مالك.

وأما بالنسبة لما صنف بعد المسند فحسبنا أن نوازن بينه وبين أعظم كتاب صنف بعده وهو صحيح البخارى.

أما «الموطأ» فهو كتاب الإمام مالك بن أنس الأصبحى المولود بالمدينة حوالى سنة ٩٣هـ المتوفى سنة ١٧٩هـ وألف كتابه هذا فى أربعين سنة، وقد قيل فى سبب تسميته بالموطأ أنه تجنب فيه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس ووطأه للناس كما أشار عليه المنصور فسماه « الموطأ» وذكر السيوطى فى سبب تسميته ما روى عن مالك أنه قال: عرضت كتابى هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته «الموطأ».

وقد بين ولى الله الدهلوى مكانة الموطأ من كتب السنة فوضعه فى درجة واحدة مع صحيح البخارى ومسلم، وهى الدرجة الأولى فى الصحة قال: «وكتب[1] الحديث على طبقات فالطبقة الأولى منحصرة فى ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم. كما بين أثر الموطأ فى كتب أئمة الحديث فقال: «أن الكتب المصنفة فى السنن كصحيح مسلم وسنن ابن داود وما يتعلق بالفقه من صحيح البخارى وجامع الترمذى مستخرجات على الموطأ تحوم حومه وتروم رومه» وقد بين الشيخ محمد الشنقيطى أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عاصرهم كالإمام أحمد أغلبهم تلامذة الإمام مالك الذين رروا عنه الموطأ بروايات عديدة قل أن تخلو واحدة عن زيادة تنفرد بها، ولم

(١) حجة الله البالغة للدهلوى جـ ١ ص ١٠٦ط الخيرية.

يتركوا شيئا من أحاديث الموطأ بل أخرجوها فى مصنفاتهم ووصلوا كثيرا من مرسلاته ومنقطعاته وموقوفاته[1].

وبذلك يتضح لنا ما للموطأ من أثر عظيم بالنسبة لتلك الكتب، كما يتبين لنا ما لأصحاب هذه الكتب من مقدرة عالية فى وصل المرسل ورفع الموقوف واستدراك ما فات وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده، ومن ذا الذى يستطيع القيام بهذا غير العالم بالسنة ورجالها. إذاً فأعمال هؤلاء الائمة متممة لأعمال الإمام مالك، والإمام أحمد هو أحد هؤلاء الأئمة الذين قاموا بواجبهم، فدون كتابه بعد الموطأ فخرج أحاديثه فى مسنده وكان له هذا العمل الجليل.

وإذا نظرنا إلى الكتب المصنفة بعد الموطأ نجد أن أصحابها قد انتفعوا بمادة الموطأ ومنهجه، ثم أخذوا فى التجديد والإبتكار بالنسبة للمنهج وطرق التدوين وشروط الرجال مما يشهد لهم بالجهود العظيمة المشكورة.

ومن الملاحظ أن الإمام أحمد يتفق مع الإمام مالك فى قبول الحديث المرسل وهو الذى سقط من سنده الصحابى ورواه التابعى عن رسول الله ﷺ مباشرة، كما قبل الحديث المنقطع ،وهو ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان إنقطاعه سواء كان الساقط منه الصحابى أو غيره فهو والمرسل واحد، ولكن أكثر ما يستعمل فى رواية من دون التابعى عن الصحابى كما لك عن ابن عمر[2].

ولعل وجهة كل من الإمام مالك والإمام أحمد فى قبول المرسل والمنقطع أن رواة الحديث مظنة الورع ويبعد أن يزيد واحد منهم على الرسول ص وكذلك فإن المتن فى الغالب لا يتنافى مع ما جاء فى الكتاب والسنة لذا قبل كل منهما المرسل أو المنقطع دون غيرهما.

---

(١) دليل السالك إلى موطأ مالك. ومقدمة موطأ مالك الزرقانى.

(٢) تدريب الراوى ص ١٢٧

ويختلف الإمام أحمد فى «مسنده» عن الإمام مالك فى «الموطأ» من ناحيتين:

١- نهج الإمام مالك فى ترتيب الأحاديث على حسب الأبواب الفقهية، بينما نرى الإمام أحمد يرتبها على حسب الرواة.

٢- من ناحية عدد الأحاديث: نرى أحاديث الموطأ محدودة بالنسبة للمسند الذى زادت أحاديثه على أربعين ألف حديث.

أما الموازنة بين المسند وصحيح البخارى فتتلخص فى أمرين:

١- **بالنسبة لشروط**، فقد تشدد الإمام البخادى فى صحيحه أكثر من الإمام أحمد حيث اشترط فى الحديث أن يكون متصل الأسناد لا مرسلا، وأن يكون رواية مسلما صادقا غير مدلس، عدلا ضابطا سليم الذهن والإعتقاد، معاصراً لمن روى عنه، وثبت لقاؤه به.

٢- **من ناحية الترتيب**: كان ترتيب المسند مغايراً لترتيب صحيح البخارى فترتيب المسند على حسب الرواة، وترتيب صحيح البخارى على حسب الموضوعات، وهذا الترتيب هو السبب فى تقطيع البخارى للحديث فى أبواب مختلفة، أما مسند أحمد فقد سلم فى ذلك إلا أنه وقع فى عيب آخر هو صعوبة الوصول إلى الحديث المطلوب فكانت طريقته شاقة على الباحثين، لأن الباحث لا يصل إلى مطلوبه فيه إلا بعد جهد كبير، فمثلاً إذا أراد الوصول إلى معرفة حديث فى حكم من أحكام الفقه فعليه معرفة رواية، ثم يستعرض كل ما رواه هذا الصحابى حتى يصل إلى الحديث المطلوب فإذا لم يكن يعرف راوى الحديث فإن الجهد يكون أكثر، إذ عليه حينئذ أن يستعرض قراءة الكتاب فى أوله حتى يصل إلى ما يريد.

وكان عذر الإمام أحمد فى سلوك هذه الطريقة آنذاك يتلخص فى أمرين:

الأول: أنه جعل كل هدفه من تأليف المسند شيئا واحدا وهو جمع الأحاديث فقط ولم يضع فى حسبانه فكرة الترتيب والتبويب ولا مسائل الفقه والأحكام ولذا جاء ترتيبه حسب الرواة.

الثانى: أن هذه الطريقة التى جمع بها المسند (كانت سائغة ميسورة لأهل القرن الثالث الذين عظمت عنايتهم بحفظ الحديث وضبطه ومذاكراته ودرسه حتى كان الواحد منهم يحفظ المسند الكبير كما يحفظ السورة من القرآن الكريم ويعرف صحيحه من سقيمه وغثه من ثمينه)[1] أ. هـ.

- عناية العلماء بالمسند:

وقد تولى عبد الله بن الإمام أحمد أخراج المسند إلى الناس وهو الذى انتهج هذه الطريقة فى روايته للمسند حين قام بجمع المتناثر الذى جمعه أبوه ورتبه وهذبه وتسلسلت من بعده الروايات عن الثقات إلى أن حفظته الأجيال وتلقته الأمة بالقبول. يقول الذهبى فى نقد هذا الترتيب «ولو أنه حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامى من يخدمه ويبوب عليه ويتكلم عن رجاله ويرتب هيئته ووضعه فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى. وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه» وقد قام بترتيب المسند الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله ابن المحب الصامت فرتبه على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك وأخذ هذا الكتاب أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير وأضاف إلى أحاديث الكتب الستة وكتاب ابن كثير اسمه «جامع المسانيد والسنن» وجمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد المتوفى سنة ٣٤٥ واختصره عمر بن على المعروف بابن الملقن المتوفى سنة ٣٠٥ هـ ورتبه على الأبواب الفقهية على بن حسين بن عروة، وأبو الحسن على بن زكنون

---

(١) الحديث والمحدثون ص ٣٧٠.

الحنبل سنة ۸۳۷ هـ وشرحه كذلك بعض الحفاظ الأصبهانيين والحافظ ناصر الدين بن زريق وبعض من تأخر عنه[1].

وقيض الله تعالى للمسند عالما جليلاً هو المرحوم الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى وانتهى من ترتيبه فى عام ١٣٥١هـ. ورتبه وبوبه حسب الموضوعات ووافقته منيته بعد أن أخرج واحداً وعشرين جزءا وسمى هذا الكتاب «الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى» ثم شرح الكتاب وخرج أحـــاديثه فى كتاب آخر معه سماه «بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى» وقسمه سبعة أقسام:

١- التوحيد وأصول الدين
٢- الفقه.
٣- التفسير
٤- الترغيب.
٥- الترهيب
٦- التاريخ وفيه السير والمناقب.
٧- القيامة وأحوال الآخرة.

وميز بين الأحاديث التى هى أصل المسند والأحاديث التى هى من زيادات ابنه عبد الله وأبى بكر القطيعى.

كما أخرج كتاب المسند إخراجاً آخر عالم محقق هو الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله وقام بعمل فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الإطلاع على مواضع الأحاديث والفهارس اللفظية وفهارس الإعلام والجرح والتعديل والإماكن وغريب الحديث أما الفهارس العلمية فهى فهارس الأبواب والمسائل التى ترشد إلى ما جاء فى المسند من المعانى وقد رقم الأحاديث فأصبح ميسوراً لكل قارئ أن يجد الباب الذى يقصده والمعنى الذى يريده، ولم يخرج الأحاديث كلها وإنما عنى ببيان درجة الحديث، فيذكر صحة الحديث أن كان صحيحا ويبين سبب الضعف إن كان ضعيفا. وصدر الكتاب ببحوث سماها طلائع الكتاب تضمنت ما قاله بعض الأئمة فى السمند.

(١) كشف الظنون جـ ٢ ص ٢٦٥، الرسالة المستطرفة ص ١.

كما ذكر ترجمة للإمام أحمد نقلها من كتاب تاريخ الإسلام للحافظ الذهبى. وقد أكمل منه خمسة عشر جزءا ثم لحق بربه، رحمه الله رحمة واسعة. ثم أكمل من بعده فضيلة الدكتور الحسين هاشم رحمه الله واسعة من الجزء السادس عشر حتى الجزء التاسع عشر، ثم اشترك معه الدكتور أحمد عمر هاشم فى الجزء العشرين والحادى والعشرين، وهو بصدد إكمال بقية الأجزاء حيث اكتمل الجزء الثانى والعشرين.. ثم بقية الأجزاء إن شاء الله تعالى.

- درجة الأحاديث المسند:

اختلف العلماء فى درجة أحاديث المسند على أقوال منها:

أولا: ذهب بعضهم: إلى أن كل ما فى المسند صحيح يحتج به، وإلى هذا يشير كلام الحافظ أبى موسى المدينى: «وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير، ومسموعات وافرة فجعله إماماً ومعتمداًو عند التنازع ملجأ ومستنداً، وما قاله الإمام أحمد: «فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة»[1].

واستند أصحاب هذا الرأى إلى حيطة ابن حنبل فيما يرويه سنداً ومتنا كما سبق. وإذا نظرنا إلى قول الإمام أحمد السابق نرى أنه ليس صريحا فى أن كل ما فيه حجة، ولكنه صريح فى أن ما ليس فيه ليس بحجة، هذا مع أن هناك أحاديث صحيحة مخرجة فى الصحيحين وليست فيه، منها حديث عائشة فى قصة أم زرع[2] وقد أجاب بعض العلماء على ما فات المسند من الأحاديث الصحيحة والمخرجة فى الصحيحين بعدة أجوبة منها:

١- أن الإمام أحمد جمع المسند فى أوراق مفردة، وفرقه فى أجزاء منفردة ويدع أن توفى قام ابنه فألحق به ما يشاكله، وضم إليه من بعض مسموعاته ما يماثله،

---

(١) مقدمة المسند ص ٢١ تحقيق الأستاذ شاكر.

(٢) تدريب الراوى ص ١٠٠.

فسمع القطيعى ما ظفر به منها، وبقى كثير من الأحاديث فى الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح فهو من هذا القبيل[1].

٢- وقال الحافظ الذهبى: «هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية فى الصحيحين والسنن والأجزاء ما هى فى المسند»[2] أ. هـ، فيكون القول محمولا على الغالب والأكثر.

٣- أو أنه يريد بقوله (... فإن كان فيه وإلا فليس بحجة) يريد أصول الأحاديث بمعنى: أنه ما من حديث فى الغالب، إلا وكان له أصل فى المسند وما لم يوجد فيه من حديث صحابى معين يكون معناه موجودا من حديث صحابى آخر. والحق أنه كتاب عظيم تحرى فيه صاحبه جمع السنة، والرجوع إليه إذا اختلف الناس. وأرجح أن القول السابق محمول على غالب الأمر، إذ لا يحيط أحد بسنة الرسول ﷺ جميعها لما سبق بيانه من بعض الأحاديث المخرجة فى الصحيحين والتى لم توجد فى المسند. كما أن المحدثين قد يختلفون فى درجة الحديث كاختلاف الفقهاء فى الأحكام الشرعية الظنية.

ثانيا: وذهب قوم إلى أن فيه الصحيح والضعيف والموضوع، ومن هؤلاء: ابن الجوزى فقد ذكر فى موضوعاته تسعة وعشرين حديثا من مسند الإمام أحمد، وحكم عليها بالوضع أيضا ورد على من قال: أن أحمد شرط الصحيح فى مسنده وبين أن المراد بكلام الإمام أحمد هو أن ما ليس فى المسند فليس بحجة لا أن جميع ما فيه حجة.

ثالثا: وذهب قوم إلى أن فى المسند الصحيح والضعيف الذى يقرب من الحسن وممن ذهب إلى ذلك الذهبى وابن حجر والسيوطى، وتعقبوا ابن الجوزى والعراقى فيما زعماه من وجود أحاديث موضوعة، فذكروا لها شواهد ودافعوا عنها، ولم يسلم

---

(١) مقدمة المسند ص ٢٠ بتحقيق الأستاذ/شاكر.

(٢) الباعث الحثيث ص ١٨٦.

ابن حجر إلا بثلاثة أو أربعة أحاديث لا أصل لها، منها حديث عبد الرحمن بن عـوف أنه يدخل الجنة زحـفـا، وقـيل فى الأعـتـذار عنه: أنه مما أمـر أحـمـد بالضـرب عليـه فـترك سهـواً، أو ضـرب وكـتب من تحت الضـرب. وهذا هو الحديث المذكور:

قال الإمام أحمد أنا عبد الصمد بن حسان أنا عمارة عن ثابت عن أنس قال: بينما عائشة فى بيتها سمعت صوتا فى المدينة فقالت ما هذا؟ فقالوا عير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام تحمل كل شئ قال وكانت سبعمائة بعير فارتجت المدينة فى الصوت فقالت عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا فبلغ ذلك عبد الرحمن فقال إن استطعت لأدخلنها قائما فجعلها فى سـبـيل الله عـزو وجل بأقـتـابهـا وأحـمـالهـا. وهذا الحـديث أورده ابن الجـوزى فى الموضوعات وقال:قال أحمد هذا الحديث كذب منكر قال وعمارة يروى أحاديث مناكير وقال أبو حاتم الرازى عمارة بن زاذان لا يحتج به. انتهى.

وقد أجاب عن هذا الحديث ابن حجر بقوله: «حديث[1] أنس عن عائشة فى قصة عبد الرحمن بن عوف لم ينفرد به عمارة الراوى المذكور فقد رواه البزار من طريق أغلب بن تميم عن ثابت البنانى بلفظ: أول من يدخل الجنة من أغنيـاء أمـتى عـبـد الرحمن بن عوف والذى نفس محمد بيده لن يدخلها إلا حبوا. قلت: «وأغلب» شبيه بعمارة بن زاذان فى الضعف لكن لم أر من اتهمه بالكذب. وقد رواه عبد بن حميد فى مسنده أتم سياقاً من رواية أحمد قال عبد بن حميد فى مسنده حدثنا يحيى بن إسحاق ثنا عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف لما هاجر آخى النبى ﷺ بينه وبين عثمان بن عفان فقال له أن لى حائطين فاختر أيهما شئت فقال بارك الله لك فى مالك ما لهذا أسلمت دلنى على السوق قال فدله فكان يشترى السمنة والإقط والإهاب فجمع فتزوج فأتى النبىﷺ فقال له: بارك الله لك أو لم ولو شاة قال فكثر

(١) القول المسدد ص ٢٥.

ماله حتى قدمت له سبعمائة راحلة تحمل البر وتحمل الدقيق والطعام فلما دخلت المدينة سمع لأهل المدينة رجة فقالت عائشة ما هذه الرجة فذكر الحديث. وفيه من النكارة أيضا إخاء عبد الرحمن لعثمان والذى فى الصحيحين أنه سعد بن الربيع وهو الصواب والذى أراه أنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب وأولى ما حمل عليه أن نقول هو من الأحاديث التى أمر الامام أحمد أن يضرب عليها فإما أن يكون الضرب ترك سهوا وأما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث وأخل بالضرب والله أعلم» أ. هـ.

ويرى ابن تيمية: أن فى بعض أحاديث المسند ضعفا من حيث الإصطلاح، ولكنه لا يسلم أن فيه موضوعاً برواية أحمد، وما يظهر أنه موضوع فهو من زيادات القطيعى رواية وقد ألف ابن حجر كتابه، «القول المسدد فى الذب عن المسند» و سرد فيه الأحاديث التى جمعها العراقى وحكم عليها بالوضع، وهى تسعة، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فيه وأجاب عنها حديثا حديثا، ويقول السيوطى «وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزى وهى فيه، وجمعتها فى جزء سميته «الذيل الممهد» مع الذب عنها. وعدتها أربعة عشر حديثاً»[1].

وقد أجاب ابن حجر – فى دفاعه عن الأحاديث التى أوردها ابن الجوزى – أجابة إجمالية أولا، ثم تناول الأحاديث بعد ذلك بالتفصيل، **أما الإجابة الإجمالية:** فبين فيها أن الأحاديث المذكورة «ليس فيها شئ من أحاديث الأحكام فى الحلال والحرام والتساهل فى إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا: إذا روينا فى الحلال والحرام شددنا وإذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا وهكذا حال هذه الأحاديث»[2].

---

(١) تدريب الراوى ص ١٠١.

(٢) القول المسدد لابن حجر ص ١١.

وأما الإجابة التفصيلية : فلنضرب مثلاً عليها بحديث من الأحاديث التى كان الحق فيها مع الحافظ ابن حجر، بل وأخرجه الإمام مسلم فى صحيح:

قال الإمام أحمد: حدثنا أبو عامرنا أفلح بن سعيدنا عبد الله بن رافع سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ : «إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قوما يغدرون فى سخط الله عز وجل ويروحون فى الفتنة فى أيديهم مثل أذناب البقر[1] ذكره أبن الجوزى فى الموضوعات بإسناد المسند أيضاً، ونقل عن ابن حبان أنه قال: «إن هذا الخبر باطل» ، وأفلح «كان يروى عن الثقات الموضوعات» وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبى عامر العقدى بهذا وأخرجه من وجه آخر وقال ابن حجر: ولم أقف فى كتاب الموضوعات لابن الجوزى على شئ حكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة منه، «وأفلح» المذكور يعرف بالقبائى مدنى من أهل قباء ثقة مشهور، وثقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن معين أيضا والنسائى: لا بأس به وقال أبو حاتم شيخ صالح الحديث. وأخرج له مسلم فى صحيحه. وقد روى عنه عبد الله بن مبارك، وطبقته. ولم أر للمتقدمين فى كلاما إلا أن العقيلى قال: لم يرو عنه ابن مهدى وقال ابن حجر: وليس هذا بجرح، و قد غفل ابن حبان فذكره فى الطبقة الرابعة من الثقافات وقد أخطأ ابن الجوزى فى تقليده لابن حبان فى هذا الموضوع خطأ شديدا وغلط ابن حبان فى «أفلح» فضعفه بهذا الحديث وعقبه بأن قال: هذا بهذا اللفظ باطل والمحفوظ عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ: «اثنان من أمتى لم أرهما: رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر ونساء كاسيات عاريات» وتعقب الذهبى فى الميزان كلام ابن حبان هذا فقال: «حديث أفلح حديث صحيح غريب ورواية سهيل شاهدة له وابن حبان ربما جرح الثقة» وقد صححه من طريق أفلح أيضا الحاكم فى المستدرك وصححه من طريق سهيل عن أبيه عن أبى هريرة قال حدثنا أبو حيثمة ثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله

---

(١) رواه الإمام أحمد فى السمند جـ ٢ ص ٢٠٨ رقم ٨٠٥٩ والإمام مسلم فى صحيحه جـ ٢ ص ٣٥٥.

عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»، وأخرج البيهقى فى دلائل النبوة من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير ثنا زيد بن الحباب حدثنا أفلح بن سعيد فذكره ولفظه: «يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قوما فى أيديهم مثل أذناب البقر يغدون فى غضب الله ويروحون فى سخطه»، قال البيهقى رواه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير وهو كما قال: قال ابن حجر: «فلقد أساء ابن الجوزى لذكره فى الموضوعا حديثاً من صحيح مسلم[1] أ. هـ.

وهذا الذى قدمناه نموذج لإجابة ابن حجر التفصيلية على الأحاديث التى أوردها بين الموضوعات وقد رأينا إلى أى حد كان ابن حجر موفقا فى دفاعه.

- وخلاصة الآراء:

١- أن العلماء يقررون فى شبه اتفاق على أن فى المسند الضعيف لأن الإمام أحمد كان يروى عمن لا يعرف بالكذب، ويروى عمن ضعف حفظه ويعتضد به.

٢- يرى البعض أن المسند ليس فيه موضوع قط وممن ذهب إلى ذلك الحافظ أبو موسى المدينى وأبو العلاء الهمدانى ونحوهما.

٣- ويرى البعض أن فى المسند الأحاديث الموضوعة كأحاديث فضائل مرو وعسقلان وغير ذلك. وهؤلاء يختلفون: هل هى برواية أحمد أم لا؟ فيرى البعض: أن المسند ليس فيه موضوع برواية أحمد، وإنما هو من زيادة القطيعى. ويرى البعض الآخر أن فى المسند الموضوع برواية أحمد أو ابنه وممن ذهب إلى ذلك العراقى وقد رد عليه ابن حجر كما سبق.

---

(١) القول المسدد ص ٣٣.

والذى أرجحه هو أن بعض الأحاديث كان الحق فيها مع الحافظ ابن حجر، وهى لا تصل إلى حد أن يحكم عليها بالوضع، وأن البعض الآخر تكلف الحافظ فى الرد عليها، ويدل على ذلك رجوعه فى الرأى وحكمه بالوضع على بعض الأحاديث.

ويمكن التقريب بين الآراء فى درجة أحاديث المسند بحيث لا يكون هناك اختلاف كبير بينهما وذلك بإرجاع الرأيين: الأول والثانى إلى الثالث.

فمن قال بأن فى المسند بعض الأحاديث الموضوعة نظر إلى زيادات القطيعى وعبد الله، ومن قال: بأن ما فيه صحيح يحتج به لا يتنافى قوله مع وجود الضعيف، لأن الضعيف دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره.

وإذا كنا قد وقفنا الآن على النقد القديم، فننظر بعد ذلك إلى النقد الحديث الذى وجه إلى المسند، ثم نرد عليه..

- الطعن فى مسند الإمام أحمد بن حنبل والرد عليه:

وقد طعن (أبو رية) فى مسند الإمام أحمد وغيره من كتب المسانيد، وذلك فى كتابه: أضواء على السنة المحمدية حيث يقول فى صفحة ٣٢٢،: (وإننا لم نعرض لهذا الكتاب - يعنى المسند الإمام أحمد - ولا إلى غيره من كتب المسانيد بالتفصيل وهى كثيرة، إلا أن العلماء قد تكلموا فيها، وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها، على أننا قدر رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها، لنبين للمسلمين حقيقته، ونكشف عن درجته) وفى خلال عرضه للدليل على دعواه الزائفة ينقل كلام الشيخ طاهر الجزائرى فى كتاب (توجيه النظر) حيث قال: «وكتب المسانيد هى ما أفرد فيها حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحاً أو سقيما، ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقاً»[1]. أ . هـ.

---

(١) توجيه النظر ص ١٥٣.

- **الإجابة على الطعن:**

والحق أن كتب المسانيد دون كتب السنن فى الرتبة، وهذا لا خلاف فيه، ولا ينكره أحد ولكن دعوى أن الأئمة لا يحتجون بما فى كتب المسانيد، ولا يعولون عليها، فهذا هو الجهل الفاضح، والظلم بعينه، والتجنى على هذه الكتب تجنيا لا يرضاه ذو عقيدة صحيحة.

ومن الواضح أن قولهم: (لا يحتج بما ورد فيها مطلقاً) مراد به أنه لا يحتج بكل حديث منها لأنها تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف، والعلماء إنما يحتجون بالصحيح والحسن دون الضعيف ولهذا كان الواجب البحث عن درجة أحاديث المسند، والتأكد من صلاحيتها للإحتجاج بها، لأنها إما صحيحة، أو حسنة، وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعروفة، ومما يشهد لمسند الإمام أحمد بالفضل وأنه اشتمل على كثير من أحاديث الصحيحين ما قاله الحافظ الفقيه محمد اليونينى حين سئل: أأنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: «أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل فأنا أحفظها بهذاب الوجه»[1] نعم، فى المسند أحاديث ضعيفة، بل وموضعة على ندرة إلا أن أغلب تلك الأحاديث إنما هى من زيادات عبد الله ابن الإمام، وزيادات أبى بكر القطيعى رواية، وهى مع ذلك قليلة، وفى الفضائل فقط لا فى الأحكام، ولهذا فهى لا تؤثر على درجة المسند، ولا تنقص من قيمته الجليلة فى نفوس الأئمة والعلماء، وبهذا يرد ما أثير حول المسند من دعاوى زائفة تدل على خبث نية أصحابها وسوء طويتهم، وتتضح لنا درجة المسند من الصحة وأنه مرجع وثيق لأصحاب الحديث كما قال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المدينى: (وهذا الكتاب - أى المسند - أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير وموسوعات وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأ ومستنداً) .أ . هـ.

---

(١) مقدمة الفتح الربانى ص ٩ للأستاذ عبد الرحمن الساعاتى.

- منهج الإمام أحمد فى الأخذ بالأحاديث الضعيفة:

كان الإمام أحمد لا يروى فى المسند عمن عرف بالكذب وإنما يروى عن الثقات العدول ولا يرد حديثاً لنقد فى متنه إلا إذا عارض حديث غيره أقوى منه. ومن المعلوم أن الأحاديث فى عصر الأمام أحمد وقبل الترمذى تنقسم إلى أحاديث:

١- صحيحة تتوافر فيها شروط الصحة فتكون مقبولة.

٢- والى أحاديث ضعيفة لا تتوافر فيها هذه الشروط وعلى ذلك يدخل فى الفرع الثانى الحديث الحسن كما يدخل الحديث الضعيف الذى ارتفع إلى درجة الحسن بتعدد الطرق. قال ابن تيمية فى ذلك: أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله وقد روى عن الإمام أحمد أنه كان يعمل بالحديث الضعيف ويجعل منزلته فى العمل بعد فتاوى الصحابة وأن المسند فيه الأحاديث الضعيفة وأن الإمام أحمد كان يقبل الرواية على الضعفاء إذا لم يعرفوا بالكذب فيروى عمن لم يشتهر بالضبط كأبن لهيعة وغيره ممن لا يكذبون، ويعرفون بالصلاح.

وكان الضعيف عندهم نوعين: ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهى. وقبل بيان منهج الإمام أحمد فى الأخذ بالأحاديث الضعيفة أبين مذاهب العلماء فى العمل بها:

١- مذهب كبار الحفاظ والمحدثين كالبخارى ومسلم وهو أنه لا يعمل بالأحاديث الضعيفة مطلقا لا فى الأحكام ولا للاعتبار والمواعظ ووجهتهم فى ذلك أن أمور الدين لا تأخذ إلا من كتاب الله تعالى أو من سنة رسوله عليه الصلاة والسلام الصحيحة أما الأحاديث الضعيفة فغير صحيحة والأخذ بها إنما هو زيادة فى الشرع

على غير علم بل إنه يعتبر منهيا عنه أخذاً من قوله تعالى: ﴿**ولا تقف ما ليس لك به علم**﴾ فالخبر إذاً أن يقول الإنسان برأيه فيما لم يرد فيه نص حتى إذا اعتراه خطأ كان منسوبا إلى رأيه لا إلى الرسول ﷺ ولذا لم يأخذوا بالضعيف من الأحاديث إلا إذا رويت من وجوه متعددة ترفعها إلى درجة الحسن.

٢- مذهب بعض علماء الفقه والأثر: وهو أنه يعلم بالأحاديث الضعيفة فى الفضائل: روى عن عبد الرحمن بن مهدى كما أخرجه البهقى إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام شددنا فى الأسانيد وانتقدنا فى الرجال وإذا روينا فى الفضائل والعقاب سهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الأحاديث. وروى مثل هذا القول عن الإمام أحمد وبذلك تتضح وجه نظرهم فى أن الحديث الضعيف إذا لم يترتب عليه حكم بالحلال والحرام يتساهلون فيه.

٣- مذهب الإمام أحمد وأبى داود وهو العمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب حديث صحيح أو حسن أو فتوى صحابى. هذا وقد اشترط الحافظ ابن حجر فى الأخذ بالأحاديث الضعيفة ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الضعف بسيطاً غير شديد وهذا الشرط متفق عليه.

الثانى: أن يدخل تحت أصول معمول بها حتى لا يكون غريباً عن قواعد الإسلام.

الثالث: ألا يعتقد ثبوته بل يحتاط للحديث لإحتمال أن تصح نسبته إلى النبى ﷺ.

تلك؛ هى آراء العلماء فى العمل بالحديث الضعيف وهذا ما اشترطه الحافظ ابن حجرفى الأخذ بها.

أما الإمام أحمد بن حنبل فإنه من الذين يذهبون إلى الأخذ بالأحاديث الضعيفة ويقدمونها على الرأى إلا أنه لا يجعل الحديث الضعيف فى مرتبة الصحيح وإنما

يؤخره عن فتوى الصحابى فيقول فى هذا. لا تكاد ترى أحداً ينظر فى الرأى إلا وفى قلبه غل والحديث الضعيف أحب إلى من الرأى. وقال عبد الله: سألته عن الرجل الذى يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل؟ قال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل الرأى[1].

ولقد دون الامام أحمد فى مسنده ضمن ما دون بعض الأحاديث الضعيفة لأنه أراد من المسند أن يكون جامعا لكل ما روى عند أهل عصره فكان يدون كل ما يتلقاه إذا لم يثبت أن هناك ما يخالفهم متقيداً فى ذلك بالشروط التى اشترطها العلماء فى الأخذ بالحديث الضعيف. وقد قرر ابن تيمية أن الحديث الضعيف فى نظر أحمد والذى يلقبه هو من قبيل الضعف الذى يرتفع إلى مرتبة الحسن وأن أحمد كان يعتبر الضعيف قسيم الصحيح ولا يعتبر الحسن إلا ضعيفا ويقبله بهذا الإسم، ويقول فى ذلك: وأما قولنا أن الحديث الضعيف خير من الرأى فليس المراد به الضعيف المتروك ولكن المراد به الحسن، وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح وإما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك وتكلم أئمة الحديث بهذا فلما جاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض الأئمة الحديث الضعيف أحب إلى من القياس فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى (أ . هـ).
فرأى ابن تيمية إذا: أن الضعيف الذى يقبله أحمد هو من القسم المسمى بالحسن إلا أن فى المسند من الأحاديث ما ليس محكوما عليه بأنه من قبيل الحسن بل من قبيل الضعف حتى فى اصطلاح الترمذى ومن بعده، ومثل ذلك إنما يقدمه الإمام أحمد احتياطاً فى الدين لإحتمال صحة نسبته إلى النبى ﷺ، ذلك أنه حين لا يجد حديثاً صحيحا فى موضوع الفتوى وليس أمامه غير الحديث الضعيف يرى نفسه بين

---

(١) ابن حنبل: الأستاذ أبو زهرة ص ٢٣٩.

حرجين: فهو إما أن يفتى برأيه وهذا ما يكرهه، ولا يلجأ إليه إلا فى الضرورة القصوى رجاء أن يكون الرأى صواباً، أما إن أخطأ فنسبة الخطأ تعود عليه، وإما أن يأخذ بضعيف الأخبار فيكون فيه مدعاة للحكم بصحة نسبته فيثبت إلى الرسول ﷺ قولا لم يثبت بطريق سليم، إذا كان يتخذ موقفا وسطا فعمل بموجب الحديث الضعيف حيطة فى الدين وإحتمالا للصدق دون أن يحكم بصحة نسبته، ويقول فى ذلك: أنه ضعيف وأنه مع ضعفه أحب عندى من الرأى»[1].

---

(١) مقدمة الفتح الربانى ص ٩.

- نسبه ونشأته:

وهو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة[1] الجعفى ولاء حيث أسلم جده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى فانتمى إليه بالولاء، البخارى مولداً.

ولد أبو عبد الله بمدينة بخارى أحدى مدن ما وراء نهر جيحون على بعد ثمانية أيام من سمرقند من بلاد فارس وهذه المدينة الآن تتبع الاتحاد السوفيتى.

وكان ولادة البخارى بها يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة[2]. وكان والده ورعا تقيا ومحدثا فاضلا. كما كان ثقة ترجم له ابن حبان فى كتاب الثقات كما ترجم له ولده فى التاريخ الكبير. وقد خرج إسماعيل حاجاً قبل سنة ١٧٩هـ وتقابل مع إمام المدينة مالك بن أنس وحدث عن أبى معاوية بن صالح وجماعة وروى عنه أحمد بن حفص وغيره من العراقيين وبلغ إسماعيل فى ورعه درجة عالية، فكان يبتعد عن الشبهات وثروته الطائلة التى جمعها نقية خالصة استثمرها فى الخبرات روى عنه أحمد بن حفص قال: دخلت عليه عند موته فقال: لاأعلم فى جميع مالى درهما من شبهة، فتصاغرت إلى نفسى[3] وفى بيئة الطهر والورع والدين والدنيا استقبل بيت الحديث والنعمة محمد بن إسماعيل وقد لبث الوالد قرير العين بابنه إلى أن عاجلته المنية فترك ابنه طفلاً صغيراً فكفلته أمه وقامت بتربيته ورعايته وعقدت عليه اسمى الآمال، ثم وجهته إلى التعليم على منوال أبيه ويستفيد مما خلفه من ثروة العلم فاتجهت به إلى الكتاب ليحفظ القرآن الكريم

---

(١) بردزبة: كلمة فارسية معناها الزراع أى الفلاح أو البستانى.

(٢) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٥٧٦ ومقدمة فتح البارى ص ٤٧١١.

(٣) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٣.

والحديث الشريف، وما أن بلغ البخارى العاشرة من عمره إلا وألهمه الله حفظ الحديث الشريف فى هذه السن المبكرة مما يدل على ما وهبه الله له من قدرة فائقة فى الحفظ وقريحة وقادة فيه، يقول محمد بن أبى حاتم وراق البخارى: سمعت البخارى يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا فى الكتاب، فقلت كم أتى عليك إذا ذاك؟؟ فقال عشر سنين أو أقل[1] ولهذا النبوغ الهائل انطلق البخارى فى سن الحادية عشرة قاصدا أئمة الحديث لينهل من مواردهم يساعده على ذلك عقلية واعية وحافظة قوية ومما يدل على نبوغه العلمى ما تحدث به عن نفسه فى هذه المرحلة: (ثم خرجت من الكتاب فجعلت اختلف إلى الداخلى وغيره فقال يوما فيما كان يقرأ الناس: سفيان عن أبى الزبير عن ابراهيم فقلت: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم فانتهرنى فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال كيف هو يا غلام، فقلت: هو الزبير وهو ابن عدى بن ابراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال لى: صدقت، قال: فقال له انسان ابن كم حين رددت عليه؟؟ فقال: ابن احدى عشرة سنة)[٢].

- منهج البخارى فى طلب الحديث:

ينحصر منهج البخارى فى طلب الحديث فى أمور ثلاثة الأول: العناية بالسند والمتن، والثانى: رحلاته العلمية، والثالث: حفظه ومعرفته بعلوم الحديث.

١- **العناية بالسند والمتن**: أما بالنسبة للأول فمنذ اتجه البخارى إلى طلب الحديث وهو يعنى بالإسناد فعرف الرجال وتواريخهم وأحوالهم، وعنى بالمتن وأصوله وكان لا يروى الموقوف الذى روى عن الصحابى أو المقطوع الذى وقف على التابعى إلا إذا كان له أصل من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة المسندة يقول سليم بن مجاهد كنت عند محمد بن سلام البيكندى فقال: لوجئت قبل لرأيت صبيا

---

(١) النكت لابن حجر ص ٧ مخطوط بمكتبة الأزهر.

(٢) مقدمة فتح البارى ص ٤٧٩، الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٦.

يحفظ سبعين ألف حديث فخرجت حتى لحقته فقلت له: أنت تحفظ سبعين ألف حديث؟ قال نعم وأكثر ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروى حديثا من حديث الصحابة والتابعين إلا ولى من ذلك أصل أحفظه من الكتاب أو السنة[1]. وهكذا هيأته عناية الله وتوفيقه لسلوك طريق العلم منذ صغره على أساس متين مع الإستعداد الفطرى والعقلية الحادة مما جعل لمروياته الثقة المتوفرة كما أعانه على تحصيل العلم وإستيعابه ما تركه والده من التراث العلمى النافع فظل يحفظ ويناقش ويطلب العلم حتى ذاع صيته وأصبح موضع الإعجاب من شيوخه، وما أن بلغ من عمره ست عشرة سنة إلا وحفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف مذاهب أهل الرأى وكلامهم.

٢- **رحلاته العلمية**: أما عن رحلات البخارى فى طلب العلم فقد كابد الأخطار فى رحلاته وبذل كثيرا من الجهود المضنية فى طلب العلم وتحرى الأحاديث الصحيحة ولم يكتف البخارى فيما يرويه على ما جمعه من أحاديث بلده الذى يعيش فيه وإنما هاجر ورحل إلى كثير من البلاد يجالس المحدثين والحفاظ ليأخذ عنهم ويسمع منهم ولم يأل جهدا فى استيعاب ما عند المحدثين حتى جمع الكثير من الحديث. وقد حفزه إلى الرحلة ما وفقه الله تعالى إليه من إلهامه الصواب وتذليل طرق البحث والتعليم، وما كان يستشعره فى نفسه من نهم علمى وطموح مبكر وتوجيه سديد. وقد ابتدأ البخارى رحلته بمكة المكرمة مهبط الرسالة ليؤدى فريضة الحج فخرج هو وأمه وأخوه أحمد سنة عشرة ومائتين ٢١٠هـ وأقام البخارى بمكة يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى، وفى مكة سمع من أبى الوليد أحمد بن محمد الأرزقى وإسماعيل بن سالم الصايغ ثم اتجه بعد ذلك إلى

---

(١) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ١٢٨.

المدينة المنورة دار الهجرة، وفى رحاب المسجد النبوى وبجوار صاحب الرسالة ص بدأ البخارى تأليف ما وفقه الله إليه فصنف قضايا الصحابة والتابعين ثم صنف التاريخ الكبير قال البخارى: فلما طعنت فى ثمانى عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ فى المدينة عند قبر النبى ص وكنت أكتبه فى الليالى المقمرة وقل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة إلا أنى كرهت أن يطول الكتاب «أ. هـ»[1].

ومكث البخارى فى المدينة سنة ثم رحل بعدها إلى البصرة وأقام بها خمس سنين وكان يتردد منها على مكة أيام الحج يقول البخارى (دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين[2]. وهكذا طوف البخارى فى سبيل العلم فى اقطار شتى فمن مكة إلى المدينة والشام وبغداد والبصرة والكوفة ومصر وبخارى ومروونيسا بور وقيسارية وعسقلان وحمص وخراسان وكان لهذه الجهود التى بذلها من الأهمية ما يعطينا الثقة الكاملة بمروياته يقول البخارى كتبت عن ألف شيخ أو أكثر ما عندى حديث لا أذكر اسناده[3].

٣- **حفظه ومعرفته بعلوم الحديث**: تميز البخارى منذ صغره بمواهب عظيمة منحه الله إياها فكان لديه الإستعداد الفطرى الذى فطره الله عليه: حافظة قوية وعقلية صافية وعمل دائب فلا غرو أن كان فى حفظه ومعرفته بعلوم الحديث آية بهرت العقول وقد سلك فى دراسته أدق الطرق وأسماها فكان ينمى ما عنده من القدرات بالجد والإجتهاد والمداومة على المذاكرة، يقول البخارى: موضحا المنهج السليم

---

(١) هدى السارى ص ٤٧٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٠.

للحفظ (لا أعلم شيئا أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر[1] كما كان يستعين على تثبيت المعلومات بربطها بما يحيط بها كما كان يربط بين أقوال الصحابة والتابعين وبين الكتاب والسنة حتى يتضح القول فى ذهنه من جميع الجوانب فسبق علماء النفس بهذا المنهج التربوى فى الدراسة. ومما يشهد البخارى بسعة حفظه ومعرفته بعلوم الحديث ما رواه أحمد بن الحسين الرازى قال: سمعت أبا أحمد بن عدى الحافظ يقول: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون أن محمد بن إسماعيل البخارى قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا به وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى وأخذو عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث.

فقال البخارى لا أعرفه، فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ والبخارى يقول لا أعرفه وكان العلماء ممن حضروا المجلس يلتفت بعضهم إلى البعض ويقولون فهم الرجل ومن كان لم يدر القصة يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الحفظ ثم انتدب رجل من العشرة أيضا فسأله عن حديث من الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه فسأل عنه آخر فقال: لا أعرفه فلم يزل يلقى عليه واحداً واحداً حتى فرغ والبخارى يقول لا أعرفه، ثم الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخارى لا يزيدهم على (لا أعرفه) فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال أما حديثك الأول فقلت كذا: وصوابه كذا وحديثك الثانى كذا وصوابه كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى

---

(١) هدى السارى ص ٤٨٨.

إسناده وكل اسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[1]. يقول ابن حجر هنا يخضع للبخارى فما العجب من رد الخطأ إلى الصواب؟ فإنه كان حافظا بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة وفى هذا الإمتحان الصعب الذى اجتازه البخارى بنجاح باهر ما يدل على قوة ذاكرته، وبلوغه فى الإحاطة بالحديث حدا لم يصله سواه حتى أقر له الجميع بالإمامة والفضل. وكان البخارى حجة فى معرفة علوم الحديث ولم يتصدر للتحديث إلا بعد إحاطته بالصحيح من السقيم كما قال (ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت فى كتب أهل الرأى) . وهكذا تتضح شخصيته العلمية متكاملة الجوانب فى مجال السنة المطهرة، يجمع بين حفظ الأسانيد والمتون والإحاطة الدقيقة بعلل الحديث مما جعله مرجعا لكبار العلماء. قال أحمد بن حمدون الحافظ (رأيت البخارى فى جنازة ومحمد بن يحيى الذهلى يسأله عن الأسماء والعلل والبخارى يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ هو الله أحد)[2]. وقد شهد الإمام مسلم للبخارى بالسبق والإمامة معترفا له بالفضل، قال أحمد بن حمدون: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخارى فقبل بين عينيه، وقال: (دعنى أقبل رجليك يا أستاذ الأساتذة ويا سيد المحدثين وطبيب الحديث فى علله)[3].

كما شهد له أيضاً أبو عيسى الترمذى قال: (لم أر بالعراق ولا بخراسان فى معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن اسماعيل)[4] كما شهد له أقرانه وشيوخه وأثنوا عليه عاطر الثناء، فلا غرابة أن يقلب بأمير المؤمنين فى الحديث، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

---

(١) هدى السارى ص ٤٨٧، ووفيات الأعيان جـ ١ ص ٥٧٦.

(٢) هدى السارى ص ٤٨٩.

(٣) البداية والنهاية جـ ١١ ص ٩٦.

(٤) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٢٧.

- **شيوخ البخـــارى:**

رسم البخارى منهجا لنفسه فى إختيار شيوخه الذين يأخذ عنهم لا يتعداه ولا يحيدون عنه فقد طاف بآفاق كثيرة يبحث عن أئمة الحديث واشترط على نفسه ألا يأخذ الحديث إلا عن الرواة الثقات المعروفين بالورع، واهتم بمعرفة أحوالهم وكيفية تلقيهم للحديث فميز بين من كان محل ثقة كاملة فى نظر الأئمة المحدثين فيأخذ حديثه وبين من لم يكن محل ثقة فيترك حديث. يقول البخارى: (كتبت عن ألف شيخ وأكثر ما عندى حديث إلا وأذكر أسناده)(١) وفى هذا دلالة على إحاطته الدقيقة وتحريه الشديد فى معرفة الرجال وتمييزهم فمن كان من الرواة فيه نظر ترك حديثه مهما كان عدد أحاديثه، سئل عن خبر حديث، فقال: (يا أبا فلان أترانى أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر لغيره لى فيه نظر)(٢).

وكما تحرى الدقة فى معرفة الثقات وغيرهم فقد تحرى الدقة كذلك بالنسبة للأحاديث الصحيحة وغيرها فحفظ كثيراً من الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، وحفظه لغير الصحيحة إنما هو لتجنبها وتمييزها وتنقية الأحاديث الصحيحة منها.

وقد كان شيوخ البخارى من الكثرة بمكان بحيث يصعب إستيعابهم أو تحديد بعض الشخصيات العلمية الذين كان لهم أثرهم فى تزكية مواهبه وتنمية ثروته العلمية لأنه كان ذا رحلات واسعة متأثراً بجميع شيوخه إلا فاضل حتى تكونت شخصيته العلمية المستقلة ومن شيوخه **بمكة:** أبو الوليد أحمد بن محمد الأرزقى وإسماعيل بن سالم الصائغ وأبو بكر الحميدى، **وبالمدينة:** ابراهيم ين المنذر الحزامى ومطرف بن عبد الله بن حمزة، **وبالشام:** محمد بن يوسف الفريابى من أوائل من صنف المسانيد وأبو إسحاق بن إبراهيم وأبو إبراهيم وأبو اليمان بن نافع، **وببخارى:** محمد بن سلام البيكندى ومحمد بن يوسف ابن محمد المسندى، **وبمرو:** على بن الحسن بن شقيق

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ٢ ص ٤٧.

(٢) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٢٥.

وعبد الله بن عبد الله بن عثمان ومحمد بن يحيى الصائغ، **وببلخ**: مكى بن إبراهيم ويحيى بن بشر وقتيبة بن سعيد من هراة أحمد بن الوليد الحنفى، **ومن نيسابور**: يحيى بن يحيى التميمى وإسحاق بن راهوية ومحمد بن يحيى الذهلى **ومن الرى**: ابراهيم بن موسى **ومن بغداد**: أحمد بن حنبل ومحمد ابن سابق وابو بكر بن الأسود ومن واسط حسان بن عبد الله وسعيد بن عبد الله بن سليمان **ومن البصرة**: أبو عاصم النبيل وأبو الوليد الطليالسى **ومن الكوفة**: عبد الله بن موسى وأبو نعيم ين يعقوب وبمصر عثمان بن صالح وسعيد بن كثير ويحيى بن عبد الله بن بكير **وبالجزيرة**: أحمد بن بن عبد الملك الحرانى وأحمد بن يزيد وعمر بن خلف، وقد ميز الحاكم بين كل ناحية وسمى شيوخها من المتقدمين ليستدل على عالى إسناد البخارى[١] وإذا نظرنا إلى مراتب شيوخ البخارى نرى أنهم ينحصرون فى خمس طبقات:

الطبقة الأولى[٢]: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصارى حدثه عن حميد ومثل مكى بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبى عبيد، ومثل أبى عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبى عبيد أيضاً ومثل عبد الله بن موسى حدثه عن اسماعيل بن أبى خالد ومثل أبى نعيم حدثه عن الأعشى وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: قوم حدثوا عن أئمة حدثوا عن التابعين وهم شيوخه الذين روى عنهم عن ابن جريج ومالك وابن أبى ذئب فى الحجاز وشعبة والأوزاعى وطبقتهما بالشام والثورى وحماد وأبى عوانة بالعراق ويعقوب بن عبد الرحمن بمصر وفى هذه الطبقة كثرة.

الطبقة الثالث: قوم حدثوا عن قوم أدرك زمانهم وأمكنه لقيتهم، ولكن لم يسمعهم كزيد بن هارون وعبد الرزاق.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٤.

(٢) هدى السارى ص ٤٧٩.

الطبقة الرابعة: قوم فى عداد طبقته حدث عنهم عن مشايخه كأبى حاتم بن ادريس الرازى.

الطبقة الخامسة: قوم فى عداد طلبته فى السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله ابن حماد وعبد الله بن أبى العاص الخوارزمى وحسين بن محمد القبانى وغيرهم وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل فى الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبى شيبة عن وكيع قال لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه، وعن البخارى أنه قال لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه[1]. ولعل مرادهم بذلك زيادة العلم وكثرة التحديث والتمكن فربما يكون عند بعض ما ليس عند الآخرين حتى ولو كانوا أدنى منهم.

ولتفصيل هذه الطبقات وبيانها فائدة هامة هى أنه يبتعد عن الإلتباس والإبهام عن الذى لا معرفة له إذا كان الحديث بإسناد عال مرة ونازل أخرى وبمعرفة الطبقات يمكن إدراك أن الإسناد العالى قد حذف منه أو الأسناد النازل قد زيد فيه[2] يقول ابن طاهر مبيناً ذلك: لئلا يظن من لا معرفة له إذا حدث البخارى مثلا عن مكى عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة. ثم حدث فى موضع آخر عن قتيبة عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد اله الأشج عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمه أن الأسناد الأول سقط منه شئ وعلى هذا سائر الأحاديث إذ لو يعرف ذلك لوقع الإلتباس فى كثير من الأحاديث على من لا معرفة له « أ .هـ».

ومن شيوخ البخارى الذين كان لهم أثرهم: الإمام على بن المدينى والإمام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين والإمام اسحاق بن راهويه وسيأتى الحديث عنهم إن شاء الله.

---

(١) هدى السارى ص ٤٨٠.

(٢) البخارى محدثا وفقيها للدكتور الحسينى هاشم ص ٤٠.

- **من صفات الإمام البخارى:**

كان البخارى نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير ويميل لونه إلى السمرة[1] وقد جمع مع علمه كثير من محامد الفعال وكريم الخصال وعرف بالتقوى والورع ومكارم الأخلاق، وبتلك المعانى النبيلة والمثل المشرقة التي استقاها من منابع السنة المطهرة احتل مكانة مرموقة بين علماء عثره فجمع بين الحسنيين: علماً وعملاً، وكان كثير العبادة والتهجد بالليل وقراءة القرآن الكريم زاهداً فى الدنيا راغباً فى الآخرة. وذات يوم كان يصلى فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال انظروا أى شئ هذا الذى آذانى فى صلاتى؟؟ فنظروا فإذا (الزنبور) قد ورمه فى سبعة عشر موضعا ولم يقطع صلاته وقال كنت فى آية فأحببت أن أتمها[2] وفى هذا ما يدل على مدى اتصاله بربه ولذة مناجاته فى صلاته مما لا يجعله ينصرف عن العبادة مهما كانت الأحوال. كما كان حسن المعاملة غاية فى الحياء وعفة اللسان وتحرى القول فى نقد الرجال، يظهر ذلك واضحا فمن يتأمل كلامه فى الجرح والتعديل فيقول مثلا «سكتوا عنه» ، «فيه نظر»، (تركوه) (ونحو هذا من العبارات التى يتبين منها دقته وتحريه، ولذلك كان يقول أنى لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبنى أنى اغتبت أحداً)[3] ومم اتصف به البخارى كذلك الكرم فقد ورث ثروة عظيمة انفق منها على طلبة العلم والفقراء وسائر وجوه البر يقول فى ذلك كنت استغل فى كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب وما عند الله خير وأبقى[4] وهكذا وطن البخارى نفسه على معان النبل والفضيلة، وكان حريصا على أن يدعو إلى ما تحلى به من هذه الأخلاق ومن

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٤٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤٧، هدى السارى ص ٤٨١.

(٣) هدى السارى ص ٤٨١.

(٤) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ١١.

ذلك دعـوتـه إلى اغتنـام الوقـت فى العبادة والإتعاظ بالموت ومن أشعاره المأثورة فى ذلك.

أغتنم فى الفراغ فضل ركوع .. فعسى أن يكون موتك بغتة

كم صيحة رأيت فى غير سقم .. ذهبت نفسه الصحيحة فلته[1]

كما وطن نفسه على تتبع الرسول ﷺ والتأسى به فى كل الجوانب فاقتدى به فى حب الجهاد والمهارة فى الحرب فأتقن الثقافة الحربية وتعلم استخدام آلات الحرب، وحذق أساليب الجهاد فى عصره حتى قيل أنه ما أخطأ فى حياته إلا مرتين.

- البخارى ومسألة اللفظ:

وقدم البخارى نيسابور سنة خمسين ومائتين فاستقبله أهلها بالبشر والترحاب ومعهم شيخه الذهلى ولما دخل البلد نزل دار البخاريين فقال محمد بن يحيى. لا تسألوه عن شئ من الكلام فإنه أن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه وشمت بنا كل ناصبى ورافضى وجهمى ومرجئى بخراسان[2] وقال الذهلى اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه فأقبل أناس عليه حتى ظهر الخلل فى مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه[3] وكان لهذا الحسد نتيجته السيئة بعد ذلك التى عادت على البخارى، قال أحمد بن عدى ذكر لى جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده حسده بعض شيوخ الوقت فقال لأصحاب الحديث: أن محمد بن اسماعيل يقول لفظى بالقرآن مخلوق فما حضر المجلس قام إليه رجل فقال يا أبا عبد الله ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه فلما ألح عليه قال البخارى القرآن كلام الله

---

(١) هدى السارى ص ٤٨٢.

(٢) هدى السارى ص ٤٩١.

(٣) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٥٣، طبقات الشافعية لابن السبكى جـ ٢ ص ٢٢٨.

غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والإمتحان بدعة، فشغب الرجل وقال قد قال لفظى بالقرآن مخلوق، ومنذ حدوث هذا الشغب وزعمهم أنه قال بخلق القرآن حدث الجفاء والقطيعة بينه وبين شيخه الذهلى بصورة واضحة وساعد على ذلك ما كان فى النفوس البشرية من حسد، فقال الذهلى من زعم: لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه فاتهموه، فانقطع الناس عنه إلا مسلم وأحمد بن سلمة، فقال الذهلى ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا فأخذ مسلم بن الحجاج رداءه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال(1).

وفى الحقيقة أن البخارى برئ من هذه التهمة وليس فيما رآه من عيب يؤخذ عليه لكنها العصبية العنيفة والتهيب الشديد من الكلام فى هذا الموضوع مما جل القوم على هذه الصورة خاصة بعد ما نال أهل السنة وإمامهم أحمد بن حنبل من الفتنة. وما أثير حول البخارى إنما هو وليد الحسد، وإثارة هذه الفتنة قائمة على وجه غير صحيح وهو عدم التفريق بين القرآن والقراءة، وقد التزم البخارى منهج السلف فأغرض عن سائله فى بادئ الأمر. ولكنه تحت الإلحاح بين أن السؤال فى ذلك بدعة وأجابه إجابة واضحة مبيناً الفرق بين القرآن وهو قديم وبين التلفظ والنطق بالألسنة وبين الكتابة بالأيدى وكل ذلك حادث.

- رجوعه إلى البخارى:

ولكن البخارى آثر السفر إلى بلده «بخارى» خشية اشتعال هذه الفتنة، وعندما عاد إلى بلده استقبلوه استقبالا حاراً وفرحوا بمقدمه، ومكث فى بلده مدة يحدث الناس

---

(1) هدى السارى ص ٤٩٢.

ويعلمهم وزاد الإقباس عليه، وسوى بين الجميع فى طلب العلم فلم يخص بدرسه قوما دون الآخرين حتى ولو كان الأمير، وعلى هذا المنهج عاش البخارى فى بلده حتى وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلى ما عكر الصفو و كان السبب المباشر فى ذلك هو اعتزاز البخارى بالعلم، فقد بعث الأمير إلى البخارى أن يحمل إليه كتاب الجامع والتاريخ ليسمع منه فقال البخارى لرسوله قل له إنى لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين فإن كانت لك حاجة إلى شيئ منه فيحضرنى فى مسجدى أو فى دارى فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فأمنعنى من المجلس ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة لأنى لا أكتم العلم(١) وصله كتاب محمد بن يحيى الذهلى الذى واصل عداءه بما كتبه للولاة والعلماء بالتشنيع على البخارى فى مسألة اللفظ وإتهامه بالإعتزال كما كتب إلى الأمير خالد بن يحيى فانتهز الأمير الفرصة للإنتقام منه وصرف الناس عنه مستعيناً بحديث ابن أبى الورقاء وغيره من أهل بخارى حتى تكلموا فى مذهبه فنفاه عن البلد فخرج إلى «خرتنك» وهى قرية من قرى سمرقند «وكان له أقرباء بها فنزل عندهم»(٢) فاتفق أن مرض بها وتوفى ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بالعلم والعمل فرضى الله عنه وأرضاه.

وقد شهد للإمام البخارى بالعلم والفضل والإمامة فى الحديث والفقه كثيرون لا يحصون من شيوخه وأقرانه وتلاميذه قال يعقوب بن إبراهيم الدورقى: محمد بن اسماعيل البخارى فقيه هذه الأمة وقال محمد بن بشار: هو أفقه خلق الله فى زماننا،

---

(١) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٣٣.

(٢) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٥٢، مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ١٦٧.

ولعظم مكانته فيهم ولشدة حبهم تمنوا أن يفدوه بأرواحهم. قال يحيى بن جعفر: لو قدرت أن أزيد فى عمر محمد ابن اسماعيل لفعلت فإن موتى يكون موت رجل واحد وموت محمد ابن اسماعيل ذهاب العلم، قال ابن حج: ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس ونفدت الأنفاس فذاك بحر لا ساحل له أ هـ. وفى هذا ما يدل على ما كان عليه البخارى من مكانة عظيمة وتقدير بالغ بين عارفيه وجميع أهل عصره.

مـؤلفـات البخــارى

كـان للإمـام البـخـارى مـجـال فسيح فى التـأليف يدل على أفقـه العلمى الواسع ومعــرفته الفائقة بأحوال الرواة فكتب فى كل ما يتصل بالسنة النبوية الشريفة ومن هذه المؤلفات:

١- الجامع الصحيح.

٢- الأدب المفرد.

٣- رفع اليدين فى الصلاة.

٤- بر الوالدين.

٥- التاريخ الكبير.

٦- التاريخ الأوسط

٧- التاريخ الصغير

٨- كتاب الضعفاء.

٩- كتاب التفسير الكبير.

١٠- القراءة خلف الإمام.

١١- الكنى.

١٢- العلل

١٣- أسامى الصحابة

١٤- كتاب الأشربة.

١٥- كتاب الوحدان وهو من ليس له إلا حديث واحد.

١٦- كتاب الهبة.

١٧- كتاب المسند الكبير.

١٨- كتاب السيوطى

١٩- كتاب الفوائد[1].

ولنتناول الآن أعظم مصنفات هذا الإمام الجليل وهو كتابه (الجامع الصحيح) الذى صنفه على الأبواب.

---

(١) مقدمة فتح البارى ص ٤٩٣.

- التعريف بالكتاب:

كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى هو الكتاب الذى قال فيه العلماء: إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وبه أصبح البخارى أمير المؤمنين فى الحديث وهو أعلى وأهم مؤلفات البخارى، قطع قبله رحلات واسعة، وكتب عدة مؤلفات كانت بمثابة المقدمة التى مهدت لكتابه العظيم (الجامع الصحيح). وقد صنف البخارى فى روية وأناة متحرياً العناية التامة والدقة الكاملة ومكث فى تصنيفه ستة عشر عاما. قال البخارى: صنف الجامع الصحيح لست عشرة سنة وخرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل[1] وكان يتأهب لكتابة كل حديث بالطهارة، والصلاة يقول البخارى «ما كتبت فى كتاب الجامع الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وقيل أنه وضع تراجم جامعة بين قبر النبى ﷺ ومنبره وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين ، وروى عن البخارى أنه قال: صنفت كتاب الجامع فى المسجد الحرام وما ادخلت فيه حديثا إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته. وقيل صنف كتابه ببخارى، وقيل صنفه بمكة، ويمكن الجمع بين هذه الآراء بأن الإمام البخارى كان يصنف من كتابه الجامع الصحيح بعضا بمكة والبعض الآخر بالمدينة والبصرة وببخارى، فقد صنفه فى ست عشرة سنه ويرى الحافظ أنه ابتدأ تصنيفه ووضع التخطيط العام للكتاب كمسودة فى المسجد الحرام ثم أكمله وبيضه فى بخارى وغيرها.

والاسم الكامل لكتاب الجامع الصحيح هو (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) وقد أطلق عليه صحيح البخارى اختصارا وكان

---

(١) كشف الظنون جـ ١ ص ٥٤٤، تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٤٩، هدى السارى ص ٤، ٥.

البخارى نفسه يطلق عليه الصيحيح اختصاراً، وقد خرج البخارى أحاديث جامعة من ستمائة ألف حديث ويبدو أن مراده بالمسند هو تخريج الأحاديث المتصلة الإسناد ببعض الحباة عن النبى ﷺ سواء أكانت قولا أو فعلا أو تقريراً. وأما ما وقع فى الكتاب مما يخالف ذلك فإنما وقع فيه عرضا لا أصلا فهو غير مقصود كالمعلقات والموقوفات التى ذكرها استئناسا وتبعاً وهى لا تخرج الكتاب عن أصل موضوعه وهو الحديث الصحيح. ولم يفت البخارى أن يسجل فى جامعة بعض الفوائد الفقهية فاستخرج بما وفقه الله من فهم فى المتون المعانى الكثيرة التى فرقها فى أبواب الكتاب بحسب ما يناسبها، كما عنى بآيات الأحكام التى استنبط منها واستخرج من كنوزها، فلم يكن مقصوده الأقتصار على الأحاديث فقط بل إنه استهدف الإستنباط منها والإستدلال على بعض الأحكام التى أرادها.

الباعث له على تأليفه

كانت الكتب المؤلفة قبل الجامع الصحيح منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومنها ما هو جامع بين الصحيح والحسن والضعيف، فكان الذى يقرأ هذه الكتب لا يستطيع تمييز الصحيح من غيره إلا إذا كان على جانب كبير من الخبرة التامة فى فنون الحديث كما شاعت الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة عن طريق القصاص واصحاب البدع والأهواء كما ظهر بعض المنتسبين إلى أهل الرأى فأوغلوا فى مخالفتهم بعض السنن الثابتة الصحيحة وظل الوضع هكذا حتى جاء الإمام البخارى فاضطلع بدور هام، وأخذ على عاتقه رسالة جليلة هى أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع وأن يرتبها على حسب الأبواب الفقهية، وعلى حسب الموضوعات المختلفة الواردة فى الأحاديث، لأن كان يرى الدواوين المؤلفة قبله تجمع بين الأحاديث بدافع حفظها على الأمة وصيانتها ولم يراع أصحابها فيها المناسبات فى ترتيبها فكانت صعبة على من يريد أن يستخرج منها حديثاً يتعلق بموضوع من أحكام الشرع، فدفعه إلى هذا العمل العظيم وقوى عزمه فيه ما سمعه من استاذه الإمام اسحاق بن راهويه. قال البخارى كنا عند اسحاق بن راهويه فقال: (لو جمعتم كتاباً مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ)، قال فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح، كما قوى عزمه وشرح صدره لذلك رؤيا منامية رأى فيها النبى ﷺ والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال له: أنت تذب عنه الكذب. ومع دقة البخارى العلمية وتحريه الكبير فقد كان يطلب التوفيق والعون من الله سبحانه وتعالى ويستلهم الجانب الروحى فى نفسه، قال الفربرى: يقول البخارى ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، ولما ألف البخارى كتابه عرضه على الأئمة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معنى وعلى بن المدينى وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث، قال العقيلى: والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة أ. هـ[1].

---

(١) هدى السارى ص ٥.

منهج البخارى فى الجامع الصحيح

صنف الإمام البخارى كتابه الجامع الصحيح على منهج التأليف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها فجمع ما ورد فى كل نوع من الأنواع فى باب خاص بحيث يتميز ما يتعلق من الأحاديث مثلاً بالصلاة عما يتعلق منها بالصوم وهكذا، مقتصراً على إيراد ما صح من الأحاديث فقط فلم يدون كتابه إلا ما صح سنده واتصل بنقل العدول الضابطين وخلا من الشذوذ والعلة كما كان يتخير الرجال الذين يخرج عنهم فينتقى أكثرهم صحبة لشيخه وأكثرهم معرفة لحديثه.

وإذا نظرنا إلى تسمية البخارى لكتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) يتضح لنا منهج البخارى وشرطه فى كتابه فقوله (الجامع) يتضح به أنه لم يختص بصنف دون صنف، وإنما أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار وغير ذلك من الآداب.. بما يتضح من قوله (الصحيح) أنه لا يوجد فيه ما ثبت ضعفه عنده، وأما قوله (المسند) فهو أن الأصل تخريج الأحاديث المتصلة السند بالصحابى عن النبى ص قولا كان ذلك أو فعلا أو تقريرا وأما ما عدا ذلك فقد ذكر فيه تبعا وعرضا لا أصلا مقصودا[1]. وبهذه الطريقة استنتج ابن حجر شرط البخارى فى صحيحه ومنهجه فيه. وقد أكثر الإمام البخارى فى كتابه الجامع الصحيح من التراجم فذكر الترجمة التى تناسب الحديث أولا كشرح أو توجيه إلى معنى خفى وغرضه من ذلك: الإستنباط منها والإستبدال لأبواب أرادها من الفقه والأصول والزهد والأدب وغيرها وربط كثير من أحاديثه بآيات القرآن ،اق،ال من السلف وما يستنبطه بفهمه من الاحاديث فكانت بمثابة المفتاح لفهم الحديث.

---

(١) النكت لابن حجر مخطوط بمكتبة الأزهر.

وإذا كان صحيح البخادى يتفق فى منهجه مع موطأ مالك حيث إن الكتابين مرتبان على الأبواب لكن صحيح البخارى يختلف عن الموطأ فى أمرين:

١- تجريد البخارى أحاديثه من أقوال الصحابة والتابعين بخلاف الموطأ.

٢- جمع البخارى لأحاديث الفقه وغيرها من الأنواع بخلاف الموطأ، فإن أغلبه فى أحاديث الأحكام الفقهية. بهذا كان الإمام البخارى أول من ألف جامعاً صحيحاً، لأنه جمع فى كتابه معظم الأبواب الفقهية وغيرها وهو أول صحيح فى القرن الثالث، أما الموطأ فهو أول صحيح فى القرن الثانى وكما قال الإمام النووى: «أول من صنف الصحيح المجرد البخارى»[١].

---

(١) تدريب الراوى (٤١).

وأما عن شرط الإمام البخارى فى كتابه، فقد ورد فى ذلك اختلاف لبعض العلماء وذلك لأنه لم يؤثر عن الإمام البخارى، ولا الإمام مسلم التصريح بشروطهما فى كتابيهما على وجه التفصيل، ولذا استنتج العلماء بدراسة الكتب وسبرها شروطاً لكل منهما.

وقد اشترط الحافظ أبو بكر الحازمى فى الحديث الصحيح: أن يكون اسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

واشترط البخارى أن يكون الحديث صحيح السند متصلا بنقل العدول الضابطين خاليا من الشذوذ والعلة كما سبق واشترط فى المعنعن: اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم التدليس، فإذا ثبت ذلك حملت العنعنة على السماع، وطريق ثبوت اللقاء عند البخارى قائم على التصريح بالسماع فى الإسناد، ثم بين الحازمى مذهب الأئمة فى كيفية استنباط مخارج الحديث فقال: (إن[1] مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الرواى العدل فى مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا فى الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه غموض، وطريقه: معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن نعلم مثلا أن أصحاب الزهرى على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التى تليها وتفاوت، فمن كان فى **الطبقة الأولى**: فهو الغاية فى الصحة وهو غاية مقصد البخارى، **والطبقة الثانية**:

---

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٤٣ بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى.

شاركت الأولى فى العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلازمه فى الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة وكانوا فى الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول وهم شرط أبى داود والنسائى.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى، لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيراً وهم شرط أبى عيسى. وفى الحقيقة شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود، لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون إعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبى داود.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرة الحديث على الأبواب أن يخرة حديثهم إلا على سبيل الأعتبار والإستشهاد عند أبى داود فمن دونه فأما عند الشيخين فلا.

فأما أهل الطبقة الأولى: فنحو مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الايليان وشعيب بن أبى حمزة وجماعة سواهم.

وأما أهل الطبقة الثانية: فنحو عبد الله بن عمر والأوزاعى والليث بن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم.

والطبقة الثالثة: نحو سفيان بن حسين السلمى وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر ابن حفص والعمرى وزمعة بن صالح المكى وغيرهم.

والطبقة الرابعة: نحو اسحاق بن يحيى الكلبى ومعاوية ين يحيى الصدفى وإسحاق ابن عبد الله بن أبى فروة المدنى وإبراهيم بن يزيد المكى والمثنى ين الصباح وجماعة سواهم.

والطبقة الخامسة: نحو بحر بن كنيز السقا والحكم بن عبد الله الأيلى وعبد القدوس بن حبيب الدمشقى ومحــمد بن سعيـــد المصلوب وغيــرهم، وهم خلق كثير ، أ .هـ، .

وأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير إستيعاب، وأما مسلم فيخرج حديث الطبقتين على سبيل الإستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثانية وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما[1].

وقد علق ابن حجر بعد ذكر كلام الحازمى بقوله: ،وهذا المثال الذى ذكرناه هو فى حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعشى، وأصحاب قتادة وغيرهم. فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان فى تخريج أحاديثهم على الفقه والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوى الإعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر[2].

---

(١) تدريب الراوى ص ٧٠.

(٢) هدى السارى ص ٧.

ويلاحظ أن الحازمى قارن بين البخارى وغيره من الأئمة فى كلامه ووضع البخارى فى مقدمة الأئمة فجعل شرطه أن يخرج من أحاديث أهل الطبقة الأولى التى امتازت بالحفظ والإتقان وطول ملازمتها لشيخها.

ونرى أن ابن حجر فى كتابه « النكت» قد استنتج شرط البخارى من تسمية الكتاب وهو (الجامع الصحيح المسند..) إلخ، ومن استقرائه لتصرفه فى تعريف الصحيح، واشترط اللقاء مع المعاصرة، والثقة وعدم التدليس.

وأرى أن رأى ابن حجر يتفق فى المعنى مع ما رآه الحازمى كما سبق. وقد ارتضاهما العلماء ولم يرد عليهما اعتراض فكل من الرأيين ينتهى إلى أن البخارى لا يخرج إلا الأحاديث الصحيحة المتصلة السند على ما سبق بيانه من شروط.

رأى ابن طاهر المقدسى فى شرط البخارى ومسلم

وأما الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧هـ، فيرى أن شرط البخارى ومسلم: أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات، ويكون اسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابى راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن راو واحد، فإذا صح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام كحماد بن سلمة وسهيل بن أبى صالح وداود بن أبى هند، فلما تكلم فى هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخارى إخراج حديثهم فى الأصول تحرياً لشبهة وقعت فى نفسه، وإنما أخرج مسلم حديثهم لزوال الشبهة.

وقد اعترض عليه الحافظ العراقى فى قوله: «المتفق على ثقة نقلته..» فقال: وليس ما قاله ابن طاهر بجيد: لأن النسائى ضعف جماعة اخرج لهم الشيخان أو أحدهما وأجيب: بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدم فى ذل تضعيف النسائى بعد وجود الكتابين وقال شيخ الإسلام: تضعيف النسائى إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك وإن نقله متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب: بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذى بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجع يقوم مقامه»(١).

رأى الحاكم النيسابورى: وأما الحافظ الحاكم أبو عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥هـ. فقد رأى أن الدرجة الأولى فى الصحيح اختيار البخارى ومسلم وهو أن يروى

---

(١) شروط الأئمة للمقدسى، تدريب الراوى ص ٦٥.

الحديث عن النبى ﷺ صحابى زائل عنه اسم الجهالة، بأن يروى عنه تابعيان عدلان، ثم يروى عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظا مشهوراً بالعدالة فى روايته » أ . هـ».

قال أبو على الغسانى: ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه ثم عن تابعيه فمن بعده، فإنذلك يعز وجوده، وإنما المراد أن هذا الصحابى وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة[1].

والحقيقة أن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ماظن، ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى، فمن ذلك حديث مرداس الأسلمى «يذهب الصالحون الأول فالأول»، الحديث، وهو حديث تفرد البخارى بإخراجه عن يحيى بن حماد عن أبى عوانة عن بيان عن قيس عن مرداس، وليس لمرداس فى صحيح البخارى سوى هذا الحديث ولم يروه عن مرداس غير قيس بن أبى حزم[2].

وقال ابن حجر: والشرط الذى ذكره الحاكم وإن كان منتقضا فى حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم فإنه معتبر فى حق من بعدهم، فليس فى الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط[3]. «أ ..هـ».

---

(١) تدريب الراوى ص ٦٦.
(٢) شروط الأئمة الخمسة ص ٢٢.
(٣) هدى السارى ص ٧.

عــدد أحــاديث الجــامــع الصـحيـح

وجميع أحاديث الجامع الصحيح بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرره ان حجر: سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا، وجملة ما فى الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً وأكثرها مخرج فى الكتاب أصول متونه، والمتون التى لم تخرج فى الكتاب مائه وستون حديثا، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على إختلاف الروايات ثلاثمائة وواحد وأربعون حديثا. وجميع ما فى صحيح البخارى من المتون الموصولة من غير تكرار ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثا، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا.

قال ابن حجر: «فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[1]، ورأى ابن حجر فى عدد أحاديث كتاب البخارى هو الذى أرجحه فهو من الدقة والتحرير بمكان بحيث يطمئن إليه الباحث بعد نظره فى كتابه، ومما ساعد ابن حجر على ذلك أنه شرح صحيح البخارى وكان يذكر فى آخر كل كتاب منه عدد الأحاديث.

---

(١) هدى السارى ص ٤٧٠.

رواة الجامع الصحيح

سمع كتاب الجامع الصحيح رواة كثيرون من أشهرهم أبو عبد الله بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربرى المتوفى سنة ٣٢٠، نسبة إلى فربر قرية ببخارى، وكان سماعه للصحيح كله مرتين: مرة بفربر ٢٤٨ ومرة أخرى ببخارى سنة ٢٥٢، أى قبل وفاة الإمام البخارى بأربع سنين، ومنهم إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى المتوفى سنة ٢٩٤ وكان من الحفاظ وله تصانيف وقد فاته من كتاب صحيح البخارى أوراق رواها بالإجازة عن البخارى ومنهم حماد بن شاكر النسوى، المتوفى سنة ٢٩٠ ومنهم أبو طلحة منصور بن محمد بن على بن قرينة البزدوى المتوفى سنة ٣٢٩ وهو آخر الذين حدثوا عن الإمام البخارى[١].

وقد تناول تلامذتهم كتاب الجامع الصحيح ثم أخذه عنهم من بعدهم وهكذا تتابعت روايته عن الكثيرين فى كل زمان وتلقته الأمة بالقبول.

---

(١) مقدمة فتح البارى جـ ١ ص ٤.

الأحاديث الصحيحة والرواة الثقات
فى كتاب البخارى

سبق بيان أن الإمام البخارى تحرى أن يدون فى كتابه الأحاديث الصحيحة ولا يروى إلا عن الرواة الثقات الذين اشترط فيهم الشروط السابقة، ولكنه لم يستوعب الأحاديث الصحيحة كلها، وقد صرح البخارى بذلك فى قوله: (ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح حتى لا يطول)[1].

وكان البخارى يحفظ الأحاديث الصحيحة، والأحاديث غير الصحيحة أيضا لمعرفتها وتمييز الصحيح من غير. قال: احفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتى ألف حديث غير صحيح وبهذا يتضح أن البخارى لم يثبت فى كتابه كل حديث صحيح كان يحفظه، ولا كل حديث صحيح على شرطه بل إن الصحيحين لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة فى كتابيهما، وقال الحافظ ابن كثير: ثم إن البخارى ومسلماً لم يلتزم بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فإنهما قد صححا أحاديث ليست فى كتابيهما، كما نقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح أحاديث ليست عنده بل فى السنن وغيرها[2]. وبهذا يتبين أن البخارى لم يستوعب الصحيح ولم يلتزم استيعابه كما أنه لم يستوعب الرواة الثقات المتوفرة فيهم صفات القبول والصحة، قال الحازمى: إن قصد البخارى وضع مختصر فى الحديث وإنه لم يقصد إستيعابا لا فى الرجال ولا فى الحديث، وقد قال: لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحا. ولم يخرج الشيخان شيئا فى الصحيحين من حديث الإمام أبى حنيفة ولا حديث الإمام الشافعى ولا أخرج البخارى من حديث الإمام أحمد إلا حديثين ولا أخرج مسلم فى صحيحه عن الإمام البخارى ولا عن الإمام أحمد إلا قدر ثلاثين حديثاً ولا أخرج الإمام أحمد فى مسنده عن الإمام

(١) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٨ مقدمة ابن صلاح ص ٨.
(٢) الباعث الحثيث ص ٢٥.

مالك عن نافع بطريق الشافعى وهو أصح الطرق إلا أربعة أحاديث، وما رواه أحمد عن الشافعى بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً. ولعل السبب فى ذلك كما رأى الشيخ زاهد الكوثرى[1] أن ذلك راجع إلى أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء فى مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقا وغرباً. وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها أنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم فى أحاديث هؤلاء دون هؤلاء فالاطمئنان على حفظ مروياتهم وعدم الخوف عليها هو الذى حدا بالأئمة إلى ترك بعض الرواة، وأيضاً فقد يكون السبب طلب علو الأسناد بأن يكون الحديث من طريق ذلك الإمام نازلا، ومن طريق غيره من الثقات عاليا فيختار صاحب الطريق العالى لقربه من الرسول ﷺ وإذا تبين أن صحيح البخارى لم يستوعب الصحيح ولا التزمه فليس لأحد أن يرد حديثاً صحيحاً أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس فى الصحيحين وكما يقول الإمام مسلم: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح، ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف[2].

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣.

(٢) المرجع السابق ص ٦٠.

تميز الإمام البخارى بالحافظة القوية، والذهن السيال، الذى وجهه إلى فهم الكتاب والسنة واستنباط ما فيهما من كنوز، فاستخرج ما شاء الله له من الأحكام، وقد أودع فى تراجم الأبواب ما أداه إليه اجتهاده، وما اهتدى إليه بعقله الغلمى المتفتح، مما يشهد له كإمام من أئمة الفقه - بالبراعة فى استنباط الأحكام من الأحاديث النبوية ومما زاد البخارى توفيقا فى الفهم والإستنباط أنه كان يتجه إلى نصوص القرآن والسنة بطاقاته الروحية، فيهيئ نفسه بطهارة الجسم والنفس وبجوار صاحب الرسالة صلوات الله وسلامه عليه. وبهذا السلوك العقلى والروحى وصلت تراجم أبواب منزلة عالية روى أبو أحمد بن عدى عن عبد القدوس بن همام، قال: (شهدت عدة مشايخ يقولون: حول البخارى تراجم جامعة - يعنى بيضها - بين قبر النبى ﷺ ومنبره، وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين) وقد قسم الإمام البخارى كتابه الجامع الصحيح إلى كتب وقسم الكتب إلى أبواب وبدأه بباب: كيف بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره: ﴿**إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده**﴾[1]، ثم ذكر كتاب الإيمان، ثم العلم، ثم كتاب الطهارة، ثم كتاب الصلاة وهكذا، وبعد أن انتهى من ذكر العبادات والمعاملات ذكر غير ذلك من الأبواب غير الفقهية كالسيرة والمغازى، والتفسير وغير ذلك، بلغ عدد كبير من الأحاديث وفى بعض الأبواب ما فيه حديث واحد وفى بعضها ما فيه آية من القرآن وبعضها لا شئ فيه، وقيل أنه صنع ذلك ليبين أنه لم يصح عنده حديث بشرط فى المعنى الذى ترجم عليه، ومن ثم قام بعض الناسخين للكتاب فضم بابا لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر له باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه:

ويقوم منهج البخارى فى تراجمه على طريقتين:

١- طريقة ظاهرة. ٢- طريقة خفية.

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ٥، ٦.

١- الطريقة الظاهرة

هى أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة على ما يورده من الأحاديث، كأن يقول: هذا الباب الذى فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلانى، مثلا وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له، وقد تكون ببعض ألفاظه، وقد تكون بمعناه، وهذا النوع من التراجم، وهو التراجم الظاهرة ذكر ابن حجر أن فائدتها: الإعلام بما ورد فى ذلك الباب[١]، مثال ذلك: (باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضى الله عنها. وجاء بالإسناد المتصل إلى عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت: جاءت هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك ثم ما أصبح على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك[٢] فليس فى هذه الترجمة اجتهاد، لكنها مجرد عنوان لما ترجم له.

ومثال ذلك الترجمة بلفظ المرجم له: (باب قول النبى صل اللهم علمه الكتاب ،وجاء بالحديث المتصل عن ابن عباس قال ضمنى رسول الله، وقال: اللهم علمه الكتاب،[٣].

فقد جاء فى الترجمة هنا بنفس الحديث المترجم له.

ومثال الترجمة ببعض المترجم له: (باب من يرد الله به خيراً يفقه فى الدين) وجاء بالإسناد المتصل، قال حميد بن عبد الرحمن: سمعت معاوية خطيباً يقول سمعت النبى ص يقول: (من يرد الله به خيراً يفقه فى الدين وإنما أنا قاسم والله يعطى، ولن

---

(١) مقدمة فتح البارى ص ١١.

(٢) فتح البارى جـ ٧ ص ٩٧.

(٣) المرجع السابق ص ١٥٥.

تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله)[1] فقد ترجم هنا ببعض عبارات الحديث المترجم له.

ومثال الترجمة التى جاءت تفسيرا لمعنى كلمة فى الحديث. (باب الاغتباط فى العلم والحكمة) وقال عمر تفقهوا قبل أن تسودوا ثم ذكر الحديث المسند عن عبد الله بن مسعود قال قال النبى ﷺ لا حسد إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته فى الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها[2]. فقد فسر هذه الترجمة المعنى المراد بالحسد وهو الغبطة ومعناها: أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه بخلاف الحسد.

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ١٥٠.

(٢) فتح البارى جـ ١ ص ١٥١.

الطريقة الثانية

أن يأتى للحديث العام بترجمة خاصة، أو يأتى للحديث الخاص بترجمة عامة، فمثال الأول: «باب جهر الإمام بالتأمين»[1] ثم يأتى بالحديث المسند عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذ أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» فليس فى الحديث التصريح بالجهر بالتأمين ولكنه وضح فى الترجمة أن المراد: الجهر بالتأمين فى الصلاة الجهرية، وأخذ ذلك من قول الرسول ﷺ: إذا أمن الإمام فأمنوا، فتحديدها بوقت تأمين الإمام، لا يعرف إلا حال الجهر حيث يتمكن المقتدى أن يؤمن، فبين بالترجمة إذ أن الحديث وإن كان عاما، إلا أنه أراد منه الخصوص.

ومثال الثانى وهو ما جاء فيه بترجمة عامة للحديث الخاص: (باب التسمية على كل حال وعند الوقاع)[2] وجاء بالإسناد المتصل عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: لو إن أحدكم إذا أتى أهله قال: «باسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فقضى بينهما ولد لم يضره) . فالحديث ورد خاصا بالحالة المعينة وهى عند الوقاع، أما الترجمة فجاءت عامة فى هذه الحالة وفى سائر الأحوال، وذلك للإشارة إلى أن التسمية مستحبة عموماً، والحديث وإن جاء خاصا إلا أنه يراد به العموم، وهكذا الحال بالنسبة للمطلق والمقيد وشرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل.

وقد يأتى بلفظ الترجمة، ثم يورد بعدها أية أو أثراً لا حديثا مسنداً، فكأنه يقول لم يصح فى الباب شئ على شرطى. وقد يترجم بآية ويأتى بعدها بالحديث، وقد يترجم

---

(١) فتح البارى جـ ٢ ص ١٧٧.

(٢) العينى جـ ٢ ص ٣٦٦.

بلفظ الإستفهام كقوله: باب هل يكون كذا؟ أو من قال كذا؟ وذلك عندما لا يتجه له القطع بأحد الأحتمالين، ويكون غرضه بيان هل يثبت الحكم أم لا؟ فترجم على الحكم أظهر، وغرضه: أن يبقى للنظر مجالا. وقد يترجم بأمر يكون فى الظاهر قليل الجدوى ولكن إذا نظر فيه الناظر وندبره وجده كثير النفع كقوله: (باب قول الرجل ما صلينا)[1] فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك.

---

(١) صحيح البخارى جـ ١ ص ١٠٩.

نقــد الجـامــع الصحيـح للإمــام البخــارى

تلقت الأمة كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى بالقبول واحتل هذا الكتاب النفيس مكانته الجليلة وتقديره العظيم عند أئمة الحديث ولذا عنوا به عناية عظيمة فكان منه من دفعه اهتمامه بالكتاب وتقديره له إلى أن قام بتطبيق ما فيه من الأحاديث على ما اشترطه البخارى فى صحيحه فإذا بدا له أن بعض الأحاديث لا تتفق وما اشترطه البخارى، وتبين له أنها نزلت عن الدرجة العالية التى إلتزمها، إذا ما بد له ذلك تناول هذه الأحاديث بالنقد. وليس معنى نقدهم لها أنها قد وصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ما سيتضح ذلك.

وقد كان من بين الأحاديث المنتقدة على البخارى ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا، ومنها ما انفرد البخارى بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً، وقبل بيان الرد الإجمالى والتفصيلى على هذا النقد أحب أن أقرر أن الدافع لهؤلاء النقاد الذى حفزهم على هذا النقد هو شدة حذرهم ويقظتهم، وكمال اهتمامهم وعنايتهم بهــذه المصنفات النفسية، على أســاس من الإخلاص وليس بدافع القدح أو الحسد.

الجـــواب الإجمـــالى

ذكر ابن حجر فى مقدمة فتح البارى جواباً إجماليا قال فيه: «لا ريب فى تقديم البخارى ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل فإنهم لا يختلفون فى أن على ابن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخارى ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدين، ومع ذلك فكان على ابن المدينى إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه. وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى وقد استفاد من ذلك الشيخان جميعا وروى الفربرى عن البخارى قال: ما أدخلت فى الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته، وقال مكى بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما فيندفع الإعتراض من حيث الجملة « أ . هـ»[1].

---

(١) هدى السارى ص ٣٤٥.

الجـــواب التفصيـــلى

وأما من حيث التفصيل فإن الأحاديث المنتقدة تنقسم إلى ستة أقسام:

- القسم الأول:

ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريقة الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدار قطنى لأن الراوى إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه وإن كان لم يسمعه فى الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف والضعيف لا يعلل الصحيح، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن المزيدة تضمن إعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر أن كان ذلك الراوى صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أردرك من روى عنه إدراكا بينا أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى فإن وجد ذلك اندفع الإعتراض بذلك وإلا لم يوجد وكان الإنقطاع فيه ظاهرا فحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك فى باب ماله متابع وعاضد أو ما حفته قرينة فى الجملة تقوية ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع وربما علل بعض النقاد، أحاديث ادعى فيها الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة بل فى تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده.

- القسم الثانى:

ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد، وإن

امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين فى الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجهة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها فالتعليل بجميع ذلك من أجل الإختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الإختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغى الإعراض أيضا طالما هذا سبيله.

- القسم الثالث:

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل بها إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواته فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

- القسم الرابع:

ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم وليس فى هذا «الصحيح» من هذا القبيل غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعاً أحدهما حديث أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان للنبى ﷺ فرس يقال له اللحيف، قال الدار قطنى: وأبى هذا ضعيف قال الحافظ وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن عباس، وثانيهما: حديث اسماعيل بن أبى أويس عن مالك وعن زيد بن اسلم عن أبيه أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس، الحديث. قال الدار قطنى وإسماعيل ضعيف قال الحافظ: لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء.

- القسم الخامس:

ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته، والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم وقال ابن حجر وليس فى الصحيح منه بحمد الله شئ وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق.

- القسم السادس:

ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن والجواب: إن هذه أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح أ . هـ.[1] وبعد أن ذكر ابن حجر الأحاديث المنتقدة وأجاب عنها بين أن هذا هو جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد. وقد ظهر واضحا أنه ما من حديث إلا ورد من طريق آخر وثبتت صحة المتون كلها فضلا عن رد كل نقد وجه إلى الأحاديث ولا يغض هذا النقد من قيمة الجامع الصحيح وأصحيته فهو فى الدرجة الأولى من الصحة.

ومن أمثلة الأحاديث المنتقدة:

١- قال الدار قطنى: (وأخرجا جميعاً - أى البخارى ومسلم - حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله قال وقد خالفه منصور فقال عن مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخارى حديث منصور على إسقاط طاوساً، وهذا الحديث قد أخرجه البخارى فى كتاب الطهارة عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير وأخرجه فى كتاب الأدب عن كثير بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به، ورواه من

(١) هدى السارى.

طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقى الستة من حديث الأعمش أيضا وأخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضا، وقال الترمذى بعد أن أخرجه: رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس وحديث الأعمش أصح يعنى المتضمن للزيادة قال الحافظ وهذا فى التحقيق ليس بعلة لأن مجاهد لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح فى جملة من الأحاديث ومنصور عندهم أتقن من أعمش مع أن الأعمش أيضا من الحفاظ والحديث كيفما دار دار على ثقة الأسناد كيفما دار كان متصلا فمثل هذا لا يقدح فى صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلسا، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدار قطنى انتقاده)[1].

٢- قال الدار قطنى: وأخرجا جميعاً حديث ابن جرير عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه وعمه عبيد الله بن كعب عن النبى ﷺ كان إذا قدم من سفر ضحى بدأ بالمسجد الحديث .. وقد خالفه معمر فقال عن الزهرى عن عبد الرحمن ابن كعب عن أبيه وقال عقيل عن الزهرى عن ابن كعب عن أبيه وهو يشبه رواية معمر، قال الدار قطنى ورواية ابن جريج أصح ولا يضره من خالفه، قال ابن حجر قول معمر و غيره عن عبد الرحمن بن كعب يحمل على أنه نسبه إلى جده فتكون روايتهم منقطعة وهذا الجواب صحيح من الدار قطنى فى أن الإختلاف فى مثل هذا لا يضر[2].

---

(١) هدى السارى.

(٢) هدى السارى ص ٣٦٢.

وجه بعض النقاد الطعن فى بعض رجال البخارى الذين خرج لهم فى كتابه «الجامع الصحيح» ومعظمهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وخبرهم وميز بين صحيح مروياتهم من سقيمها وقد أخرج لبعضهم فى أصول الكتابة وأخرج لبعضهم الآخر فى المتابعات والشواهد.

وانبرى الحافظ ابن حجر فى مقدمته للإجابة عن تلك الإعتراضات والطعن وتناول الدفاع عنهم واحداً واحداً ورتبهم على حروف المعجم مما يشهد له بدقة النقد العلمى ونزاهته، يقول الحافظ ابن حجر[1]: ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راو كان. مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنهم فى الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له منهم فى الضبط وغيرهم من حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره فى واحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه مطلقا، أوفى ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح هذا جاز القنطرة يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيله فيه.

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨١.

وقد وضع ابن حجر مقاييس دقيقة لنقد الرجال يزن بها قيمة رجال الصحيح فقال لا يقبل الطعن فى أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء.

١- البدعة. ٢- المخالفة.

٣- الغلـط. ٤- جهالة الحال.

٥- دعـوى الإنقطاع فى السند بأن يدعى فى الراوى أنه كـان يدلس أو يرسل. فـأمـا جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم فى الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راوية معروفا بالعدالة فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف فى دعـواه أنه معـروف ولا شك أن المدعى لمعرفته مقـدم على من يدعى عـدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا تجد فى رجال الصحيح أحد يسوغ إطلاق اسم الجهالةُ عليه أصلا وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوى وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده وعند غيـــره من رواية غيـــر هذا الموصــوف بالغلــط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريقة وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس فى الصحيح بحمد الله من ذلك شئ.

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ وله أوهام أوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم فى الذى يقبله أى تارة يكثر وتارة يقل وينظر فيما أخـــرج له ... إلخ. إلا أن الرواية عنهم إنما هى للإستثناء والشواهد وتكثير الطرق فهى معادة.

وأما المخالفة: فيثبت بها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه وأكثر عددا بخلاف ما روى الحديث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة بأن يضعف الحفظ فيحكم على من يخالف فيه بكونه منكرا وهذا ليس فى الصحيح منه إلا قدر يسير. وكان البخارى بعد ذكر الروايات جميعها ينبه عليها ويذكر رأيه فلا اعتراض عليه. وأما دعوى الإنقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخارى كما علم من شرطه. وهو أن العنعنة تفيد الإتصال بشرط المعاصرة واللقاء. ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده، فإن وجد التصريح بالسماع فيها - بأن يوجد هذا فى طرق أخرى - اندفع الإعتراض وإلا فلا. وقد ثبت السماع فى المعنعن فلا وجه للإعتراض.

أما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق. فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الألوهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شيئ البتة.

والمفسق بها: كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستندا إلى تأويل ظاهره سائغ فقد اختلف أهل السنة فى قبول حديث ما هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقا وقيل يرد مطالقا والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إلى طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان اجماع أهل النقل عليه لكن فى دعوى ذلك نظر فقد روى عن الإمام مالك رد روايتهم. ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم

زادهم تفصيلاً فقال إن اشتملت رؤية غير الداعية على ما يشيد ببدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل وإن لم تشتمل فتقبل، هذا وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على مالا تعلق له في بدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا؟

مال أبو الفتح القشيرى إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو اخماداً لبدعته وإطفاء لناره وإلا لم يوافقه حد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغى أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته.

وإعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن فى جماعة بسبب إختلافهم فى العقائد فينبغى التنبه لذلك وعدم الإعتداد به إلا بحق وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة وخذلوا فى الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق. وأبعد من ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو التحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدراً أو أعرف بالحديث فكل هذا لا يعتبر به ، أ . هـ.

وقد عقد ابن حجر فصلاً مستقلاً جمع فيه أسماء الرجال الذين طعن فيهم مع ذكر الطعن الموجه إليهم وسببه وقام بالإجابة عنه ومن أمثلة ذلك:

١- أحمد بن بشير الكوفى أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومى، قال النسائى: ليس بذاك القوى، وقال عثمان الدرامى متروك وقواه ابن معين وأبو زرعة

وغيرهم وأخرج له البخارى حديثا واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو سلمة وهو فى كتاب الطب أما تضعيف النسائى له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدرامى فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى وقد روى له الترمذى وابن ماجه.

٢- احمد بن شبيب بن سعيد الحبطى روى عنه البخارى أحاديث بعضها قال فيه حدثنا وبعضها قال فيه: قال أحمد بن شبيب ووثقه ابو حاتم الرازى وقال ابن عدى: وثقة أهل العراق، وكتب عنه على بن المدينى وقال أبو الفتح الأزدى: منكر الحديث غير مرضى، ولا عبرة بقول الأزدى لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد فى تضعيف الثقات.

وأرى بعد هذا النقد والإجابة عليه: أن كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى هو أول الكتب الستة فى الصحة، ولا يغض من قيمته مثل هذا النقد، فقد وردت الأحاديث المنتقدة من طرق أخرى، وقد تبين من الإجابة عليها، وعلى الرجال المنتقدين أن الإمام البخارى كان شديد التحرى بالغ الحيطة، فى رواية الأحاديث وفى اختيار من يروى عنهم من الرجال حتى أخذ كتابه الصحيح مكانته المرموقة وتبوأ درجته الأولى على قمة أمهات كتب السنة، حتى قيل فيه أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وكما توجه النقد قديما إلى صحيح البخارى فقد توجه أيضا النقد حديثا وسنقدم بعض النماذج من الأحاديث التى توجه إليها النقد ثم نجيب عنها.

روى البخارى بمسنده عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء)(١).

وقد توجه النقد إلى هذا الحديث، فأنكره الدكتور محمد توفيق صدقى، وطعن فى صحته لأنه فى نظره لا يوافق العقل والعرف، كما طعن فى الحديث كذلك أبو راية ناقلاً آراء من تقدمه من الطاعنين فى هذا الحديث المستبعدين إجتماع الداء والدواء فى شئ واحد والمستبعدين أن يكون فى الذباب دواء وهو الذى يحوى الجراثيم.

الإجابة على ذلك: والحق أن هذا الحديث صحيح رواه البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه وسنده فى الدرجة العالية من الصحة، أما ما يستبعده الطاعنون فى صحة الحديث فإنه لا أساس له فقد أثبت الطب صدق هذا الحديث النبوى وصحته إذ أن بعض المهرة من الأطباء توصل إلى أن فى الذباب مادة قاتلة للميكروب، فحينما يغمس فى الإناء يظهر مفعول هذه المادة حيث تقوم بإفرازات تقضى على ما يحمله الذباب من الجراثيم التى تعلق به، وتسمى تلك المادة المبيدة للجراثيم (مبعد البكتريا) كما يسميها علماء الطب وتتكون هذه المادة عندما يقع الذباب على بعض الأماكن الملوثة فينقل بعض الجراثيم بأطرافه، ويتناول بعضها فيأكله فتتكون فى هذه المادة (مبعد البكتريا)، وقد توصل بعض الأطباء إلى ما فى هذه المادة من خصائص، وأنه لا بقاء للجراثيم فى وجود هذه المادة ويساعد هذه المادة فى عملها أن أحد الجناحين

---

(١) اخرجه البخارى فتح البارى جـ ١٠ ص ١٩٦ باب إذا وقع الذباب فى الإناء، وفى بدء الخلق بلفظ «شراب» وفى حديث ابى سعيد عند النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان إذا وقع فى الطعام ورواه البزار من حديث أنس ورواه أبو داود بلفظ «فان فى أحد».

فى الذبابة يقوم بتحويل مبعد البكتريا إلى ناحيته وبهذا نرى أن الذباب إذا وقع فى الشراب أو فى الطعام وحمل بعض الجراثيم ونقله فإن المادة المبيدة مبعد البكتريا تقوم بوقاية الشراب أو الطعام من الجراثيم والقضاء عليها فى الحال.

وقد حقق كل من الدكتور محمود كامل، والدكتور محمد عبد المنعم حسين صدق حديث الذباب تحقيقاً علمياً قاما فيه بدراسة كافية حول خصائص الذباب وتكوينه وما يشتمل عليه من طفيليات ومواد، وقد وضحا الأمر بالمراجع العلمية وذكرا أن الأستاذ الألمانى (بريفيلد) من جامعة هال بألمانيا وجد فى عام ١٨٧٢ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلى من جنس الفطريات سماها (اميوزا موسكى) من عائلة (انترموفترالى) من تحت فصيلة (سيجومايسيس) من فصيلة فيكومايسيس ويقضى هذا الفطر حياته فى الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة، وذكر الأستاذ (لانجيرون) أكبر الأساتذة فى علم الفطريات فى عام ١٩٤٥ أن هذه الفطريات تعيش فى شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهى تفرز انزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض كما تم عزل مادة مضادة للحيوية فى كل من سويسرا وبريطانيا وانجلترا تسمى (جافاسين) ومادة أخرى تسمى (كلونتيزين) ومادة تسمى (انياتين) وهذه المواد مضادة للحيوية من مزرعة الفطريات الموجودة على جسم الذبابة وأنها ذات مفعول قوى فى بعض الجراثيم.

إما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفود والدوسنتاريا وغيرها التى ينقلها الذباب بكثرة فمكان هذه الجراثيم يكون فقط على أطراف أرجل الذبابة أو فى برازها، وهذ ثابت فى جميع المراجع البكتريولوجية ... ويستدل من كل هذا على أنه إذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للميكروبات المرضية التيفود أو الكوليرا أو الدوسنتاريا أو غيرها، وإذا تبرزت على الغذاء فسيلوث الغذاء أيضاً كما ذكرنا بإرجلها أو الفطريات التى تفرز المواد

المضادة للحيوية والتى تقتل الجراثيم المرضية الموجودة فى براز الذبابة وفى أرجلها فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوى على المواد المضادة للحيوية إلا بعد أن يلمسها السائل الذى يزيد الضغط الداخلى لسائل الخلية ويسبب انفجار الخلية المستطيلة وإندفاع البذور والسائل) « أ . هـ »[1].

وهكذا يتضح لنا الأمر، ويتبين لنا أن هذا الحديث الذى طعن فيه الطاعنون يعتبر من المعجزات الدالة على صدق الرسول ﷺ، فقد ظهر فعلاً أن فى أحد أجزاء الذبابة داء وفى الآخر شفاء بما تحمله من المواد المضادة للحيوية.

وليس معنى هذا أن نتهاون فى أمر الذباب وأن نتساهل بالنسبة له فى حياتنا، لا فإن الإسلام دين النظافة وقد حرص فى كل تشريعاته على وقاية الصحة والبعد عن مواطن الضرر والتهلكة، وإنما لأن الذباب مما يتعذر دفعه كثيراً، وتتعذر الوقاية منه فى كثير من الأحوال ونحن مع ذلك ينبغى علينا نظافة المكان والمطعم والمشرب من الذباب وأمثاله ولكن إذا دعت الضرورة ووقع فى طعامنا فإن الحديث الشريف يكشف لنا عن شئ كان غامضا علينا وهو ما تحتوى عليه الذبابة من مادة مضادة لكثير من الأمراض فإن نحن غمسنا الذبابة وخرج السائل قتلت المادة الموجودة فيه تلك الجراثيم المرضية.

وإذا كان الطب الحديث قد اكتشف ما فى الذباب من مواد علاجية، فإن الأطباء القدماء قد اكتشفوا مثل ذلك فى الذباب حيث ذكروا أن الإكتحال به مع الأثمد يزيد فى نور البصر ويشد مراكز الأجفان فى حافات العيون. وقد بين ابن قتيبة أن حمل أمر الدين على المشاهدة يعتبر انسلاخا من الديف فقال: (أن من حمل أمر الدين على ما

(١) مجلة الأزهر عدد رجب سنة ١٣٧٨هـ من صحيفة (٥٧٨).

شاهد فجعل «الذباب» لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء وإعترض على ما جاء فى الحديث مما لا يفهمه: فإنه منسلخ من الإسلام مخالف لما جاء به الرسول ﷺ وما درج عليه الخيار من صحابته والتابعون، ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ كان كمن كذب به كله)[1] والحقيقة أن مثل هذه الأمور التى أخبرها بها الرسول ﷺ وإن صدقها العلم الحديث باكتشافاته، فإنها لا يضبطها حدث ولا تخمين ولا يحصرها قياس ولا اكتشاف، وهى وإن أعطتنا ما نطمئن بصحته فليست وحدها الدليل على صحة الحديث لأن مثل ذلك خاضع للخطأ والصواب خاضع لإختلاف الآراء، أما ما أخبر به الرسول ﷺ فهو فوق ذلك كله لأن المخبر معصوم من الخطأ ولا ينطق عن الهوى. وإضافة إلى ما سبق فقد ورد فى رواية أبى داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة وأنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء.

وقال الخطابى ، تكلم على هٰذا الحديث من لا خلق له فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء فى جناحى الذباب وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء؟ وما ألجأه إلى ذلك؟ قال: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة وقد ألف بينها وقهرها على الإجتماع وجعل منها قوى الحيوان وإن الذى ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة لتعسل فيه وألهم النملة أن تدخر قوتها أو أن حاجتها وأن تكسر الحبة نصفين لئلا تستنبت، لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر آخر.

وقال ابن الجوزى أن النحلة تعسل من أعلاها وتلقى السم من أسفلها والحية القاتل سمها تدخل لحومها فى الترياق الذى يعالج به السم، والذبابة تسحق مع الأثمد لجلاء

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢٩٠.

البصر. وذكر بعض حذاق الأطباء أن فى الذبابة قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهى بمنزلة السلاح له، فإذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله تعالى فى الجناح الآخر من الشفاء فتتقابل المادتان فيزول الضرر بإذن الله تعالى « أ . هـ»[1].

---

(١) فتح البارى جـ ١٠ ص ١٩٧.

الطعن فى حديث: (من اصطبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل)[1] والإجابة على ذلك

وقد طعن فى هذا الحديث أحمد أمين وغيره، فقال أن البخارى يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهد التجريبية على أنها غير صحيحة، وضرب مثلا لذلك بهذا الحديث. الإجابة – وقد وضح العلماء معنى الحديث، وأثبتت اكتشافات العلم الحديث ما يتضمنه من أسرار وما يحتوى عليه من صدق وحقيقة.

ومن العلماء من خصص التمر النافع فى هذه الأحوال بتمر المدينة نظراً للأحاديث التى وردت مقيدة لمعناه، ومن العلماء من أطلقه سواء كان من المدينة أو غيرها ولكن الذى ارتضاه أكثرهم أنه خاص بعجوة المدينة.

قال ابن القيم فى زاد المعاد: (والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة ولا سيما لمن اعتاد الغذاء به كأهل المدينة وغيرهم ...) إلى أن قال: ونفع هذا العدد من التمر من هذا البلد من هذه البقة بعينها من السم والسحر بحيث تمنع إصابته من الخواص التى لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها عنهم الأطباء بالقبول والإذعان والإنقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحى أولى بأن تتلقى أقواله بالقبول وترك الإعتراض[2]. وإذا ما عرفنا أن السحر نوع من الأمراض النفسية، وللإيحاء النفسى أثره الكبير فى العلاج فإن أثر الغذاء بالتمر يقى الصحة من الناحية النفسية خاصة وأن الذى أخبر هو الصادق الأمين

---

(١) صحيح البخارى بشرح السندى جـ ٤ ص ٢٠، فتح البارى جـ ١٠ ص ١٨٧، صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٦١٨، مسند أحمد جـ ٣ رقم ١٤٤٢، ١٥٢٨ عن سعيد بن أبى وقاص.

(٢) زاد المعاد ٣/ ٩٤.

الذى لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى. وما دام سند الحديث صحيحاً وما دام متنه كذلك صحيحا، فلا يضيرنا فى شئ إن كان العلم الحديث اكتشف ما فى التمر من خواص أم لا، فليس ذلك إلا قصوراً فى التقدم العلمى لا غير، أما الحديث فلا غبار عليه. وقد شاء الله تعالى أن تبرز هذه الحقيقة إلى عالم الوجود وتكشف البحوث العلمية الأثر العظيم للتمر وذلك فيما نشرته جريدة الأهرام تحت عنوان[1]: (البلح علاج لأمراض العيون والجلد والأنيميا والنزيف ولين العظام والبواسير ويساعد على الولادة بسهولة:- «أثبتت الأبحاث العلمية التى أجريت أخيراً بالمركز القومى للبحوث أن البلح غذاء كامل يفيد فى وقاية الجسم وعلاجه من أمراض العيون وضعف البصر وعلاج الأمراض الجلدية كالبلاجرا وأمراض الأنيميا وحالات النزيف ولين العظام والبواسير ويساعد المرأة الحامل على الولادة بسهولة. صرح بذلك الدكتور عبد العزيز شرف المشرف على وحدة بحوث الأدوية بالمركز القومى للبحوث. وأضاف قائلا: أن الأبحاث أثبتت كذلك أن البلح يعادل اللحم فى قيمته الغذائية، ويتفوق عليه بما يعطيه من سعرات حرارية ومواد معدنية وسكرية وذلك بالإضافة إلى أنه غنى بالكالسيوم والفسفور والحديد ويحتوى على غالبية الفيناميتات المعروفة) أ. هـ.

ومما سبق يتضح أن الحديث روى بطرق صحيحة، عن رواة عدل ثقات وأن المتن الحديث يفيد ما للبلح من خصائص ومزايا ثبتت قديما، حيث إنه مفيد فى حالات كثيرة وله فوائد فى لين المعدة وتنشيط أعضاء الجسم، وما يحتوى عليه من الغذاء الكامل هذا بالإضافة إلى ما اكتشفه العلم الحديث من المزايا السابقة، إذن فالحديث صحيح بالمشاهدة وبأدلة العلم.

وقد أخرج البخارى عقب الحديث السابق حديثا آخر بلفظ: «من تصبح سبع تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر» ويبدو أن هذه الخاصية إنما تكون لمتناول التمر

---

(١) جريدة الأهرام ١٢ ذو الحجة ١٣٨٢ هـ ٢٦ مايو ١٩٦٣ ص ٤.

أول النهار، حيث يقع على الريق، وقال ابن حجر: «وظاهر الإطلاق المواظبة على ذلك»، وقال النووى: فى الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر وأما خصوص كون ذلك سبعا فلا يعقل معناه كما فى أعداد الصلوات ونصب الزكوات أ . هـ . ويمكن أن نستنبط من الحديث الشريف والأقوال العلمية السابقة ثمرة التمر، وأن خاصيته مشروطة بما إذا كان أول النهار على الريق مع المواظبة على ذلك وتخصيص العدد «بالسبع» إنما لخاصية فى هذا العدد لا يعلمها إلا الله أو من أطلقه على ذلك.

نقد حديث: (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة) والإجابة على ذلك

وهذا الحديث فهم منه أحمد أمين وغيره من الناقدين أن النبى ﷺ يريد بذلك الإخبار بإنتهاء الدنيا بعد مائة سنة ومن هنا حكم عليه بالوضع لمخالفته للحوادث التاريخية ومخالفته للواقع والحس والمشاهدة.

الإجابة: وهذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما، وهو جزء من حديث رواه البخارى فى باب «السمر فى العلم[1]»، وهو أن عبد الله بن عمر قال: صلى النبى ﷺ العشاء فى آخر حياته فلما سلم قام فقال: (أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد) وأخرجه البخارى فى باب السمر فى الفقه والخير بعد العشاء من كتاب الصلاة وهو أن عبد الله بن عمر قال: صلى النبى ﷺ صلاة العشاء فى آخر حياته فلما سلم قالم النبى ﷺ فقال: (أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد) ورواه مسلم عن جابر: (ما من نفس منفوسة اليوم تأتى عليها مائة سنة وهى حية يومئذ) وعندما قال الرسول ﷺ هذا الحديث لم يفطن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول بمن هو على ظهرها اليوم فظنوه على إطلاقه، وأن الدنيا تنتهى بعد مائة سنة فنبههم ابن عمر إلى القيد فى لفظ الرسول وبين لهم المراد منه، والقيد هو: لا يبقى ممن هو «اليوم» على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن، وإذا نظرنا إلى آخر الصحابة موتا وجدناه أبا الطفيل عامر بن واثلة وقد مات سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من حديث الرسول ﷺ فيكون الحديث معجزة للرسول ﷺ حيث وقع الأمر كما أخبره به.

---

(١) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٨.

وقد أشار إلى ذلك ابن حجر فى فتح البارى بقوله «لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض» أى الآن موجود أحد إذ ذاك، قال ابن بطال: إنما أراد رسول الله ﷺ أن هذه المده تخترم الجيل الذى هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا فى العبادة أ . هـ .

وربما يكون الرواة قد أسقطوا كلمة «منكم» نسياناً، أو أن الرسول ﷺ أخفاها فلم يسمعوها وهى كلمة «منكم» أى لا يبقى ممن حضر ذلك المجلس من الصحابة، قال «ابن قتيبة»: ونراه «ونـــراه بل لا نشك أنه قال: لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة».

وقد وضح الرسول ﷺ إن نهاية صحابته رضوان الله تعالى عليهم يكون على رأس المائة ومعلوم أن الأمل معقود بعد هذه المدة على نشر الدين وإتساع الفتوحات الإسلامية ونزول الرخاء وغير هذا من الأمور التى أخبر بها الرسول ﷺ وقد فهم الصحابة كما سبق، ووضع العلماء وشراح الحديث المعنى المقصود، فكيف يتأول المتأولون معنى غير هذا؟ وكيف أداهم فهمهم السقيم إلى أن المقصود نهاية الدنيا وأن الحديث بهذه الصورة يخالف الحق والمشاهدة فيحكمون عليه بالوضع؟ إن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بينوا ذلك، ونبه ابن عمر إلى تقييد الرسول ﷺ ، فلم يعد بعد ذلك مجال للكلام فى هذا الحديث، وتشويه الحقائق، ومحاولة بتر الحديث.

حظى (صحيح البخارى) بعناية كبيرة من علماء المسلمين، فتناولوه، ما بين شارح له ودارس لرجاله، وكان أعظم شروح صحيح البخارى وأوفاها:

١- «فتح البارى بشرح صحيح البخارى» للإمام الحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى والمولود سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، والمتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وقد اشتمل هذ الشرح على فوائد حديثة واستنبطات فقهية ونكات بلاغية وأدبية، كما امتاز بإستقراء الأحاديث التى رويت فى الباب، وبيان منزلتها من القوة والضعف. وقد نهج ابن حجر فى كتابه بالنسبة للأحاديث المكررة أن يقوم بشرح ما يتصل بمقصد البخارى منها فى كل مناسبة ثم يحيل الباحث على المواضع الأخرى.

ولكتاب «فتح البارى» مقدمة نفيسة تضمنت بحوثا قيمة واشتملت على بيان منزلة صحيح البخارى وبيان التراجم والتعليقات والأحاديث المنتقدة والرجال الذين انتقدوا والإجابة على ذلك وترجمة لحياة الإمام البخارى وما إلى ذلك.. وقد أخذ كتاب فتح البارى مكانته فى نفوس العلماء والباحثين بحيث يدرك كل واحد منهم عظيم قدره وسمو مادته العلمية، ولما طلب من الشيخ محمد ابن على الصنعانى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥هـ صاحب «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» أن يشرح صحيح البخارى التزم مكانه وقال: «لا هجرة بعد الفتح» معترفا لابن حجر بالأمانة والمكانة ومعترفا للكتاب بالسبق والعظمة، ويقع الشرح فى ثلاثة عشر مجلداً، ومقدمته فى مجلد، وهو مطبوع فى الهند وفى مصر.

٢- «أعلام السنن» وهو شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستى المشهور بالخطابى المتوفى سنة ٣٨٨هـ، وهو شرح عظيم، وفيه من

اللطائف والدقائق الكثير، وقد قام بتأليف هذا الشرح استجابة لطلب أهل «بلخ»، فعندما فرغ من تأليف كتابه «معالم السنن» شرح سنن أبى داود طلبوا منه أن يصنف لهم شرحاً لصحيح البخارى فأجابهم إلى ذلك.

٣- «الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى» شرح العلامة شمس الدين محمد ابن يوسف بن على الكرمانى المتوفى سنة ٧٨٦هـ، عنى فيه بشرح الألفاظ اللغوية ووجوه الإعراب، وضبط الأسانيد والمتون، والتوفيق بين الأحاديث التى يوهم ظاهرها التعارض، وقد انتهى من تأليفه بمكة المكرمة سنة ٧٧٥هـ.

٤- «عمدة القارى» شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى المولود سنة ٧٦٢هـ والمتوفى سنة ٨٥٥هـ عنى فيه بما يؤخذ من الأحاديث من الأحكام الفقهية والآداب، وبيان النواحى اللغوية والإعرابية ووجوه المعانى والبيان، ومنهج العينى فى شرحه يقوم على تخريج الحديث وذكر من خرجه من أصحاب الكتب المشهورة، وعند شرح الأحاديث المكررة ينص على سياق الحديث بأكمله، ولا يحيل على المواضع الأخرى. وسار فى شرحه على طريقة السؤال والجواب، وهى طريقة حسنة ومجدية، وابتدأ فى كتابه هذا الشرح سنة ٨٢١هـ وانتهى منه سنة ٨٤٧هـ، وهذا الشرح مطبوع فى استنابول ومصر.

٥- «ارشاد السارى إلى صحيح البخارى» للعلامة الشيخ شهاب الدين بن محمد الخطيب المصرى الشافعى المعروف بالقسطلانى المتوفى سنة ٩٢٢هـ وهو أوجز من شرح ابن حجر ومن شرح العينى، وكان يعتمد كثيراً على شرح سابقيه لا سيما «فتح البارى». وكتب له مقدمة تناول فيها منزلة الحديث وعناية المسلمين به. وقد طبع هذا الكتاب مراراً.

٦- شرح العلامة أبى الحسن بن عبد الهادى السندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨، اقتصر فيه على تفسير الغامض أو المشكل، وهذا الشرح على اقتصار يتضمن فوائد عظيمة.

وهناك شروح كثيرة لكتاب البخارى بعضها لم يتم مثل: شرح الإمام النووى وشرح الحافظ ابن كثير وشرح الحافظ ابن رجب الحنبلى وغير ذلك. ومن مختصرات الجامع الصحيح:

١- مختصر الإمام جمال الدين أبى العباس أحمد بن عمر الأنصارى القرطبى المتوفى سنة ٦٥٦.

٢- «إرشاد السامع والقارئ المنتقى من صحيح البخارى» للعلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبى المتوفى سنة ٧٧٩هـ.

٣- مختصر الإمام زين الدين أبى العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى المتوفى سنة ٨٩٣هـ، حذف المكرر منه وحذف الأسانيد واقتصر على الصحابى، وقد فرغ منه فى شعبان سية ٨٨٩هـ. وقد شرحه الشيخ عبد الله الشرقاوى معتمدا فى شرحه على الشروح السابقة ولا سيما «فتح البارى».

٤- ومن المختصرات الهامة: مختصر الصوفى الشيخ أبى محمد عبد الله بن سعد بن أبى جمرة الأندلسى المتوفى سنة ٦٩٥هـ. وقد شرح مختصره هذا فى كتاب سماه «بهجة النفوس وغايتها» بمعرفة ما لها وما عليها».

وعنى فى هذا الشرح بالمعانى دون الألفاظ، وتضمن كثيراً من التحقيقات الهامة.

وبهذه الشروح والمختصرات وغيرها من الكتب الأخرى التى تناولت الجامع الصحيح بالدراسة والتحقيق والشرح والتحليل، كما تناولت بالدراسة والتوضيح، والتعديل والتجريح رجال البخارى، بهذا كله نرى كيف كانت عناية الأمة الإسلامية بهذا الكتاب النفيس، وإلى أى مدى بذل علماؤنا من الجهود العظيمة ما يشهد لهم بسعة الأفق، وقوة الإيمان وشدة الحب لصاحب السنة المطهرة عليه أفضل الصلاة والسلام.

ومن الكتب التى وجه أصحابها هممهم إلى دراسة الرجال «كتاب التعديل والتجريح» لرجال البخارى ألفه القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤هـ، وكتاب «أسمـــاء رجال البخارى» للإمام أحمد بن محمد الكلاباذى المتوفى سنة ٣٩٨هـ.

ومن الكتب التى تناولت توضيح المشكلات: كتاب «التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى المتوفى سنة ٦٧٢هـ، وكتاب «الإفهام بما وقع فى البخارى من الإبهام» لجلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى سنة ٨٢٤هـ، وكتاب «تعليق التعليق» لابن حجر.

الخاتمـــة

أحمده سبحانه وتعالى وأستعينه واستهديه وأسأله التوفيق والسداد وأصلى وأسلم على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن أهتدى بهديه وسلك سبيله إلى يوم الدين.

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده وروسوله أتاه الحكمه وفصل الخطاب فبين للناس ما نزل إليهم ووضح لهم معالم دينهم ورسم لهم طريق الخير فى دنياهم وأخراهم فجزاه الله عنا خير الجزاء.

ففى خاتمة هذا الكتاب «تاريخ السنة» أتضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى لخدمة الكتاب والسنة وأن يرزقنى العمل بالكتاب والسنة وفق الله مجتمعنا إلى عمل الخير وغفر الله لى ولوالدى ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أ.د. محمود عمر هاشم

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
تعريف السنة لغة واصطلاحاً	٧
أنواع السنة	١١
منزلة السنة فى الدين	١٣
أدلة القائلين بالإستقلال	٢٣
أدلة المنكرين للإستقلال	٢٤
بيان السنة فى غير الأحكام	٢٦
حول حجية السنة	٢٧
الأطوار التى مرت بها السنة فى القرنين الأول والثانى	٣٣
السنة فى عصر الصحابة والتابعين	٣٦
منهج الصحابة فى الرواية	٣٨
تدوين السنة	٤١
الوضع فى الحديث	٤٩
أسباب الوضع فى الحديث	٥٠
مقاومات الوضع	٦٢
نماذج من الرجال المجروحين فى القرن الثالث	٧١
من جهود العلماء فى مقاومة أعداء الحديث الإمام ابن قتيبة الدينورى	٧٤
حياة ابن قتيبة العلمية	٧٦
نقد كتاب تأويل مختلف الحديث	٨٤
أثر علماء القرن الثالث فى العصور التالية	٨٧
منهج التدوين فى القرن الرابع	٨٨
طريقة المعاجم	٩٦

منهج التصنيف فى القرن الخامس إلى سقوط الخلافة العباسية	٩٨
منهج التصنيف فى الفترة ما بين نهاية الخلافة العباسية إلى عصرنا الحاضر	١٠١
علوم السنة	١٠٥
أثر رواية الحديث فى رواية العلوم الأخرى	١٠٩
مدارس الحديث النبوى فى القرن الأول الهجرى	١١١
أثر أمهات المؤمنين فى نشر السنة	١١٦
مناهج المحدثين فى القرن الثانى الهجرى	١١٨
منهج التدوين على المسانيد	١٢٥
مسند الإمام أحمد	١٢٦
منهج التصنيف على الأبواب	١٢٨
صحيح البخارى	١٣٠
صحيح مسلم	١٣٢
منهج الإمام مسلم فى صحيحه	١٣٤
الإمام أبو داود السجستانى	١٣٦
منهج الإمام الترمذى	١٣٩
منهج الإمام النسائى	١٤١
كتاب الطبقات الكبرى ومنهجه فيها	١٦٠
الحالة السياسية وأثرها فى تقدم العلوم	١٨٤
النزاع بين المتكلمين والمحدثين	١٨٧
أثر النزاع بين المعتزلة وأهل الحديث	١٩٦
الإمام أحمد بن حنبل	٢٠٤
موازنة بين المسند وبين ما قبله وما بعده من كتب الحديث	٢١٧
الإمام البخارى	٢٣٤
الخاتمة	٢٩٤